

الاطار المنهجي

اولا: المقدمة

ثانيا: الدراسات السابقة

أولاً: المقدمة:

تعد البنوك بصفة عامة من المؤسسات الأساسية للحياة الاقتصادية في أي مجتمع، حيث تتجمع لديها الودائع والمدخرات ومنها تتدفق في شكل تمويل واعتمادات للقطاعات المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية. كما أنها الإطار الذي تنساب من خلاله تدفقات الأموال المحلية والأجنبية بصورها المختلفة، ولها أيضاً تأثير متعدد الأبعاد على هيكل الاستثمار والتمويل واستقرار الأوضاع المالية والنقدية في الاقتصاد القومي، ولكي يتقدم وينمو إقتصاد ما يلزم تتضافر كل القطاعات في تحقيق ذلك، مثل الموارد البشرية، العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير، الموارد المالية والتمويل اللازم للاستثمار، كما أن هذا التقدم والنمو لا بد وأن ينعكس بدوره على مختلف عناصر ومكونات الإقتصاد، ولأن البنوك تلعب دوراً هاماً في التطور الإقتصادي وتقوم بدور كبير في التنمية الإقتصادية خاصة من منظور التمويل المصرفي والذي شهد انفتاحاً كبيراً منذ فترات طويلة أو بالأحرى منذ تأسيس القطاع المصرفي فقبل أن تكون هناك بنوكاً وطنية كان يعمل بالقطاع المصرفي عدداً من كبريات البنوك العالمية لذا فإنه لا يمكن القول بأن هناك دخول للبنوك الأجنبية بمعناه الحرفي لأنها متواجدة في الأساس ولكن يمكن الإشارة إلى رغبة البنوك الأجنبية حالياً في تعزيز دخولها أو تواجدها في السوق المحلية وهو ما يتم حالياً سواء من خلال البنوك المحلية التي طورت من أساليب عملها بصورة ملحوظة وبمعايير عالمية أو من خلال بنك السودان المركزي الذي يسعى لاستقطاب مؤسسات مالية ضخمة في الدولة. تعتمد كثير من اقتصاديات الدول في الوقت الحاضر على استقطاب رؤوس الأموال من الخارج، وهو ما يدعى بالاستثمار الأجنبي، الذي هو عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدول المضيفة، لذا يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول يساهم الاستثمار المصرفي الأجنبي في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، وإنشاء المدن الصناعية وإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتحسين الإنتاجية من خلال ما يجلبه الاستثمار من تكنولوجيا ومعدات حديثة، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نمو القطاع الصناعي والزراعي. تسعى جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي، من خلال إعادة صياغة الأنظمة القانونية الداعمة له، وتقديم التسهيلات والمعلومات والحوافز والاستشارات القانونية للمستثمر الأجنبي.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي ويتفرع منه عدة أسئلة:
هل ساهمت استثمارات فروع المصارف الأجنبية في تمويل القطاعات الانتاجية في الاقتصاد السودانى بشكل ايجابي؟

1. هل ساهمت الاستثمارات المصرفية الأجنبية بشكل اكبر من البنوك المحلية في تمويل القطاع الزراعى.
2. هل ركزت الاستثمارات المصرفية الأجنبية على تمويل قطاعات معينة دون بقية القطاعات.
3. هل اهتمت الاستثمارات المصرفية الأجنبية بتمويل البنية التحتية .
4. مامدى مساهمة استثمارات فروع المصارف الأجنبية في القطاعات الاخرى

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمارات المصرفية الأجنبية في تمويل القطاعات الانتاجية بالاتي:

1. تأثير الاستثمارات المصرفية الأجنبية على انتاجية قاعات الصناعة والزراعة والتجارة المحلية.
2. محفزات الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي السودانى .
3. العقبات التى تحول دون قيام الاستثمارات المصرفية الأجنبية بالدور المطلوب منها .
4. وضع توصيات تمكن من تفعيل دور الاستثمارات المصرفية الأجنبية في الاقتصاد السودانى.

فرضيات البحث:

سعى البحث الى اختبار الفروض الاتية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الزراعى.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الصناعى.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية الأجنبية في قطاعى الخدمات والتجارة المحلية .

أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهمية من انه احد البحوث القليلة التي تناولت دور استثمارات فروع المصارف الأجنبية في تمويل القطاعات الانتاجية خلال الفترة من 2005-2015. نبعث أهمية هذه الدراسة من أهمية الاستثمارات المصرفية الأجنبية للاقتصاد القومي، وذلك لدورها الحيوي والمهم في الاستغلال الأمثل لموارد البلاد، تشجيع المنتجين لزيادة وتنويع الإنتاج، إنعاش الأسواق الداخلية وتوفير حاجتها من المنتجات الصناعية المختلفة، إضافة إلى دورها في زيادة وتنوع الصادرات الزراعية والصناعية وما توفره للدولة من عملات أجنبية تساعد على تحريك عجلة التنمية. كما أن التحول الذي يحدث في عملية التصنيع الزراعي يؤدي إلى تجنب حدة التقلبات في الأسعار ويحقق الترابط بين قطاعي الزراعة والصناعة

منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث علي المنهج التحليلي والوصفي ومنهج دراسة الحالة.

حدود البحث:

المجال المكاني : دراسة حالة لبعض المصارف الأجنبية العاملة في السودان وهي بنك ابوظبي الوطني وبيبلوس بنك.

المجال الزمني : الفترة من 2005 - 2015 .

مصادر بيانات البحث:

أ. المصادر الأولية: تتمثل في البيانات الكمية لتمويل الاستثمارات المصرفية الأجنبية لتمويل قطاعات الصناعة والزراعة .

ب. المصادر الثانوية: الكتب، الدوريات والمجلات العلمية المحكمة، الرسائل العلمية، والمواقع الالكترونية.

هيكل البحث :

يحتوي البحث على مقدمة عن الاطار المنهجي والدراسات السابقة وأربعة فصول وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات ، تناول الفصل الاول الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية اشار المبحث الاول الى مفهوم وانواع ومحددات الاستثمار وتناول المبحث الثاني محفزات جذب الاستثمار في القطاع المصرفي. تناول المبحث الثالث ملامح وتجارب الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي

الفصل الثاني تناول مفهوم وتمويل القطاعات الانتاجية حيث اشار المبحث الاول الى مفهوم الإنتاجية واستعرض المبحث الثاني مزايا الاستثمار الاجنبي في القطاعات الانتاجية وناقش المبحث الثالث حجم التمويل المحلي للقطاعات الانتاجية.

الفصل الثالث ناقش دور الاستثمارات المصرفية الأجنبية في تمويل القطاعات الانتاجية حيث تناول المبحث الأول أهمية ودر القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية و اشار المبحث الى الدور الاقتصادي والتنموي للاستثمارات المصرفية الأجنبية بينما تناول المبحث الثالث العقبات التي تواجه نشاط الاستثمارات المصرفية الأجنبية في السودان.

الفصل الرابع استعرض الدراسة التطبيقية حيث اشار المبحث الاول الى نبذة للبنوك الأجنبية محل الدراسة، بينما تناول المبحث الثاني تحليل بيانات تمويل قطاعات الاقتصاد السوداني من الاستثمارات المصرفية الأجنبية محل الدراسة. ثم اختتم البحث بالنتائج والتوصيات

ثانيا :الدراسات السابقة:

نالت دراسة الاستثمارات الأجنبية قدراً من البحث والتقصي على المستويين الاقليمي والمحلي، نظرا لتأثيرها الفعال على اقتصاديات الدول المضيفة لها. وعليه سيتم استعراض بعض هذه الدراسات التي تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي من جوانب مختلفة، تناولت عديد من الدراسات أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي بالأسلوب الوصفي والقياسي وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث نطاق التطبيق المكاني والزمني والأساليب القياسية المستخدمة، إلا أنّ أغلبها اتفق على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي. ومن أهم هذه الدراسات :

(1) دراسة نورة عبد القادر دبوش، 2017م¹

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل إسهامات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر، وإسهاماتها على عدة متغيرات اقتصادية شملت إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار المحلي، العمالة، التجارة الخارجية. حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر له إسهامات ايجابية على التنمية الاقتصادية، وقد تفاوتت هذه الإسهامات على المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الدراسة من نشاط إلى آخر من جهة، ومن فترة إلى أخرى من جهة أخرى

(2) دراسة محمد عبدالله محمد 2016م²

تناولت هذه الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر واثر معدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة (2000-2015) وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم تقديم التمويل اللازم لتحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي في السودان ،وهدفت الدراسة الي

1 نورة عبد القادر دبوش، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017م

2 محمد عبدالله محمد ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر واثر معدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان 2000 - 2015،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016

التعرف علي المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ،وأيضاً توضح العلاقة بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان ولتحقيق هذه الأهداف. وتم اختبار مجموعة من الفرضيات :ومنها، ان هناك اثر إيجابي بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر علي القطاع الزراعي في السودان ،وان هناك علاقة طردية بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان ،واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي . 1وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها:توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الزراعي في السودان أي كلما زاد معدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحد تؤدي الي زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي ،وأيضاً ان هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان،أي زيادة في معدل التضخم تؤدي الي زيادة في الانتاج كما خلصت الدراسة الي مجموعة من التوصيات أهمها: العمل علي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة وتذليل المعوقات التي تحد العملية الاستثمارية في القطاع الزراعي في السودان.

3.دراسة: مصطفى عبد الحميد دياب 2015م¹

تهدف هذه الدراسة لدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان من خلال دراسة حالة شركة بتروناس وذلك خلال الفترة 1999-2013 وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المصادر الثانوية والأولية معاً. اختبرت الدراسة الفروض الآتية: الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة. هنالك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان. كذلك أن بيئة الاستثمار في السودان تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بالبلاد.وقد تم إثبات جميع الفرضيات. من أهم توصيات البحث ضرورة اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزا قويا للمستثمرين،إضافة لاهتمام الدولة بتحسين البنيات التحتية من طرق وكباري وكهرباء ومن أهم نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة، موقع السودان الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية إضافة للتعديلات الايجابية على قوانين الاستثمار كلها يمكن أن تمثل عوامل جاذبة للاستثمارات الأجنبية بالبلاد.

1 مصطفى عبد الحميد دياب، أثر العولمة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2015م

(4)دراسة : التاج مختار التاج 2014م¹

تسعى هذه الدراسة لاستعراض فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي بولاية النيل الأبيض، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات الأجنبية ومدى مساعدة سياسات وقوانين الاستثمار في زيادة فعالية الاستثمارات الأجنبية في ولاية النيل الأبيض، وكيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية على ناتج القطاع الزراعي في ولاية النيل الأبيض حيث هدفت إلى توضيح حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في السودان والأنظمة والقوانين المنظمة لها ، تقييم مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي. تقوم الدراسة علي فرضيات أساسية مفادها ان زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية ، تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الزراعي ، زيادة المساحة المزروعة تؤدي إلى زيادة الانتاج في القطاع الزراعي ، زيادة القوي العاملة في القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الانتاج في القطاع الزراعي ، الإستقرار الاقتصادي في الدولة يؤدي الى زيادة الانتاج في القطاع الزراعي و توفر رأس المال الكافي يؤدي إلى زيادة الانتاج في القطاع الزراعي . لإثبات فرضيات الدراسة اتبعت الدراسة المنهج التحليلي القياسي وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية . (EViews) وقد خلصت الدراسة الي وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات الأجنبية و تنمية القطاع الزراعي، كما تلاحظ وجود علاقة طردية بين التنمية في القطاع الزراعي كمتغير تابع و الاستقرار الاقتصادي ، الإستثمارات الكلية ، القوي العاملة و راس المال كمتغيرات مستقلة.وفقاً للنتائج المتحصل عليها ، توصي الدراسة بضرورة تشجيع توجيه الإستثمارات الأجنبية إلى القطاع الزراعي و دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من النواحي الاقتصادية او القانونية أو الإدارية او الإجرائية.

(5)دراسة :بابكر محمد الأمين 2013 م²

تناولت الدراسة موضوع فاعلية التنمية الاقتصادية المتوازنة في استغلال إمكانيات القطاعات الإنتاجية في السودان 2001 - 2011م. أن السودان يمتلك موارد متعددة للقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعية منها بدرجة كبيرة ومتعددة الأنواع من عوامل طبيعية وبشرية ومادية كبيرة مما يجعل من القطاع الزراعي هو المحرك والقائد لعملية التنمية الاقتصادية بالبلاد إلا أنه لم

1 التاج مختار التاج ، فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2014

2 بابكر محمد ، فاعلية التنمية الاقتصادية المتوازنة في استغلال إمكانيات القطاعات الإنتاجية في السودان ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2013

يستفاد من هذه الإمكانيات للنهوض والارتقاء بالقطاع والقطاعات الأخرى في دفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد فيه لوجود بعض المعوقات بالقطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الزراعي والصناعي وتمثلت هذه المعوقات في عدم الالتزام بالخطط والدورات الزراعية في بعض المشاريع الزراعية بالقطاع وعدم وجود التخطيط اللازم بالقطاعات الأخرى. ووضعت الدراسة أهم فرضيات مفادها أن: الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها القطاعات الإنتاجية في السودان لم يستفاد منها مما أثر سلباً على مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الأجمالي. التمويل المقدم وعدم الموازنة في توزيعه للقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعي والصناعي منها لم يكن بالقدر الكافي في تنميتها. السياسات الاقتصادية أثرت سلباً على القطاعات الإنتاجية. عدم الاستقرار السياسي والأمني والمشاكل القبلية والحروب وأنفصال جنوب السودان في يوليو 2011 كل ذلك حال دون تطور وتنمية القطاعات الإنتاجية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها الأثر الكبير لأنفصال جنوب السودان في يوليو 2011 م وخاصة قطاع الثروة الحيوانية والمشتقات البترولية الضوابط التي يتم من خلالها تقديم التمويل تستلزم وجود ضمانات لم تتوفر في المجتمع الريفي مما قلل من فرص الاستفادة من التمويل لتحريك عجلة التنمية الريفية -القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعي منها يعتمدون على التمويل الذاتي في تسيير نشاطهم الزراعي بالريف وعدم الاهتمام بتمويل المشاريع التنموية كان هو السبب وراء تدني دخل الفرد وانتشار آفة البطالة في الريف السوداني ونقص الغذاء. عدم الاهتمام بتمويل التنمية الريفية أدى إلى تقليل حجم الصادرات السودانية علماً بأن 98% من هذه الصادرات مصدرها الريف. وقدمت التوصيات إيجاد المعالجات المناسبة لاستغلال الإمكانيات المتوفرة في القطاعات الإنتاجية بالسودان. توفير التمويل المتكامل والمتوازن للقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعي والصناعي منها. العمل على إيجاد تعاون بين البنوك المتخصصة والمؤسسات التسويقية في إيجاد نوع من التنسيق وذلك لان الاقتراض الزراعي الذي لا يأخذ في الحسبان الوضع التسويقي يؤدي إلى قروض لا تسدد نفسها -4. إقامة دورات تدريبية للعاملين في مجال الصناعات الصغيرة. قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك المتخصصة إلى المساهمة بدرجة أكبر في تمويل القطاعات الإنتاجية الحد من مشاكل إنتاج القصب بإتباع دورات زراعية متكاملة وتوفير الأسمدة والمبيدات وتوفير الآلات الزراعية بهدف الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى المقدره لمصانع السكر في السودان والتوسع في صناعة الأسمنت والعمل على زيادة الطاقة القصوى لمصانع الأسمنت وتسهيل الاستثمارات الأجنبية بالبلاد العمل على تطبيق معايير الجودة الشاملة والتي تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق الجودة ورفع الكفاءة الإنتاجية.

6.دراسة : صفية عمر حب الله، 2010*

تناولت هذه الدراسة أثر العولمة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1970-2008م. وهدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة العولمة وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وعلى التعرف على نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار في السودان، وكذلك التعرف على أهم عوامل جذب ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلقاء الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل أكثر أماناً من مصادر التمويل الأخرى ويوفر التكنولوجيا والمهارات الإدارية. افترضت الدراسة أن أهمية عوامل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف حسب نوع النشاط الاقتصادي. وأنه توجد علاقة عكسية (سالبة) بين العولمة وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى السودان. وتفترض أيضاً أن هنالك علاقة موجبة بين الأداء الاقتصادي وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما افترضت أيضاً عدم جودة عناصر الإنتاج المحلية وأن الشركات الأجنبية تعتمد على عناصر الإنتاج المستوردة. ورغم التعديلات التي أجريت على قانون تشجيع الاستثمار ما زال القانون بحاجة إلى التعديل ومتابعة التنفيذ. وأنه توجد علاقة موجبة بين استقرار الوضع السياسي والأمني والاجتماعي محلياً وإقليمياً وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن البيروقراطية تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي. وأن مستوى البحوث والتطوير لا تعمل بفعالية لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وأنه توجد علاقة موجبة بين موقع السودان الجغرافي وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام برنامج SPSS الإحصائي وبرنامج Eviews، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية، كما تم تصميم الاستبيان وتوزيعه على مفردات العينة (الطبقية العشوائية) وتحليله. وتوصلت الدراسة إلى عدداً من النتائج العامة والخاصة، تمثلت النتائج العامة في أن عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم الترخيص لها من قبل وزارة الاستثمار إلا أن ما تم تنفيذه عدد محدود، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في المركز أكثر منه في الولايات، وفي قطاعات معينة دون الأخرى. وأن العولمة تعتبر في صالح عدد قليل من الدول النامية. وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة فقد أثبتت الدراسة أن أهمية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف حسب نوع النشاط الاقتصادي. وأن هنالك علاقة عكسية (سالبة) بين العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وأنه توجد علاقة عكسية (سالبة) بين

* صفية عمر حب الله، أثر العولمة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010

الأداء الاقتصادي وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن هنالك معوقات تعوق من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل أهمها في نقشي البيروقراطية وعدم الشفافية في تداول المعلومات، وتضارب القوانين بين المركز والولايات ، والبطء في الاستجابة لقانون تشجيع الاستثمار، وأن السودان مازال بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني، وأن مستوى البحوث لا يعمل بفعالية، كما أثبت النتائج أيضا بأن هنالك علاقة موجبة بين موقع السودان الجغرافي و زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقا للنتائج السابقة فقد توصلت الدراسة إلى توصيات عامة وخاصة تمثلت في عدم التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع معين أو المركز دون الولايات ، وأن تكون هنالك متابعة فاعلة للمستثمر أثناء القيام بعملية الاستثمار، ورفع درجة التنسيق بين الأجهزة والوحدات الإدارية المسؤولة على مستوى المركز والولايات، وعلى الدولة تعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتوطين التقنيات الحديثة وربط البحث العلمي بالإنتاج والخدمات، وإعادة صياغة القدرات الإدارية والمعينات اللازمة لدفع عجلة الإنتاج لمواكبة تحديات العولمة، والاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، وتحقيق التناسق الداخلي بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتطوير البنية التحتية، والاهتمام بتطوير النظام الإداري، ومكافحة البيروقراطية، وضرورة مراجعة قانون تشجيع الاستثمار، ومتابعة تنفيذ إجراءات الاستثمار، وتشجيع رجال الأعمال السودانيين للدخول في مشروعات مشتركة مع المستثمرين العرب والأجانب، للاستفادة من توفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية، وعلى الدولة الاستمرار في تحقيق الأمن والسلام في كافة أنحاء البلاد، وبذل مزيد من الجهود لتقوية العلاقات والتعاون مع المجتمع الدولي.

(7) دراسة : الصديق محمد احمد ابكر ، 2010¹

يتناول هذا البحث أثر السياسات الاقتصادية الكلية علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان ويهدف لمعرفة أثر السياسات الاقتصادية الكلية علي جذب او طرد الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990-2007). حيث اتخذت الدولة عدة اجراءات علي مستوي استقرار السياسة الاقتصادية الكلية وتحسين الاطار التشريعي من اجل دعم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ليصل الي الحجم الذي يتماشى والامكانيات الاقتصادية والبشرية في السودان. كما تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء علي حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان والوقوف علي الإصلاحات الكلية في الإقتصاد

1 الصديق محمد احمد ابكر ، دور السياسات الاقتصادية الكلية علي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، رسالة

ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2010

السودانى و مدى تأثيرها على جذب أو طرد الإستثمارات الأجنبية. والوقوف على الإصلاحات التشريعية و مراجعة القوانين واللوائح،والنظر الي الحوافز والتسهيلات المقدمة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ، والإجراءات الإدارية و العقبات التى تواجه العملية الإستثمارية.وتقديم مقترحات وتوصيات تساهم في ايجاد الحلول المناسبة وتسهم في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)وتتمحور الدراسة حول أثر السياسات الإقتصادية الكلية علي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ولتحقيق هذه الاهداف تحاول الدراسة الاجابة علي هذه التساؤلات :- تدفق الإستثمارات الأجنبية يتأثر بالسياسات الإقتصادية الكلية المتبعة في نظام الدولة ؟ .سياسة الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمر وحدها لا تكفي لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟.البروقراطية في التعامل وتعقيد الإجراءات الادارية تؤدي الي عدم اقبال المستثمرين الأجانب الي الدول المضيفة ؟ . وللاجابة علي تساؤلات الدراسة قام الدارس بجمع البيانات المتعلقة بواقع السياسات الإقتصادية الكلية ، والبيانات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) خلال فترة الدراسة ، وقد واجهة الدارس صعوبات كثيرة في جمع هذه البيانات والمعلومات ويرجع ذلك لاسباب عدة منها عدم توفر المعلومات من المصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وتعدد وتغير الجهات المشرفة علي العملية الإستثمارية خلال فترة الدراسة، واستعان الدارس بالمعلومات المتوفرة لدى وزارة الإستثمار ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني والتقارير الصادرة من بنك السودان المركزي ، والمركز القومي للإحصاء ، ووزارة التجارة الخارجية وبعض التقاريرالصادرة من المؤسسات الدولية بالاضافة الي المراجع والبحوث والدراسات في هذا المجال .وبعد جمع البيانات استخدم الدارس المنهج الوصفي التاريخي الاستقرائي بالاضافة الي تحليل البيانات التي تم جمعها حيث تم وصف السياسات الإقتصادية الكلية وتتبعها خلال فترة الدراسة ، ووصف الإستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة حجمه والمشكلات والمعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي وأثر السياسات الإقتصادية الكلية علي جذبه او طرده .ولقد عمل الدارس علي وضع هذه البيانات في جداول لتحليلها من خلال استخدام نموذج قياسي لمعرفة أثر السياسات الإقتصادية علي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان .واخيراً توصل الدارس الي عدة نتائج منها :- إن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه يتطلب تحقيق الإستقرار فى السياسات الإقتصادية الكلية ودعم وظيفة السوق التنافسية وتحقيق الكفاءة فى إستخدام رأس المال المادى والبشرى ، وكذلك دعم التقدم الفنى والتطور التكنولوجى بالرغم من أن برامج التكييف الهيكلية التى نفذتها الدولة قد شهدت تقدماً ملموساً إلا أنها لازالت تفتقر الي الكثير من العوامل حتى تصبح أكثر فاعليه فى جذب

الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحيه و لمواجهة تحديات التنمية فى السودان من ناحية اخرى. من أهم أولويات سياسة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، المزيد من الإصلاحات الإقتصادية والإدارية والقانونية وتهيئة المناخ الإقتصادي العام ونفيعيل دور السياسة المالية والنقدية نحو الإستقرار الإقتصادي والإهتمام بمرافق البنية الأساسية من العوامل الطارده للإستثمار الأجنبي المباشر بالسودان ضعف الطاقة الإستيعابية بالإقتصاد الوطني، والخوف من المخاطرة ، وشيوع الروتين الإداري والمالي، وغياب الشفافية، وعدم كفاءة أوعية جذب الإستثمار من الخارج ، والمعاناة الكبيرة في المراكز الحدودية (البرية والبحرية والجوية). ومن خلال النتائج التي توصل اليها قدم الدارس عدة توصيات منها الإستمرار في سياسات الإصلاح الإقتصادي القاضية بتحرير الإقتصاد وتعزيز إقتصاديات السوق المرشدة وإطلاق قواه الكامنة وتدعيماً للإنجازات الموجبة التي تحققت والإرتقاء بها نحو معالجة القضايا والمشاكل الإجتماعية التي أفرزتها ، والإرتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والسمو الإنساني للمجتمع وذلك بتصويب السياسات الإقتصادية الكلية نحو زيادة الانتاج ومعدلات الادخار القومي ، وتوسيع فرص الإستثمار والإستخدام في شتي المجالات بمشاركة القطاع المحلي والأجنبي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية بغرض نقل التكنولوجيا في مجال الإنتاج والصادرات والتسويق والإدارة والتي من شأنها توسيع قاعدة الإنتاج القومي وزيادة الصادرات. ورصد وتقييم وتحليل الإستثمارات الأجنبية التي وفدت للسودان لمعرفة حجمها ونوعيتها وكفاءتها في إستخدام رأس المال الأجنبي وأثرها في الإقتصاد القومي وعلي ميزان المدفوعات.

8)دراسة : دنيا حسن خلف الله 2010¹

تركزت هذه الدراسة على موضوع محددات الحصول علي التمويل طويل الأجل بالقطاع الزراعي حيث يعتبر هذا الموضوع من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي لما للتمويل طويل الأجل من دور في تمويل إستثمارات القطاع الزراعي السوداني والذي يعتبر القطاع الرائد في السودان والركيزة الأساسية في الإقتصاد السوداني حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 30%. فالسودان يزخر بفرص استثمارية واعدة ومتوفرة فى كافة القطاعات الانتاجية والزراعية والخدمية ولكن تكمن المشكلة الرئيسية فى محددات الحصول على التمويل الازم لهذه الاستثمارات فى الوقت المناسب و بالتكلفة المناسبة. فمعظم منشآت القطاع الخاص الزراعى على وجه التحديد تعاني من صعوبات فى الحصول على التمويل طويل الاجل مثل عدم وجود او ندرة مصادر التمويل او عدم كفاية التمويل وتوفره . لذلك يجب

1 دنيا حسن خلف الله ، محددات الحصول علي التمويل طويل الأجل بالقطاع الزراعي في السودان، رسالة ماجستير غير

منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2010

دراسة محددات الحصول على التمويل لاكتشاف اسبابها ومن ثم ايجاد الحلول والتوصيات اللازمة لها. هدفت الدراسة إلي معرفة عقبات الحصول على التمويل طويل الأجل في القطاع الزراعي وأثرها على عملية الحصول علي هذا التمويل بالشركات الزراعية وكذلك معرفة سياسات القطاع المالي المساعدة في التغلب علي محددات الحصول علي التمويل طويل الأجل والأسباب التي أدت إلي عدم كفاية مواعين التمويل الإستثماري التي تمنح تمويل طويل الأجل بالبلاد و دور الشركات الزراعية للحصول علي تمويل طويل الأجل. اشتملت الدراسة علي اربعة فرضيات وهي: -صعوبة الحصول على التمويل طويل الاجل ناتج من ان معظم الشركات الزراعية شركات عائلية وليست شركات مساهمة عامة هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين عدم كفاية مؤسسات مالية تمنح تمويل طويل الأجل وحصول الشركات الزراعية لهذا النوع من التمويل ضعف أصول الشركات الزراعية ومواردها المالية يؤدي الى صعوبة الحصول على التمويل طويل توجه الدولة نحو التمويل طويل الاجل للقطاع الزراعي ادي الي اعاقا الشركة الزراعية للحصول علي تمويل طويل الاجل . من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة إن من محددات الحصول على التمويل طويل الأجل معظم الشركات الزراعية شركات عائلية وهنالك تذبذب في سياسات التمويل طويل الأجل بالدولة أدي إلي شح المؤسسات المانحة للتمويل طويل الأجل الموجه للشركات الزراعية وإحجام الكثير من هذه المؤسسات المالية للدخول في هذا المجال كذلك المخاطر المصاحبة للإستثمار في القطاع الزراعي تؤدي إلي تخوف المؤسسات المالية المانحة للتمويل طويل الأجل للدخول في تمويل هذا القطاع . ومن توصيات الدراسة علي الدولة حفز المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية للدخول في التمويل طويل الأجل للقطاع الزراعي وأن يدعو بنك السودان البنوك لتوجيه جزء من مواردها للتمويل طويل الأجل للقطاع الزراعي وإزالة العقبات التي تواجه هذا النوع من التمويل لهذا القطاع. ودعوة الجامعات ومراكز البحوث الزراعية والمالية مواصلة البحث والدراسة في مجال التمويل طويل الأجل.

9) دراسة : يحي حسين محمد ، 2009¹

يهدف هذا البحث إلي تسليط الضوء على أثر البنوك الأجنبية على الوسط الاقتصادي في السودان . وقد اكتسبت عملية تقويم أداء البنوك مزيداً من الاهتمام على المستويين القومي والدولي في الوقت الراهن ، لما لهذه المؤسسات من دور هام ومؤثر على مجريات اقتصادات كافة الدول. وفي ضوء هذه الأهمية المذكورة يظهر أن عملية تقويم اداء البنوك أصبحت أداة مطلوبة بشدة ومرغوبة ليتم التعرف من خلالها على الأنشطة المالية لتلك البنوك ومدى

1 يحي حسين محمد ، تقويم الأداء المالي للبنوك الأجنبية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009،

سلامة الإجراءات المتخذة للتنبؤ بالتعثر والفشل لتداركه قبل وقت كافٍ. وقد تم اختيار بنكي أبوظبي الوطني وبيبلوس أفريقيا نموذجين لدراسة حالة البنوك الأجنبية في السودان لما لبنك أبوظبي الوطني من ريادة في الولوج للسوق السوداني منذ منتصف السبعينات ، وبنك بيبيلوس أفريقيا كبنك رائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Middle East and North Africa المعروفة اختصاراً بـ (MENA) و فروض البحث تناولت عدة محاور وهي : البنوك الأجنبية لا توظف الغالبية من مواردها داخل البلاد ، كما تعتمد في تمويل أصولها على حقوق الغير أو ما يعرف بالرفع المالي وأخيراً العائد الاقتصادي والاجتماعي للبنوك الأجنبية ضعيف . وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل القوائم المالية للبنكين للفترة من-2003 2007م. وخلص البحث إلى أن البنوك الأجنبية لا تستغل غالبية مواردها داخل البلاد وتعتمد على الديون - الودائع - بدرجة كبيرة جداً في تمويل أصولها كما أنها لا تنتشر جغرافياً داخل البلد بصورة متوازنة. كما اقترح البحث بعض التوصيات تمثلت في ضرورة ضبط الاستثمار ، ربط أنشطة تلك البنوك بالأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية في البلاد.

10.دراسة: محمد حسن اسماعيل 2009م 1

تناولت الدراسة من خلال خمسة فصول دور الاستثمارات الأجنبية في تنمي الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 1990 - 2006م دراسة تطبيقية شركة أرياب للتعيين. فقد تناول الإطار التمهيدي الذي يحتوي علي مقترح الدراسة (أهمية البحث، المشكلة، الأهداف، الفرضيات، منهج البحث، والدراسات السابقة). (فقد تكمن مشكلة البحث في)عدم وجود تطور وتقدم في الاقتصاد السوداني بسبب عدم توفر التمويل بشقيه الداخلي والخارجي وقد أدى تدني التمويل(الداخلي والخارجي)علي عدة انعكاسات سلبية علي مجمل الوضع الاقتصادي في السودان .(وكانت فرضيات البحث - :عدم توفر الاستثمارات الأجنبية في قطاع التعدين بصورة كبيرة أدى إلي عدم تزايد معدلات نمو الاقتصاد السوداني - .عدم توفر الضمانات والتسهيلات والميزات الكافية لجذب الاستثمارات الأجنبية - .عدم توفر الاستقرار السياسي والمناخ الاستثمار الكافي لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلي انخفاض الاستثمارات الأجنبية .أهمية البحث: نجد أن الاستثمارات الأجنبية لها دور لها دور هام في تنمية اقتصاديات كثير من الدول باعتبار أنها رافد من روافد التطور الاقتصادي كالشركات الدولية واتفاقيات الاستثمار المشتركة. تلعب الاستثمارات في الذهب دور هام ومميز في عملية النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي. أهداف البحث: تهدف الدراسة إلي عكس

¹ محمد حسن اسماعيل، دور الاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا

،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2009

مساهمة والاستثمارات الأجنبية في التعدين في الذهب بدفع حركة الاقتصاد السوداني، يهدف هذا البحث للتعرف علي معوقات الأداء في قطاع التعدين في الذهب. نتائج الدراسة: اتضح من خلال الدراسة عدم صلاحية البيئة التشريعية للاستثمار، وتضارب القرارات الولائية والاتحادية للاستثمار، وبروز عدم وجود خارطة استثمارية، تركز الاستثمارات في قطاعات محددة خاصة الاستهلاكية. توصيات الدراسة العمل علي تهيئة مناخ الاستثمار بمراجعة اللوائح والقوانين وصياغة قانون موحد ومعدل استحداث نظام النافذة الموحدة، توفير خارطة استثمارية بها كل المتطلبات وتوفير البيئية الكافية من تبسيط الإجراءات، ضرورة إنشاء مركز دراسات الذهب، العمل علي توفير الاستقرار السياسي. وفي الفصل الثاني تم استعراض الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الفصل الثالث تم استعراض ملامح الاستثمار في الاقتصاد السوداني، وفي الفصل الرابع دراسة تطبيقية "شركة أرياب للتعدين". وختاماً تحتوي الدراسة علي النتائج والتوصيات والخاتمة.

11- دراسة : حاتم خالد الأمين الاحمر 2008 م¹

تأتي أهمية هذا البحث بمرور السودان بالمرحلة تعتبر من أهم المراحل الاقتصادية حيث يعيش في مرحلة التطور في جميع القطاعات حيث أتجهت الشركات والبنوك متعددة الجنسيات للإستثمار في كل المجالات وأن التنمية الاقتصادية أصبحت الان على أرض الواقع وتحتاج الانفتاح الاقتصادي نحو العالم الخارجي تم فتح أبواب الإستثمار وأهم هذه الابواب المصارف الأجنبية وتمثلت مشكلة البحث بمعرفة دور البنوك في التنمية الاقتصادية ودورها في تنمية الفتح والمجتمع . وقد حوت فرضيات الدراسة : دور البنوك الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي ومدى مساهمة البنوك الأجنبية في التنمية الاقتصادية ، ومساهمة البنوك الأجنبية في تطور القطاع الخدمي ، البنوك الأجنبية لم تساهم بكفاءة وفاعلية ، ومساهمة البنوك الأجنبية لتنمية القطاع المصرفي . وتوصلت الدراسة لاهم النتائج منها : القطاع الخدمي : دور البنوك واضح جداً من خلال الدراسة حيث نلاحظ ان البنوك الأجنبية ساعدت مساعداً فعالة جداً لتنمية القطاع الخدمي وقطاعه المختلفة المتمثلة في قطاع النقل والمواصلات عن طريق المربحات المصرفية..... الخ . القطاع الصناعي : نلاحظ من نتائج الدراسة أن البنوك الأجنبية كانت مساهمتها غير كافية للقطاع الصناعي واغلب الصرف يتركز على أستيراد المواد الخام وتم الوصول الى هذه النتيجة عبر تحليل بيانات بنك أبوظبي

(1) حاتم خالد الأمين الاحمر ، أثر البنوك الأجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية لدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2008

الوطني حيث وضح أن تمويلة للقطاع الصناعي تركز لى تمويل المواد الخام فقط . كذلك لاحظنا عدم مساهمت البنوك الأجنبية فى نقل التكنولوجيا لتنمية وتطوير الصناعة المحلية . فى المجال الزراعي لم تساهم البنوك الأجنبية فى ؟ إستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والمعدات الزراعية والاسمدة والمبيدات من الافات الزراعية . وقد توصلت الدراسة الى عدد من التوصيات اهمها :من خلال الدراسة ونتائج هذا البحث تاتي هذه التوصية المتمثلة فى ترشيد عمل البنوك الأجنبية وهذا الترشيح لاياتي بالاوامر أو المنشورات بل ياتي بتهئية المناخ الاستثماري الجيد الذى يمكن هذه البنوك من العمل بأمان وحرية فى القطاعات ذات الاولوية بالنسبة لنا مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة ومنحهم التسهيلات الضمانات الكافية فى الاستثمارات طويلة الاجل والتي هى حقاً تساهم مساهمات حقيقية وفاعلة للتنمية الاقتصادية.

12.دراسة : نزار العجمى 2007¹

تناولت الدراسة من خلال أربعة فصول دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة باستثمارات النفط السوداني في توفير موارد مالية بالنقد الأجنبي خلال الفترة-1996) (2004). ففي الفصل التمهيدي تم استعراض مشكلة الدراسة وفرضياتها ومنهجيتها وقد تمثلت المشكلة فى ضعف تسجيل بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني بالسودان مما يعوق تحليل أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلى، لذلك حاولت الدراسة بحث الفرضيات التالية :-عدم وجود استثمارات أجنبية مباشرة متعلقة بالنفط السوداني بالسودان في الفترة (1972-1991م) أدى إلى تمويل عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات عن طريق القروض والمنح .ساهم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني إلى السودان خلال الفترة من (1996- 2004م) في سد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات . عدم استغلال الموارد المالية الجديدة بسبب النفط بصورة سليمة وفعالة في القطاع الزراعي سيؤدي إلى إهمال النشاطات الزراعية وهي أساس نشاط سكان السودان الموارد المالية الجديدة بالنقد الأجنبي كنتيجة للاستثمار في مجال النفط لن تجد طريقها إلى الاستغلال الأمثل بسبب التشوهات في الاقتصاد السوداني و إدارته .وفى الفصل الأول تناولت الدراسة الإطار النظري للإستثمارات الأجنبية وميزان المدفوعات، فيما ركزت الدراسة فى الفصل الثاني على خلفية الإستثمارات المباشرة فى السودان، وفى الفصل الثالث تمت مناقشة الفرضيات حيث أثبتت صحة كل الفرضيات سألقة الذكر، وفى الفصل الرابع تم استعراض ما خلصت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات .وتمثلت النتائج فى الأتي :-ازدياد الإستثمارات الأجنبية المتعلقة بالنفط السوداني منذ عام 1997م نتيجة لتحسن موقف

(1)نزار العجمى رحمه ، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني فى توفير موارد مالية بالنقد الاجنبى ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية لدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2007

الإقتصاد السوداني، يتأثر الحساب الجاري إيجاباً بنقصان العجز فيه، حدث تغير في هيكل ميزان المدفوعات وذلك بتغير نوعي في تركيبة الصادرات وتغير كمي بارتفاع عائدات الاستثمارات، اثر النفط تأثيراً مباشراً على التنمية في مناطق النفط، توفر المواد النفطية، الهجرة المعاكسة، زيادة إنتاج الكهرباء وزيادة الإستثمار فيها. وتمثلت التوصيات في :- العمل على تهيئة مناخ الإستثمار فيما يتعلق بالقوانين واللوائح، العمل على تنويع وتوسيع محفظة الإستثمارات الأجنبية في السودان، تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تطوير وإقامة المشاريع، تطوير سوق الأوراق المالية وتنميتها، تفعيل دور الاستثمار و تحسين كفاءة إدارة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالسودان . وتمثلت التوصيات الخاصة في :- عدم الإعتماد على النفط كثروة في حد ذاتها، اعتبار النفط كثروة قومية، خلق قيمة مضافة للنفط، التركيز على شراء السلع الرأسمالية لزيادة الإنتاج والإنتاجية . وتمثلت التوصيات لبحوث لاحقة في :- إعداد دراسات وبحوث تفصيلية عن إنعكاسات إنتاج وتصدير النفط على الإقتصاد السوداني. بالتركيز على ما يعرف بالمرض الهولندي. وتأثير ذلك على الصادرات غير النفطية وسعر الصرف وميزان المدفوعات.

13. دراسة : الحافظ هارون حامد، 2007م¹

يستعرض هذا البحث تجربة السودان في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996-2004م، باعتباره أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية. والهدف الرئيس من تناول هذه التجربة هو تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الإجابة علي السؤالين التاليين ما أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في للتنمية الاقتصادية في السودان مقارنة بالقروض والمنح والمعونات الأجنبية؟ إلي أي مدي استطاع الإقتصاد السوداني أن يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث تغيرات هيكلية وفي تحسين معدلات أدائه. وللإجابة علي السؤالين أعلاه، اعتمد البحث علي العديد من المناهج العلمية شملت: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم في الإطار النظري للبحث إجراء عرضاً شاملاً للأدبيات المتعلقة بمصادر التمويل الأجنبي. ثم أعقب ذلك العرض وصف وتتبع الكيفية التي تم بها تمويل التنمية الاقتصادية في السودان. وأخيراً تطرق البحث لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في السودان في محاولة لإبراز هذا الدور من خلال معرفة مدي التغير الذي طرأ علي المتغيرات الاقتصادية

1 الحافظ هارون حامد ، دور التمويل الأجنبي في التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية

الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007.

الكلية مثل الاستثمار والادخار والناجح المحلي الإجمالي. من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي : ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مساهمة فاعلة في تمويل مشروعات التنمية ، وانخفضت بذلك نسبة السحب على المنح والقروض الأجنبية إلى 12.4% في عام 2004م مقارنة بنسبة 98.2% عام 1996م من إجمالي حجم التمويل الأجنبي . ساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تجسير الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي حيث ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تجسير تلك الفجوة من 38% عام 1997م إلى نسبة 185.2% عام 2003م كأعلى معدل . وارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 0.004% عام 1996م إلى 7.8% عام 2004م وكذلك ارتفعت نسبة الصادرات من 0% عام 1996م إلى 82% عام 2004م. نتيجة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن موقف السودان عالمياً من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفعت نسبة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً من 0.03% عام 1999م إلى 0.23% عام 2004م.

الفجوة العلمية :

تناولت الدراسات السابقة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ودوره الايجابي في خفض معدلات البطالة وكذلك التعرف على نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار في السودان، وكذلك التعرف على أهم عوامل جذب ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلقاء الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل أكثر أماناً من مصادر التمويل الأخرى ويوفر التكنولوجيا والمهارات الإدارية. وأوصت باهتمام الدولة بتحسين البنية التحتية للاستثمار الاجنبي ودراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من النواحي الاقتصادية او القانونية أو الإدارية او الإجرائية. اما الدراسة الحالية فقد تميزت بانها تناولت دور الاستثمارات المصرفية الأجنبية في تمويل القطاعات الانتاجية بهدف معرفة تأثير الاستثمارات المصرفية الأجنبية على إنتاجية قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة المحلية وعلى محفزات الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي ووضع توصيات تمكن من تفعيل دور الاستثمارات المصرفية الأجنبية في الاقتصاد السوداني.وقدمت الدراسة توصيات بإيجاد المعالجات المناسبة لاستغلال الإمكانيات المتوفرة في القطاعات الإنتاجية بالسودان وتوفير التمويل المتكامل والمتوازن للقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعي والصناعي منها والعمل على إيجاد تعاون بين البنوك المتخصصة والمؤسسات التسويقية في إيجاد نوع من التنسيق وقيام البنك المركزي بتوجيه البنوك إلى

المساهمة بدرجة اكبر في تمويل القطاعات الإنتاجية للوصول إلى الطاقة الإنتاجية وتسهيل
الاستثمارات الأجنبية بالبلاد العمل على تطبيق معايير الجودة الشاملة والتي تعتبر أفضل
وسيلة لتحقيق الجودة ورفع الكفاءة الإنتاجية. فضلا عن إلقاء الضوء على أهمية الاستثمار
المصرفي الأجنبي كمصدر تمويل أكثر أماناً من مصادر التمويل الأخرى ويوفر التكنولوجيا
والمهارات الإدارية وأهميته.

الفصل الأول

الاستثمارات المصرفية الأجنبية

المبحث الأول : مفهوم وانواع ومحددات الاستثمار

المبحث الثاني : محفزات جذب الاستثمار في القطاع المصرفي

المبحث الثالث : محفزات جذب الاستثمار في القطاع المصرفي

المبحث الاول

مفهوم وانواع ومحددات الاستثمار

اولا :مفهوم الاستثمار:

الاستثمار في اللغة يعني طلب الحصول على الثمرة، وثمره الشئ ما تولد عنه. ويقال فيها: ثمر الشجر، أي ظهر ثمره، وثمر الشئ إذا نضج وكمل، وثمر ماله، أي كثر، وأثمر الشجر، أي بلغ أوان الإثمار، وأثمر الشئ إذا تحققت نتيجته، وأثمر ماله، أي كثر¹. اما الاستثمار في الاصطلاح فللإستثمار من الناحية الاقتصادية العديد من المعاني، وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر له من خلالها. وقبل الشروع في بعض هذه المعاني يجدر بنا أن نقف على بعض المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار ،مما تقدم يمكن تعريف الاستثمار بأنه: ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال.

عليه فإن فوائض الدخل النقدية للأفراد تعتبر المصدر الأساسي للاستثمار، وبالتالي يجب أن يكون دخل المستثمر النقدي أكبر من استهلاكه للسلع والخدمات، فإذا زاد دخله عن قيمة استهلاكه للسلع والخدمات فإنه يكون أمام أحد خيارين، إما أن يقوم باكتناز المدخرات لحين الحاجة إليها مستقبلاً لإشباع حاجات جديدة، أو أن يقوم بالتنازل عن تلك المدخرات في الوقت الحاضر مقابل الحصول على موارد إضافية في المستقبل تمكنه من مواجهة متطلبات الزيادة في الاستهلاك².

كذلك يعرف الاستثمار بأنه: الطلب على أموال الإنتاج أو أنه الفرق بين الدخل المتاح (القابل للتصرف) والطلب على أموال الاستهلاك³. على ما تقدم فإن الاستثمار يقابل الادخار الذي هو عرض أموال الإنتاج، ويلتقي الاثنان في كونهما: تعليق استخدام النقود أو الأموال المتاحة بغرض الحصول على عائد مالي لاستخدامه في منافع مستقبلية، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق ما لا يستهلك في فترة ما مع ما يوجه للاستثمار، وذلك بسبب عامل الاكتناز الذي يمثل تسرباً يسهم في تعطيل جزئي للادخار الموجه نحو الاستثمار. كما أن ذلك لا يعني أيضاً تماثل شخصيتي المستثمر والمدخر، وهذا ما يكون بسبب تباين السلوكيات المؤثرة في كل من هاتين الشخصيتين، وكذلك فإن العوامل التي تحدد الادخار لا تتطابق غالباً مع العوامل التي تحدد الاستثمار، وبالتالي فإن معدل استجابة كل من المدخر والمستثمر تجاه التغييرات التي تحدث يكون مختلفاً، فمثلاً عند ارتفاع سعر الفائدة - في

¹ نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية ، فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة 1993م، ص: 49.

² محمد الوطيان، المدخل إلى أساسيات الاستثمار، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 1990م، ص: 13.

³ هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2003م، ص: 16.

النظام الربوي يزداد الادخار ويقل الاستثمار، وهذا يعد أمراً طبيعياً لأن الادخار يمثل جانب العرض للأصول الرأسمالية وأن الاستثمار يمثل جانب الطلب على هذه الأصول. وهكذا فإن الاستثمار يقوم على توجيه الأصول المملوكة أو المقترضة - مقابل فوائد معينة يتحملها - بغرض تحقيق إيرادات كافية تغطي هذه الأصول وتكاليفها وهوامش المخاطر المتوقعة وتحقق عائداً إيجابياً إضافياً¹.

كذلك يمكن تعريف الاستثمار بأنه: مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية لرأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، آخذاً بعين الاعتبار عنصرى العائد والمخاطرة². من مجمل ما تقدم يمكن تعريف الاستثمار بأنه: عملية اقتصادية مدروسة من قبل جهة طبيعية أو اعتبارية تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية أو غيرها في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية المطلوبة وفي ظروف تتسم بالأمان والتأكد قدر المستطاع من عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر³.

يرى الباحث ان مفهوم الإستثمار بأنه عملية غرضها الأساسي هو إضافة مجموعة من الطاقات الإنتاجية بجانب الطاقات الإنتاجية المتوفرة ،و ذلك بهدف انشاء مشروعات جديدة وأدخال توسعات على المشروعات الموجودة بالفعل ، و هناك علاقة وطيدة بين الإستثمار،والإقتصاد القومي حيث أن الإستثمار على مستوى الإقتصاد القومي يرتبط بشكل جوهري بالإنفاق الرأسمالي على كافة المشروعات التي تتم في كافة القطاعات ختصة ما يتعلق منها بالبنية التحتية.

ثانياً: مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يتحدد الاستثمار بكونه أجنياً بحسب جنسية المستثمر، فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها⁴. يعرف البعض الاستثمار الأجنبي بأنه "إنتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كسواء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحاً، أو امتلاك عقارات تعطي ريعاً، أو بقصد توظيفها في

¹ المرجع السابق، ص: 16، 17.

² أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص: 19.

³ هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، عمان، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، 2003م، ص: 17.

⁴ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص: 17.

عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع، تفادياً للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي¹. لعل التعريف الأكثر تعبيراً للإستثمار الأجنبي هو ما ذهب إليه البعض بأنه هو عبارة عن إنتقال لرأس مال معين (مادي أو معنوي) عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية فكل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر يعد استثماراً أجنبياً للبلد المستثمر فيه سواء كان هذا الاستثمار مباشراً أو غير مباشر. والمستثمر الأجنبي قد يكون دولة أو مجموعة من الدول أو شركة أو مجموعة من الشركات أو فرد أو مجموعة من الأفراد.

ثالثاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يُعرف البعض الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "كل استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل، ويعكس مصالح مستمرة لطرف مقيم في اقتصاد ما (فرد أو شركة تابعة أو شركة أم) في منشأة مقيمة في اقتصاد آخر، ويتضمن درجات متفاوتة في إدارة تلك المنشأة وملكيته"² كذلك يمكن تعريفه بأنه "ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر، سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني"³. يلاحظ أن مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر على الصناعات الإستخراجية أو التحويلية فقط كما في التعريف السابق، بل تتسع لتشمل كل المشروعات الإنتاجية والصناعات المختلفة الأخرى ومشروعات البيع والتسويق والسياحة وغيرها من النشاطات الإنتاجية والخدمية⁴.

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الأموال الأجنبية التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة، سواء كانت هذه الأموال من حكومات أو شركات أو أفراد بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها إلى الدولة المضيفة"⁵. أما منظمة التجارة العالمية فتتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر

¹ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2006م، ص: 48.

² مدحت أيوب، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، أبوظبي، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، سنة 2005م، ص: 13.

³ أمين كنوانه، الاقتصاد الدولي، بغداد، الجامعة المستنصرية، الطبعة الأولى، سنة 1980م، ص: 339.

⁴ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2003م، ص: 15.

⁵ تيسير الرادوي، التنمية الاقتصادية، حلب، مطبوعات جامعة حلب، سنة 1985م، ص: 254.

(البلد المضيف) بقصد إدارته¹. كذلك عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها تلك الاستثمارات التي تستلزم السيطرة والإشراف على المشروع، حيث تأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنها تأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم².

يرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والإشراف في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، هذا فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتقنية والخبرة الفنية في مختلف المجالات إلى الدولة المضيفة³.

رابعاً: تصنيف الاستثمارات:

تصنف الاستثمارات إلى العديد من التصنيفات، وذلك وفقاً للزاوية التي ينظر من خلالها لهذه الاستثمارات، فتصنف مثلاً وفقاً لاتجاه تأثيرها، الزمن الذي يستغرقه المشروع الاستثماري، القطاع الذي يستثمر فيه، ملكية المشروع الاستثماري، مجالات الاستثمار والتقسيم الجغرافي للاستثمارات، وذلك كما يلي:

1: تصنيف الاستثمارات وفقاً لاتجاهات التأثير:

تصنف الاستثمارات حسب اتجاهات التأثير إلى:

- أ- **استثمارات مباشرة:** تهتم الاستثمارات المباشرة بتوليد قيم جديدة، سواء كانت قيم السلع أو الخدمات أو العوائد المتولدة عن نشاطات المحفظة الاستثمارية في الأسواق المالية⁴.
- ب- **استثمارات غير مباشرة:** تسهم هذه الاستثمارات في بناء مشروعات أو أنها ركائز اقتصادية أو تقنية أو اجتماعية تخدم الإنتاج المباشر. وتشمل هذه الاستثمارات كلاً من مشروعات البنية التحتية كالنفقات الاستثمارية التي تصرف على مباني السكن والتعليم والصحة وشبكات الري والاتصال ومراكز الطاقة ومواقع الأسواق والمؤسسات المالية، ومشروعات البنية الفوقية التي تتناول مثلاً إعداد القوى العاملة المؤهلة للعمل في الوحدات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية وكذلك القوى العاملة في الأسواق والمؤسسات المالية.

¹ هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سابق، ص: 14.

² جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة: علي مقلد، بيروت، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، سنة 1982م، ص: 11.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2001م، ص: 13.

⁴ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص: 38.

ثانياً: تصنيف الاستثمارات حسب الزمن: تتباين الاستثمارات من حيث الفترات التي يمكن أن يحتفظ خلالها المستثمرون بهذه الاستثمارات، وتصنف وفقاً لهذه الفترات إلى:

أ- استثمارات قصيرة الأجل:

تعني توظيف قدر معين من السيولة النقدية المتوافرة بدلاً من تركها عاطلة، وقد يكون هذا التوظيف في أوراق مالية على سبيل المثال. فالغرض من الاستثمار في أوراق مالية قصيرة الأجل هو عدم ترك سيولة نقدية عاطلة وإنما تستثمر في بعض الأوراق المالية بما يحقق بعض الفوائد للمستثمر ثم يتم التصرف فيها لخلق سيولة نقدية عندما تكون هنالك حاجة لذلك¹.

ب- استثمارات طويلة الأجل: تتمثل الاستثمارات طويلة الأجل في الاستثمارات المادية أو الحقيقية التي توظف لإنتاج السلع والخدمات، وكذلك الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل بغرض الاحتفاظ بها لفترة طويلة نسبياً، فطول الفترة يتوقف على الغرض من الاستثمار².

2: تصنيف الاستثمارات وفقاً للقطاعات:

يساعد التخصيص القطاعي للاستثمارات على إعداد قاعدة معلومات أساسية لتحليل وتقييم أداء المشروعات الاستثمارية والتخطيط لتطورها أو لإدخالها ضمن العلاقات الهيكلية للاقتصاد ما. ولهذا الغرض يفضل الاعتماد على النظام الدولي للتصنيف الصناعي الذي بموجبه يتم توزيع الاقتصاد بين ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاعات الأولية، الثانوية والثالثية³. على ذلك تصنف الاستثمارات إلى الأتي⁴:

أ- استثمارات القطاعات الأولية:

تضم هذه الاستثمارات مشروعات القطاع الزراعي والمشروعات الاستخراجية كمشروعات استخراج البترول والمعادن.

ب- استثمارات القطاعات الثانوية أو التحويلية:

يشتمل هذا النوع من الاستثمارات على الاستثمار في الصناعات التحويلية كالصناعات الغذائية، الصناعات الخشبية، صناعات الورق، الصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية.

ج- استثمارات القطاعات الثالثية:

يشتمل هذا النوع من الاستثمارات على الاستثمار في المجالات الخدمية والتوزيعية.

1 محروس حسن، د. رمضان الشراح، الاستثمار: النظرية والتطبيق، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة 1999م، ص: 15.

2 عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الجهاز المصرفي السوداني في خلق البيئة الاستثمارية المواتية وواقعه كقطاع جانبا للاستثمار، مجلة المصرفي، الخرطوم، العدد 37، سبتمبر 2005م، ص: 16.

3 هوشيار معروف، مرجع سابق، ص: 40.

4 المرجع السابق، ص: 40.

رابعاً: تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها:

تصنف الاستثمارات حسب مجالاتها الرئيسة إلى الآتي:

1- الاستثمارات المادية (الحقيقية):

تعرف هذه الاستثمارات بأنها التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي¹. يسمى الاستثمار استثماراً حقيقياً إذا ما وفر للمستثمر حقاً في حيازة أصل حقيقي كالسبع، الذهب والعقار. ويقصد بالأصل الحقيقي ذلك الأصل الذي له قيمة اقتصادية في حد ذاته، وإذا ما استخدم فإنه ينتج عنه منفعة اقتصادية إضافية تظهر في شكل سلعة أو خدمة². يترتب على الاستثمار المادي أو الحقيقي خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر ومن ثم ثروة المجتمع. ويطلق بعض الاقتصاديون على هذا النوع من الاستثمارات مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات. ويمكن القول بشكل عام أن توظيف الأموال في جميع المجالات الاستثمارية المتعارف عليها باستثناء الاستثمار في الأوراق المالية تعتبر استثمارات حقيقية³.

2- الاستثمارات المالية: هي الاستثمارات التي لا ينتج عنها زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وإنما يتم من خلالها نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفرة مالية.

يجب التمييز بين الأصول الحقيقية والأصول المادية، فالأصول الحقيقية هي تلك الأصول التي تستعمل بشكل مباشر في إنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية فتزيد من حجم السلع والخدمات، ومثال ذلك الآلات، السيارات والأراضي. أما الأصول المالية فهي تلك الأصول التي لا تستعمل بشكل مباشر في إنتاج السلع والخدمات ولكنها تعمل على توفير الأصول الحقيقية من خلال توفير الأموال اللازمة لشرائها وامتلاكها، ومن أمثلتها السندات والأسهم⁴.

سادساً: تصنيف الاستثمارات جغرافياً:

تنقسم مجالات الاستثمار من الناحية الجغرافية إلى ما يلي:

1- الاستثمارات المحلية: هي الاستثمارات التي يتم من خلالها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي

¹ أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص: 19.

² محمد الوطيان، مرجع سابق، ص: 42.

³ حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر، سنة 1995م، ص: 36.

⁴ أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص: 20.

اختيرت للاستثمار، سواء كان ذلك من مؤسسات أو أفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة¹.

2- الاستثمارات الأجنبية:

تحتوي هذه الاستثمارات كافة مجالات الاستثمار المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية دون النظر إلى الأداة الاستثمارية التي يتم توظيف الأموال بها، سواء كان ذلك من حكومات أو شركات أو أفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة².

رابعاً: الدوافع وراء قيام الاستثمارات الأجنبية:

ان وجهات النظر حول جدوى هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية الشاملة للدول المضيفة عامة والدول النامية منها بصفة خاصة. فهناك تباين في الآراء حول من هي الجهة المستفيدة من هذه الاستثمارات، هل هم المستثمرين الأجانب أم الدول المضيفة لهذه الاستثمارات؟ وأهم هذه الآراء يتمثل في نظريتين أساسيتين هما:

أ- النظرية التقليدية:

يفترض رواد هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها- إن لم يكن كلها- على الشركات متعددة الجنسية. والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية وليست الدول المضيفة³. تستند وجهة نظر التقليديين في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي⁴:

1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

2- تميل الشركات متعددة الجنسية إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

3- قيام الشركات متعددة الجنسية بنقل التقانة التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

4- إن ما تنتجه هذه الشركات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للإستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

¹ حسني علي خريوش وآخرون، مرجع سابق، ص: 34.

² هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سابق، ص: 179.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص: 219.

⁴ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 14.

5- قد يترتب على وجود هذه الشركات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية، ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

6- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدول المضيفة واستقلالها، وذلك من خلال اعتماد التقدم التقني في هذه الدول على دولة أجنبية، بالإضافة إلى ما قد تمارسه الشركات الأجنبية من ضغوط سياسية على الدولة المضيفة.

ب- النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلاً من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة) تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكلاً منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. وبمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد - كما افترض رواد النظرية التقليدية - ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد. غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما¹. يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة خاصة النامية منها يساعد في تحقيق الآتي²:

1. الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.
2. المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بها.
3. خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
4. زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
5. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
6. المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
7. نقل التقنية المتطورة في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

¹ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص: 23.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 16، 17.

ومن ناحية أخرى فقد بدأت الكثير من الدول لا سيما النامية منها في أواخر القرن الماضي بتنفيذ تغييرات ضخمة في هيكلها المؤسسية وفي سياساتها العامة، وذلك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب إلى درجة اندلاع تنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الدول النامية شملت إتباع سياسات التكيف الهيكلي وفقاً لقواعد صندوق النقد والبنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية وتخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ورفع الحواجز أمام الشركات متعددة الجنسيات.

يرى الباحث أن كل عملية استثمارية لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة وأن تحقيق مستوى معين من العائد ولخلق دوافع حقيقية لتمويل الفوائض المالية إلى استثمارات يجب أن تتوفر العديد من العوامل الأساسية لإنجاح هذه الاستثمارات منها ارتفاع درجة الوعي الاستثماري وتوفير المناخ الاقتصادي، القانوني، الاجتماعي والسياسي مع توفر الأمان وحماية حقوق المستثمرين إضافة إلى وجود سوق مالي كفوء وفعال في المكان والزمان المطلوبين للاستثمار ومن هنا أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللزمة لانتقال رؤوس الأموال أما في الدول النامية فلم يعطى هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رؤوس الأموال في هذه الدول.

خامساً: أهداف ودوافع المستثمرين الأجانب:

كثيراً ما يلجأ المستثمرون إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعياً منهم لتحقيق أهداف محددة. ومن أهم هذه الأهداف التي يؤمل تحقيقها ما يلي:

1- السعي إلى زيادة عوائد المشروع:

إن الهدف الأول الذي يسعى إليه المستثمر هو ديمومة المشروع الذي يتولى إدارته، ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق ربح ملائم، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه.¹ فمن هذا المنطلق اتجه المستثمرون إلى الاستثمار في دول أخرى سعياً منهم لتحقيق أقصى ربح من خلال الإنتاج بأقل نفقة ممكنة مستندين ومعتمدين على اختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة، إضافة إلى اختلاف تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى، وذلك يتجسد مثلاً في تفاوت أجره العمل بين الدول المصدرة للاستثمار والتي قد تعاني من ندرة في العمالة أو

¹ Dennis R. Appleyard, International Economics, McGraw-hill, New York, Fifth edition, 2006, p. 223.

ارتفاع أجرها، وبين الدول المستقبلية للاستثمار والتي غالباً ما تكون بحاجة إلى رأسمال وافد، والتي تتميز بانخفاض تكلفة عناصر الإنتاج المختلفة¹.

2- الحصول على المواد الخام:

من الأهداف المهمة التي يسعى المستثمرون الأجانب لتحقيقها من وراء استثماراتهم الخارجية حصولهم على المواد الخام كالنفط، النحاس، اليورانيوم... الخ من الدول الغنية بهذه المواد التي قد لا يستطيعون الحصول عليها في بلادهم بذات التكلفة أو الكمية أو الجودة².

3- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار:

كثيراً من الدول النامية في حاجة ماسة لرؤوس أموال ضخمة وتقانة حديثة وخبرات إنتاجية وتسويقية عالية، لذلك تلجأ إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية للدخول إلى أراضيها، وذلك من خلال ما تسنه من قوانين وما تقدمه لها من ضمانات وإعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها من التسهيلات. لذلك تسعى الشركات الأجنبية للاستفادة من هذه القوانين مع الأخذ في الاعتبار قدرتها على منافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وغيرها بما تمتلكه من قوة مالية ومادية³.

4- الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج:

ثمة حد لإنتاج بعض الصناعات خاصة تلك الصناعات التي لا تتحمل أعمال النقل لمسافات بعيدة كمشتقات الحليب أو الغاز السائل الذي يعبأ في أوعية ثقيلة للغاية. كما أن وفورات الحجم على مستوى الإنتاج أقل قيمة من زيادة نفقات النقل، عندها يصبح من الأفضل إنشاء مصانع جديدة في البلدان التي يوجد فيها المستهلكون. ومن أمثلة ذلك بعض صناعات الحديد والصلب والكيماويات التي من الممكن أن تحقق وفورات كبيرة الحجم ومهمة إلى درجة تجعل مستوى العائد منها يبرر وجود وحدة إنتاجية ضخمة في تلك البلاد⁴.

5- البحث عن أسواق جديدة:

من الأهداف التي يسعى المستثمرون الأجانب لتحقيقها من الاستثمار في الخارج إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم خاصة في حالة وجود فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا يستطيع هؤلاء المستثمرين تسويقها في بلدانهم. كذلك رغبتهم في تخفيف مخاطر اعتمادهم

1 دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006م، ص: 77.

2 حسن بشير محمد نور، الخريطة الاستثمارية لمناطق التدخل والأبعاد الاقتصادية، ورقة قدمت إلى ورشة تكاليف الدول الأجنبية على موارد السودان"، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 4 - 5 يوليو 2006م، ص: 4.

3 عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 73.

4 محمد عبد العزيز عبدالله، مرجع سابق، ص: 26.

على سوق واحدة، فالمستثمر الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة للحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة

6- السعي لفرض السيطرة الاقتصادية والسياسية:

قد ترغب بعض الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية في فرض سيطرتها الاقتصادية أو السياسية على البلد المضيف لهذه الاستثمارات. فكثيراً ما يتركز هذا النوع من الاستثمارات في قطاعات أساسية بالنسبة للبلد المضيف كقطاع النفط والتعدين مثلاً يرى الباحث ان دوافع الاستثمارات الأجنبية تتركز في ان تطور الاستثمار وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الوطني وسن القوانين والسياسات التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وان الاستثمار الاجنبي مبنى على استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية او السائرة في طريق النمو او عن طريق نقل التكنولوجيا وجلب الاستثمارات الأجنبية بمشاركة الدولة او المصارف.

سادسا: أهداف ودوافع الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية:

هنالك العديد من الأهداف والدوافع التي تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيقها. ويمكن تلخيص أهم هذه الدوافع في الآتي:

- 1- الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية
- 2- نقل التقنية
- 3- نقل رأس المال البشري:
- 4- زيادة الصادرات وتقليل الواردات
- 5- رفع معدل التكوين الرأسمالي
- 6- التقليل من المديونية للخارج:
- 7- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:1.
- 8- الإسهام في حل مشكلة البطالة ورفع مستوى العمالة الوطنية.
- 9- رفع مساهمة القطاع الخاص:2.
- 10- فتح أسواق جديدة
- 11- توطيد العلاقات بالدولة الأم

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 89.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 99، 100.

سابعاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصف أشكال الاستثمارات الأجنبية بالتعدد والتباين من حيث النوع، الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من الأشكال. ويقدر هذا التباين تتباين اختيارات وتفضيلات كل من الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من ناحية والدول المصدرة أو الشركات متعددة الجنسية من ناحية أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أكثر من أشكال هذه الاستثمارات. يرجع التباين في الاختيارات والتفضيلات المشار إليه إلى عدد من العوامل التي يمكن تلخيصها في الآتي¹:

1. الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظام السياسي المطبق والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي.
2. الاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسية، مثل حجم الشركة، مدى أو درجة دولية نشاطها، عدد الأسواق العالمية التي تخدمها، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، مجالات نشاطها وأهداف الشركة.
3. عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة، متطلبات الاستثمار المالية والفنية والأخطار التجارية وغير التجارية وغيرها.
4. خصائص النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسية ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضيفة.

أما فيما يخص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر فإنها تأخذ شكلين أساسيين هما الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، إلا أن هنالك صوراً أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر تندرج تحت هذين الشكلين الرئيسيين، ونظراً لأهميتها وشيوعها فسوف يتم التطرق إليها بالإضافة إلى الشكلين الرئيسيين، وذلك كما يلي:

(أ) الاستثمار المشترك:

هو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين أو أكثر ويكون في شكل مشروعات اقتصادية. وبالتالي فالاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، فالطرف الوطني قد يكون قطاعاً عاماً أو خاصاً.

(ب) الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروع استثماري أو فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.²

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص: 355، 356.

² عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 20.

(ج) الاستثمار في المناطق الحرة:

تُعرف المنطقة الحرة بأنها جزء من إقليم الدولة يسمح فيه باستيراد البضائع الأجنبية وتخزينها وإعادة تصديرها وممارسة الأعمال التجارية والصناعية في ظل إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المقررة داخل الدولة في الحدود التي يقرها القانون الخاص بالمناطق الحرة في تلك الدولة.¹

(د) مشروعات أو عمليات التجميع:

تكون هذه المشروعات في شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وطرف وطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي المعرفة والخبرة اللازمة للتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة وغيرها، بالإضافة إلى التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه الطرفان.

(هـ) الاستثمار في مشروعات البنية التحتية:

هو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود إمتياز تكون لمدة معينة تتراوح غالباً ما بين 20-50 عاماً، وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشروعات مع تزايد الإتجاه إلى العولمة الاقتصادية* وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية إلى سد فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي .

ثامناً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن محاولة حصر العوامل أو المحددات التي تؤدي إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة ليست بالأمر البسيط، حيث يرجع ذلك إلى تعدد هذه العوامل، فالاستثمار المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤداها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية، فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم، وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية، فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم². إن

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 176.

* لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للعولمة الاقتصادية، إلا أن صندوق النقد الدولي يعرفها بأنها: تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود في مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار .

² أميرة حسب الله محمد، أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرالمباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدارالجامعية، مصر، 2004-2005ص: 26.

المزايا المكانية للدول المضيفة تؤثر على كل من قرار الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة. وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج، التسويق، الإدارة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق، وذلك كما يلي¹:

- أ- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.
 - ب- العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة ومدى توفر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.
 - ت- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
 - ث- ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص والقيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
 - ج- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار.
 - ح- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
 - خ- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الموال للخارج.
- يرى الباحث ان تقدير محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية باستخدام التقنيات القياسية ونظراً لزيادة أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية واندماج الاقتصاديات النامية في الاقتصاد العالمي، بتسليط الضوء على أهم العوامل الجاذبة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أهمية حجم السوق المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، القروض البنكية والكتلة النقدية كمحددات أساسية تساعد على تفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية .
- تاسعا: العوامل المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

إن لجوء المستثمر، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، إلى استثمار أمواله أو خبرته الفنية والتقنية خارج حدوده الوطنية إنما يرجع في حقيقته إلى توفر مناخ ملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها. وينصرف تعبير (مناخ الاستثمار) بصفة عامة إلى مجمل الأوضاع الاقتصادية، القانونية، السياسية، الأمنية، الاجتماعية والتنظيمية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية. وهي عناصر متداخلة ومتراصة تؤثر في بعضها البعض وتخلق

1 أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص: 32.

بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة أخرى أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال. بعبارة أخرى فإن هذه العناصر مجتمعة يمكن أن تشكل دافعاً للإقبال على الاستثمار في دولة معينة أو عاملاً للإصراف عنه في تلك الدولة¹. لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في اجتذاب رأس المال الخارجي إليها أن تأخذ تلك العوامل مجتمعة بعين الاعتبار وأن لا تقتصر على بعضها دون البعض الآخر. وتتمثل أهم هذه العوامل في الآتي:

1- قوة الاقتصاد القومي واحتمالات نموه:

من العوامل المهمة التي تساعد على جذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة هو ما تتمتع به اقتصادياتها من قوة ونمو محتمل، فكلما زادت قوة اقتصاد دولة ما وزادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان ذلك جاذباً للاستثمارات الأجنبية لتلك الدولة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مؤشرين هما: معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي على الاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤشر الثاني هو معدل التضخم، فكلما انخفض كلما دل على جاذبية الاقتصاد القومي لهذا النوع من الاستثمار².

2- السياسات الاقتصادية الكلية:

اتضح أن من العوامل الأساسية المشجعة لتدفق الاستثمارات الأجنبية حرص الدولة المضيفة على تبني سياسات اقتصادية تمتاز بالتححرر، المرونة، الوضوح، الواقعية، الاستقرار وعدم التضارب في الأهداف، كما تتسم بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحويلات العالمية³.

3- الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي:

فهي تعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد مجز في الدولة محل الاعتبار. فالطاقة أو القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما تتوقف على ثلاثة عوامل أساسية هي⁴:

- أ- المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الدولة المعنية، أي ما يعرف بفرص الاستثمار.
- ب- القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في تلك الدولة.
- ت- نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

¹ http://www.arab-api.org/develop_bridge34.pdf, (2007/9/5).

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 219.

³ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص: 36.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 222.

4- حجم السوق واحتمالات نموه:

يعد حجم السوق ونموه المحتمل من العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فعندما يكون حجم السوق كبيراً فهذا يعني أنه بحاجة إلى استثمارات كبيرة لتغطية متطلباته. إذن فإن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية. ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية. أما الثاني فيعد مؤشراً للطلب الجاري، فهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المعنية، ذلك لارتباط مستوى الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً وحجم السوق المحلي. فمما يزيد مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات جديدة لتغطية الطلبات المتزايدة في الدولة المعنية¹.

5- القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة كلما ساعد ذلك على جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي، ومن ما يستدل به على ذلك قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها، كذلك عدد شهور تغطية الواردات، فكلما زادت كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي وازدادت جاذبيته للاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى المؤشر الخاص بنسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي، فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي، وعلى نفس المنوال تبرز دلالة مؤشري عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة².

6- بنية تحتية مناسبة:

يعتبر توفر البنية التحتية المناسبة من أهم العوامل التي تؤدي إلى جذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، فمثلاً تسهل خطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة من عملية الوصول داخل الدولة المضييفة وللعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات الأجنبية في الدولة المضييفة

¹ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص: 66.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 219.

والمركز الرئيس في الدولة الأم، فضلاً عن أنها تسهل من عملية تبادل المعلومات والبيانات بين الفروع والمركز¹.

7- درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج:

يقصد بها مدى انفتاح اقتصاد الدولة المضيفة وحجم تعامله مع العالم الخارجي. فرؤوس الأموال الأجنبية كنتيجة طبيعية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج وتتبع وسائل تشجيع وجذب للاستثمارات الأجنبية فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج كلما كان اقتصاد الدولة المضيفة جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن قياس ذلك من خلال نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي².

8- تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي:

إن السعي نحو تفعيل أحد أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول كالدخول في المنظمات الاقتصادية الإقليمية من العوامل المهمة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فتلك الكيانات الاقتصادية تؤدي إلى خلق سوق إقليمي كبير يسهم بشكل فعال في تحفيز الاستثمارات الأجنبية على الدخول إلى تلك الدول³.

9- الإطار التشريعي للاستثمار:

إن وجود إطار تشريعي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل المهمة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً لهذه الاستثمارات فلا بد من توفر عدة مقومات من أهمها⁴:

أ. وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح، الاستقرار، الشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

ب. وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر كالتأميم، المصادرة ونزع الملكية، علاوة على ما تكفله له من حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

ج. وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

¹ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص: 38.

² <http://www.investinlibya.com/files/confernice/13.doc>, (2007/9/8).

³ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص: 40.

⁴ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 80، 81.

10- العوامل السياسية، الأمنية والاجتماعية:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني في الدولة المضيفة من العناصر المهمة في اتخاذ المستثمر الأجنبي لقرار الاستثمار في تلك الدولة، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل ماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية والأمنية فيها. فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة. فكلما كان الواقع السياسي والأمني مستقراً كلما كانت فرص الاستثمار كبيرة ويسيرة وجاذبة للمستثمرين الأجانب.

أما العوامل الاجتماعية فتتمثل في القيم والعادات والتقاليد الإيجابية المرغبة بالاستثمار الأجنبي كعنصر داعم لجهود التنمية وليس منافساً لها. كذلك ميل جمهور المستهلكين في البلد المعني إلى تفضيل المنتج الوطني على غيره. وغير ذلك من العوامل الاجتماعية التي تؤدي دوراً إيجابياً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية¹. إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التقنية الحديثة في تلك الدولة².

11- الحوافز المالية والتمويلية:

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الكثير من الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي دوراً محدوداً في جذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام الكثير من المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة لاستثمار

12- عوامل أخرى مرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة:

هنالك عوامل أخرى مرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة تجعلها أكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بالدول الأخرى، وتتمثل أهم هذه العوامل في انخفاض تكلفة الإنتاج وارتفاع الإنتاجية، انخفاض تكلفة التمويل ومدى توفره، توفر الخدمات الداعمة للمشروعات الاستثمارية، سهولة النفاذ إلى الموردين، توفر المدخلات في السوق المحلي، ارتفاع متوسط دخل الفرد، الموقع الجغرافي ومدى توفر الثروات الطبيعية³.

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 82، 83.

² أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص: 38.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 67، 68.

المبحث الثاني

محفزات جذب الاستثمار في القطاع المصرفي

يمثل الاستثمار الأجنبي أهمية مطلقة في دفع الحركة الاقتصادية والتنمية في أي بلد سواء كان هذا البلد يعاني من نقص في السيولة المالية أي انه فقيرا لا يملك موارد تكفيه للقيام بمشروعات اقتصادية وتحقيق الخطط التنموية أو أنه يملك ثروة اقتصادية ولديه دخل قومي يكفي للقيام بالمشروعات الاقتصادية وتنفيذ الخطط الاقتصادية للرفع من مستوى الأفراد ومعيشتهم في هذا البلد أو غيره والاستثمار الأجنبي وسيلة من الوسائل وله دور مهم في الحياة الاقتصادية لأي بلد وذلك لما يقوم به من تنفيذ وتحقيقا للخطط التنموية بشقيها الاقتصادي والبشري ولحركة الرأسمال الحر اثر على النظام السياسي، فرأس المال العالمي هو سلعة انتاجية تستخدم لإشباع الحاجات الاقتصادية بطريقة غير مباشرة واستخدامها في إنتاج سلع وخدمات أخرى والاستثمار يمثل آليات استخدام الموارد في صنع سلع لا تستهلك نهائياً وإنما تستهلك وتستخدم وتستهلك في إنتاج سلع أخرى. كما هو الحال في التوازنات الاستثمارية علي المستوى المحلي فإن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية تحددها دوافع تخفيض المخاطر وزيادة العائد. (1)

أولاً: تخفيض المخاطر:

يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا وعلى عكس الإستثمارات المحلية التي يمكن أن يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهة الظروف ذات الطبيعة العامة فإن عوائد الاستثمارات المحلية وعوائد الاستثمارات في دولة أجنبية يتوقع أن يكون أقل قوة أي من غير المتوقع مثلا أن تكون الدورات الاقتصادية لدولتين متماثلة أو أن تسير معدلات التضخم علي نفس الوتيرة ومن منظور آخر لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنوع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله، حيث أن أمثلاك شركة للاستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق كامل أسهم هذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه وهذا هو الواقع حيث توجد بالفعل قيود علي حركة رأس المال بين الدول. (2)

(1) أحمد عبد الفتاح وآخرون: التفتيش والرقابة بين قبل البنوك المركزية اتحاد المصارف العربية، فبراير 1987م، ص 105
2 مختار سعيد بدري ، خطط الرقابة والإشراف المصرفي، السودان، دار السراد للطباعة، 2004م، ص 58

يرى الباحث ان لذلك تعمل الدول المضيفة على توفير أو تهيئة المناخ لهذه الاستثمارات، وذلك بتقديم حوافز لتشجيعها، كإعفاءات الجمركية، وضمانات الاستثمار الوافد، وأيضاً دراسة الأسلوب الضريبي، وذلك من خلال تخفيضات في الضرائب على المستثمر الدولي، ومن الملحوظ أن المستثمرين الدوليين، أو هذه الكيانات العملاقة، قد تُقدم على مجازفة ومغامرة نتيجة مواجهتها لبعض الصعوبات والمخاطر المتعلقة بالعائد الاستثماري، أو صعوبات سياسية حاصلة من ناحية عدم توفر الاستقرار السياسي في البلد المضيف.

ثانياً: زيادة العائد:

كذلك يكون الدافع للاستثمار الدولي هو تحقيق عائد كبير دون أن يصاحب ذلك زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم. فالمنافسة في السوق المحلي قد تكون في مكان يصعب فيه على الشركة تحقيق عائد مميز على استثماراتها المحلية وهنا تأتي ميزة التنوع الدولي للنشاط. أما لو كان التحويل غير مسموح به يعني ضرورة إعادة استثمار العائد في الدول الأجنبية فقد تفنقت تلك الجاذبية.

يرى الباحث ان أن مالكي الوحدة الاقتصادية ومقرضيها لهم نفس الغاية والهدف هو زيادة ربحية الوحدة الاقتصادية . لذلك الاهتمام بالربح في جميع المراحل النشاط ،اما الدائنين يهتمهم معرفة كيفية استعمال المصرف مصادر الربحية ليستطيع في المستقبل دفع الفوائد وأصل القرض وجميع الادارات تسعى لتحقيق هذه الأهداف وتحقيق سقف الأمان من الربحية لضمان بقائهم واستمرارهم في القطاع المصرفي .

ثالثاً: أهداف الإستثمار الأجنبي:

إن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي:

1. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.¹
2. الإستغلال والإستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.
3. المساهمة في خلق علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بها.
4. خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات إقتصادية بدول أخرى أجنبية.
5. نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.

1 محمد بسيوني، الاستثمار الاجنبي والتمويل الدولي، الدار الجامعية، القاهرة 1996.

6. تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الإقتصادي وإن الإستثمار الأجنبي يساعد على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للإستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يفتحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير.¹

رابعاً:- حوافز الإستثمار الأجنبي:

إن القيام بإستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية أو إرتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة إقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل لتنظيمها لعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي اما المحددات الأساسية: وتتكون من:²

1.العنصر الإقتصادي:ويتكون كذلك من مجموعة من المحددات الإقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي والنمو الإقتصادي بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية.

2.حجم السوق المحلي:

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية حتى الدول الصغيرة المجاورة للأموال الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

3.النمو الإقتصادي:

إن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي وتستقطب الشركات الأجنبية فيجب على الدول المضيفة أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية بابرار قدر كبير من النمو الإقتصادي وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات فائدة حقيقية موارين مدفوعات ملائمة للسوق.

4.سياسة الخصخصة:

ان الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي اولتها السياسات الإقتصادية لهذا القطاع وفعالية الأداء الإقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في الخصخصة لمؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندمجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

1 محمد حسن اسماعيل ، دور الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني (شركة أرباب) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009.

2 أميرة حسب الله محمد،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ،الدار الجامعية ،مصر ،2004-2005،ص619.

5.تثمين الموارد البشرية: إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال البشرى، فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

6.العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة:¹

يؤدي التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة إلى التفاقم وظاهرة هروب الأموال المحلية وفقد الدولة لمصادقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

خامسا:السياسات الاقتصادية:²

تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية كالمعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة. هذا ما يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية وكذلك تطبيق سياسات أكثر اتفاقا لتشجيع الصادرات وتطوير ميزان المدفوعات له أثر كبير لجلب الاستثمار.

1.العنصر القانوني لا بد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي "العامل صاحب العمل، الحكومة " إضافة الى قوانين تشجيع الإستثمارات المناسبة وتضمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من فائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الإستثمار لعدد من المجالات وتهدف إلى:³

أ. إلغاء كل القوانين والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين الى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام.

ب.تبسيط إجراءات الإستثمار وتوفير الحماية له.

ج. إلغاء قيود الأرباح وتحويلها.

د. معالجة الإستثمارات الأجنبية بطرق معالجة الإستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والإمتيازات.

هـ. تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الإستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية وتطبيق رسوم معينة على الإستثمارات الأجنبية.

1 محمد حسن اسماعيل ، دور الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني (شركة أرباب)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2009.

2. عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001م، ص15.

3 أسامة النور محمد سعيد، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان، مجلة المصرفي العدد (48)، 2008م، ص 6

و. تسوية الخلافات واللجوء إلى الوساطة التحكيم في حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي.

2.العنصر السياسي:

إن وجود اطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار، هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي إذ من الجائز تبذل الدولة مجهودات كبيرة لتشجيع الإستثمارات الخاصة ولكن تذهب دون جدوى لوجود نزاعات سياسية فقد تؤدي إلى نقص ثقة المستثمرين الأجانب.¹

3.ضوابط تنظيم الإستثمارات الأجنبية

تسهيلاً للمعاملات المصرفية الخاصة بالشركات والتي تقوم بإستثمار رؤوس أموالها بالنقد الاجنبي داخل السودان فقد تقرر تنظيم ذلك وفقاً للآتي:

أ: تعريف رأس المال والقروض :

يقصد برأس المال والقروض المدفوعة بالنقد الأجنبي المحول من الخارج عن طريق المصارف المعتمدة لصالح المشروع والآلات والمعدات والأجهزة التي تستورد بدون تحويل قيمة لتستخدم في إنشاء المشروع أو تأهيله أو تحديثه والخدمات المشتراة من الخارج لأغراض تشييد المشروع أو تأهيله أو تحديثه .

ب:إجراءات تسجيل رأس المال والقروض المدفوعة بالنقد الأجنبي:

على كافة الجهات التي يساهم فيها أجنب بنسبة تزيد عن 10% من رأسمالها تسجيل رؤوس أموالهم أو حصيلة القروض الأجنبية المدفوعة لهم بالنقد الأجنبي لدى إدارة النقد الأجنبي ببنك السودان المركزي وذلك وفقاً للآتي²:

1- المشاريع الاستثمارية

2- الشركات العاملة في مجال الإستيراد والتصدير

ج:إعادة تحويل رأس المال والارباح :

1- رأس المال النقدي: يسمح بإعادة تحويل رأس المال المدفوع بالنقد الأجنبي وفقاً للآتي :
أ- أن يكون الاستثمار المذكور قد نفذ بموافقة بنك السودان المركزي والجهات الأخرى ذات الصلة، وأن يكون المستثمر قد قام بملء استمارة حصر الإستثمارات بالنقد الأجنبي بوزارة الإستثمار

ب- أن يكون استلام المبالغ المستثمرة قد تم بشكل مقبول لدى بنك السودان المركزي .

¹ حسون التحم ، "رؤية في عوامل المنافسة وإستراتيجية الإستثمار" ، (مقال منشور في جريدة الصباح ، 25 أغسطس 2007م). ص33
² سعيد النجار ، تحرير سياسات الإستثمار في البلاد العربية . ندوة الصندوق العربي للإقتصاد والاجتماعي، (الكويت :سنة 1999م) ، ص.3.

ج- أن يكون قد تم تسجيلها لدى إدارة النقد الأجنبي ببنك السودان المركزي وذلك على النحو التالي :

إعادة تحويل رأس المال في حالة التصفية الكلية للمشروع يتم التحويل وفقاً للآتي:

- i. تقديم شهادة تسجيل رأس المال صادرة من إدارة النقد الأجنبي ببنك السودان المركزي
- ii. إعادة تحويل رأس المال في حالة التصرف الجزئي في المشروع أو بيع الأسهم وذلك وفقاً للآتي:
- iii. تقديم شهادة تسجيل رأس المال الأجنبي صادرة من إدارة النقد الأجنبي ببنك السودان المركزي .

iv. تقديم عقد تحويل الملكية موثق من محكمة مختصة أو محامي .

v. شهادة خلو طرف من ديوان الضرائب وشهادة خلو طرف من ديوان الزكاة .

2- رأس المال العيني :

أ. يسمح للمستثمر بإرجاع وتصدير رأسماله العيني المستورد بدون تحويل قيمة بعد استيفاء الآتي :⁽¹⁾

ب. أن تكون الآليات والمعدات التي يرغب في إرجاعها مسجلة كاستثمار بالنقد الأجنبي طرف بنك السودان المركزي .

ج. تقديم موافقة وزارة الاستثمار على الإرجاع .

د. رخصة من وزارة التجارة .

هـ. خلو طرف من الضرائب والزكاة .²

و. التأكد من عدم وجود أي التزامات مصرفية على المستثمر

يرى الباحث ان رأس المال العيني وهو الآلات والمعدات، وهذه يمكن استخدامها لمرات عديدة دون أن تفقد خصائصها الأساسية ولكن تتعرض للاستهلاك مثل استهلاك مادي واستهلاك اقتصادي وهو يحدث لسببين ظهور آلات جديدة تقوم بالإنتاج بشكل أفضل " نتيجة التقدم التقني وتغير أذواق المستهلكين حيث يقل الطلب على السلعة. وعند الاستهلاك الاقتصادي لا يمكن إعادة رأس المال كما كان رغم صلاحية الآلات من الناحية المادية. اما رأس المال المتداول وهو يستخدم مرة واحدة في شكل السلعة المنتجة كالمواد الأولية.³

(1) مهند الربيعي ، "السياسات والاستراتيجيات اللازمة لدعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"، (جريدة الصباح العدد30 نوفمبر2007م) .

2 قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م، وزارة الاستثمار ، مطابع السودان للعملة ، الخرطوم 2006م.
3 عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الجهاز المصرفي السوداني في خلق البيئة الاستثمارية المواتية وواقعه كقطاع جاذب للاستثمار، مجلة المصرفي، الخرطوم، العدد 37، سبتمبر 2005م.

3- الأرباح :

أ. يسمح بإعادة تحويل الأرباح وأرباح الأسهم المستحقة على رأس المال المدفوع بالنقد الأجنبي المستثمر في السودان شريطة أن يكون قد تم تسجيل المساهمة لدى إدارة النقد الأجنبي ببنك السودان المركزي ،ويسمح للمصارف التجارية بإعادة تحويل رأس المال المدفوع بالنقد الأجنبي وأرباح الأسهم دون الرجوع لبنك السودان المركزي - بعد استيفاء الشروط الآتية:

بالنسبة لاستثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية الحكومية في السوق الأولية يتم تحويل قيمة هذه الأوراق وأرباحها للخارج وفق الآتي :

ب. إبراز إيصال بيع النقد الأجنبي لبنك السودان المركزي أو أي مصرف تجاري عند الاكتتاب.

ج. تقديم مستند صادر من شركة السودان للخدمات المالية بالمبلغ المراد تحويله للخارج .

خامساً: حسابات الجهات المستثمرة:

1) حسابات الجهات التي يملكها أو يساهم فيها أجنب :

أ- يقصد بها الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية للشركات والشراكات وأسماء الأعمال المسجلة بالسودان ويملكها أو يساهم فيها أجنب بنسبة تزيد عن 10% من رأس المال .

ب- يسمح للمصارف التجارية بفتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي و مقيدة بالعملة المحلية للجهات الوارد ذكرها في الفقرة (1) أعلاه وفقاً للآتي :

2- ضوابط فتح الحسابات: يتم فتح الحسابات بعد إبراز المستندات الآتية :

أ. شهادة تسجيل من مسجل عام الشركات .¹

ب. قرار مجلس الإدارة بفتح الحسابات وتحديد الأشخاص المخول لهم إدارة الحسابات وذلك بالنسبة للشركات .

ج. قرار المدير العام بفتح الحسابات وتحديد الأشخاص المخول لهم إدارة الحسابات وذلك بالنسبة للشراكات وأسماء الأعمال .

د. عقد ولائحة تأسيس الشركة موقعة بواسطة المساهمين ومعتمدة من مسجل عام الشركات.

¹ خليل محمد سيد ، ورقة مناخ الإستثمار في السودان الحوافز والمجالات ، المؤتمر المصرفي العربي ، الخرطوم ، أكتوبر 2002م

3- ضوابط تغذية الحسابات :

تغذى الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي من المصادر التالية :

أ. يسمح بتغذية الحسابات الخاصة بتحويلات من الخارج أو بشيكات مسحوبة من حسابات خاصة أخرى .

ب. يسمح للشركات فقط بإيداعات نقدية شريطة ألا تزيد عن مساهمة الشريك الأجنبي في رأسمال الشركة كما هو موضح بعقد ولائحة التأسيس . توريد المبالغ المدفوعة بالنقد الأجنبي مقابل التزامات تمت بموجب عقود تلزم الدفع بالنقد الأجنبي .

ج. توريد المبالغ المتبقية من المصروفات والتي تم سحبها من تلك الحسابات والمتمثلة في نثرات ومصروفات السفر للموظفين العاملين بتلك الجهات وغيرها من المصروفات وفقاً للضوابط التالية :

(i) ألا تتجاوز المبالغ المعادة القيمة التي تم سحبها وفقاً للمستندات التي تم السحب بموجبها
(ii) المبالغ التي تم سحبها لأغراض السفر يتم توريدها بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك .

4- استخدام الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي:

I.-مقابلة أي دفعيات بالداخل بالنقد الأجنبي للجهات المصرح لها قبول النقد الأجنبي .

II.-دفع مرتبات الأجانب العاملين بالمنشأة بأذونات عمل خارجية بعد إبراز إذن وعقد العمل ، على أن يكون المبلغ المدفوع في حدود المبلغ الموضح بالعقد.¹

III.تحويلات للخارج .

IV.سحب نقدي لأي غرض .

V.لأغراض الاستيراد .

5- حسابات الجهات التي تعمل في مجال الاستيراد والتصدير ويساهم فيها أجنب :

أ- يقصد بها الحسابات بالنقد الأجنبي والعملية المحلية للشركات والشراكات وأسماء الأعمال المسجلة بالسودان ويساهم فيها أجنب بنسبة لا تزيد عن 49% وتعمل في مجال تجارة الاستيراد والتصدير .

ب- يسمح للمصارف التجارية بفتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي وحسابات مقيدة بالعملية المحلية للجهات الوارد ذكرها في الفقرة (1) أعلاه وفقاً للآتي:²

ج - ضوابط فتح الحسابات :

i- يتم فتح الحسابات بعد إبراز المستندات الآتية :

1 . خليل محمد سيد ، ورقة مناخ الإستثمار في السودان الحوافز والمجالات ، مرجع سابق
2 مجدي فتحي محمود ، سياسات النقد الاجنبي في السودان ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد ، جامعة النيلين ، 1998م.

ii- شهادة تسجيل من مسجل عام الشركات .

iii- عقد ولائحة التأسيس موقعة بواسطة المساهمين ومعتمدة من مسجل عام الشركات ويشترط أن تكون نسبة مساهمة الجانب السوداني كما هو موضح في اللائحة ألا تقل عن 51% ومساهمة الجانب الأجنبي لا تزيد عن 49% ، علي أن تراعى نسب المساهمة المذكورة بالنسبة للشراكات و أسماء الأعمال .

iv-قرار مجلس الإدارة بفتح الحسابات وتحديد الأشخاص المخول لهم إدارة الحسابات وذلك بالنسبة للشركات .

v-قرار مجلس الإدارة أو المدير العام بفتح الحسابات وتحديد الأشخاص المخول لهم إدارة الحسابات وذلك بالنسبة للشراكات و أسماء الأعمال .

د - ضوابط تغذية الحسابات :

تتم تغذية الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي من المصادر الآتية :

- i. تحويلات من الخارج أو بشيكات مسحوبة من حسابات خاصة أخرى .
- ii. ايداعات نقدية شريطة ألا تزيد عن مساهمة الشريك الأجنبي في رأس المال .
- iii. توريد المبالغ المتبقية من المصروفات والتي تم سحبها من تلك الحسابات والمتمثلة في نثریات ومصروفات السفر للموظفين العاملين بتلك الجهات وغيرها من المصروفات وفقاً للضوابط التالية :

- ألا تتجاوز المبالغ المعادة القيمة التي تم سحبها وفقاً للمستندات التي تم السحب بموجبها¹
- iv. المبالغ التي تم سحبها لأغراض السفر يتم توريدها بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك .
- v. توريد المبالغ المدفوعة بالنقد الأجنبي مقابل التزامات تمت بموجب عقود تلزم الدفع بالنقد الأجنبي .

ج - ضوابط استخدام الحسابات :

تستخدم الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي علي النحو التالي :

- يشترط قبل السحب من الحساب أن تكمل مساهمة الشريك الأجنبي في رأس المال.
- مقابلة أي دفعيات بالداخل بالنقد الأجنبي للجهات المرخص لها قبول النقد الأجنبي .²
- دفع مرتبات الأجانب العاملين بالمنشأة بأذونات عمل خارجية بعد ابراز إذن وعقد العمل، على أن يكون المبلغ المدفوع في حدود المبلغ الموضح بالعقد. - سحب نقدي لأي غرض .

¹ محمد عبدالقادر محمد، معوقات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل، غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا)، 2000م .
² خليل محمد سيد ، ورقة مناخ الإستثمار في السودان الحوافز والمجالات ، مرجع سابق

- لأغراض الاستيراد .

استخدام الحسابات المقيدة بالعملة المحلية: تستخدم الحسابات بالعملة المحلية في مقابلة المصروفات المحلية داخل السودان .بعد إيداع رأسمال المنشأة بالنقد الأجنبي وبالعملة المحلية بواسطة المساهمين، على المصرف اخطار بنك السودان المركزي ،إدارة النقد الأجنبي بأرصدة حسابات المنشأة المفتوحة طرفه وذلك لأغراض تسجيل رأس المال ومخاطبة وزارة التجارة الخارجية بشأن الحصول على سجل المصدرين والمستوردين .

سادساً : ضوابط عامة :على المصارف الالتزام بالاتي:

1- علي المصارف مد بنك السودان براجعة شهرية توضح التدفقات الخارجة في شكل رأس مال وأرباح أو أقساط القروض والتمويل والعائد عليها للجهات المستثمرة بالنقد الأجنبي وفقاً لأحكام البندين ثالثاً ورابعاً أعلاه ، عبر نظام الرواجع الالكترونية وفقاً للاستمارة بالرموز .
2- تحول الحسابات (الخاصة) بالنقد الأجنبي للشركات العاملة في مجال البترول والذهب والمعادن الأخرى و فروع الشركات الأجنبية والجهات التي يملكها أو يساهم فيها أجنب والجهات التي تعمل في مجال الاستيراد والتصدير ويساهم فيها أجنب إلى حسابات حرة وتزال القيود عن الحسابات المفتوحة بالعملة المحلية بعد تسجيل رأس مالها الأجنبي طرف بنك السودان المركزي.

3- علي المصارف مد بنك السودان المركزي براجعة شهرية عبر نظام الرواجع الالكترونية للحسابات التي يتم فتحها خلال الشهر المعني للجهات الأجنبية أو التي يساهم فيها أجنب وفقاً للاستمارة الواردة بنظام الرواجع الالكترونية بالرمز AEFPOF وذلك خلال فترة لا تتعدى الأسبوعين من نهاية الشهر المعني.

3- علي المصارف وضع نظام لتصنيف الحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية للأجنب أو الشركات أو الشراكات أو أسماء الأعمال والتي يساهم فيها أجنب بنسبة تزيد عن 10%، علي أن يأخذ التصنيف في الاعتبار نوعية الحساب ونوعية العميل ويكون التصنيف جزءاً من أرقام الحسابات، يتم رفع هذا النظام لبنك السودان المركزي للموافقة عليه قبل بدء العمل به .

يرى الباحث ان المصارف وضعت نظام لتصنيف الحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية لكل الفئات أو بالعملة المحلية للأجنب أو الشركات أو الشراكات أو أسماء الأعمال والتي يساهم فيها أجنب بنسبة تزيد عن 10%، علي أن يأخذ التصنيف في الاعتبار نوعية الحساب ونوعية العميل ويكون التصنيف جزءاً من أرقام الحسابات، يتم رفع هذا النظام لبنك السودان المركزي للموافقة عليه.

المبحث الثالث

ملامح وتجارب الاستثمار الاجنبي فى القطاع المصرفى السودانى

اولا: ملامح القطاع المصرفى السودانى

يشمل القطاع المالى فى السودان الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية غير المصرفية وسوق الخرطوم للأوراق المالية. وقد بلغ عدد المصارف 31 مصرفا لغاية عام 2007، ولها 545 فرعا. وتتقسم المصارف حسب ملكية رأسمالها إلى ثلاثة مجموعات: ¹

1. مصارف القطاع العام وعددها 5 مصارف.

2. مصارف مشتركة وعددها 25 مصرفا.

3. فروع المصارف الأجنبية وعددها 1 فروع.

أما المؤسسات المالية غير المصرفية فتشمل:

1. مؤسسات مالية فى إطار إشراف البنك المركزى:

أ. شركات الصرافة التى أنشئت بموجب لائحة تنظيم الصرافة الصادرة فى سبتمبر 1995، وتعمل فى مال التعامل الآنى فى النقد الأجنبى بين الشراء ومجال التحويلات الخارجية وقد بلغ عدد الصرافات العاملة 21 صرافة بنهاية عام 2007م.

ب. شركة السودان للخدمات المالية التى تم إنشاؤها بواسطة بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى فى عام 1998 لتعمل فى مجال إصدار وتسويق الصكوك والأوراق المالية الإسلامية مثل شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) وشهادات مشاركة البنك المركزى (شمم) وشهادات التمويل الحكومى.

2. مؤسسات مالية تعمل جزئيا فى إطار إشراف البنك المركزى فيما تمارسه من عمل مصرفى:

ج. شركات التأمين التى تقوم بتوظيف مواردها فى تغطية المخاطر والاستثمار فى حالة قيامها بنشاطات تمويلية.

د. شركات التمويل التنموي حيث تقوم بتمويل المشاريع التنموية فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية وغيرها. ²

هـ. صناديق التمويل الاجتماعية فى حالة قيامها بنشاطات تمويلية مثل الصندوق القومى للمعاشات والصندوق القومى للتأمين الاجتماعى.

¹ منشورات الادارة العامة للرقابة ، بنك السودان المركزى 2014م

² الماحي خلف الله الماحي، تبسيط الإجراءات فى العملية الاستثمارية، ورقة مقدمة إلى ورشة تبسيط الإجراءات، الخرطوم، هيئة الاستثمار بولاية الخرطوم، سبتمبر 2002م.

3. مؤسسات مالية تعمل بالتنسيق مع البنك المركزي:

أ. صندوق ضمان الودائع المصرفية الذي أنشئ بموجب قانونه الصادر في فبراير 1996 وذلك لتدعيم الثقة في الجهاز المصرفي عن طريق حماية حقوق المودعين. والمحافظة على استقرار وسلامة المصارف¹.

ب. سوق الخرطوم للأوراق المالية: والذي أنشئ في أكتوبر عام 1994 وبدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في ذلك العام وبينما تم افتتاح السوق الثانوية (سوق تداول الأسهم) في يناير 1995. ويقوم هذا السوق في تجميع المدخرات واستثمارها عبر آلية تداول الأسهم والسندات.

ثانياً: عوامل الضعف في القطاع المصرفي ودواعي الإصلاح:

1. عناصر الضعف الذاتي: تتمثل أهم عناصر الضعف الذاتي التي عانى منها القطاع المصرفي في العقود الماضية فيما يلي:

أ- صغر حجم المصارف مقارنة مع الصارف الخارجية سواء كان ذلك في قياس رأس المال أو حجم الودائع

ب- ضعف كفاءة النظم المحاسبية ونظم الرقابة المالية والإدارية والرقابة الداخلية لوحدات الجهاز المصرفي السوداني وعدم مواكبة تلك النظم

ج- ضعف المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي السوداني وضعف قاعدة الموارد والمدخرات مع محدودية قنوات جذب الموارد.

د- تعاظم المديونيات المتعثرة.

هـ- المصاعب القانونية التي تواجه المصارف في ممارسة نشاطاتها التمويلية.

و- قلة الخبرة المصرفية والكادر المصرفي المؤهل.

ز- ضعف العائد على الودائع الاستثمارية والأسهم المستثمرة في البنوك مقارنة بغيرها من الاستثمارات الأخرى.

ح- بطء عملية التقنية المصرفية.

ط- المصاعب الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها الجهاز المصرفي مثل:

i. ارتفاع معدلات التضخم في سنوات التسعينات وتآكل قيمة أصول المصارف.

ii. عدم استقرار سعر الصرف والسائر الناتجة عن تدهور التسارع في سعر صرف العملة الوطنية في النصف الأول من التسعينات.

iii. ضعف قدرة العملاء في إدارة الاستثمارات التي تمويلها المصارف.

¹ د. صابر محمد حسن ، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية ، إصدار رقم 3 يونيو 2004.

2. مستجدات اقتصادية محلية:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من عناصر الضعف الذاتي التي كانت تعاني منها المصارف السودانية نجد أن مستجدات اقتصادية محلية متسارعة أثرت على الأداء وتتمثل أهم التطورات المحلية فيما يلي:

أ- التحول الذي شهده الاقتصاد الوطني من مرحلة التضخم إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي
ب- التحول من اقتصاد الثورة ونظام الحصص إلى اقتصاد الوفرة وقانون العرض والطلب.

ج- التحول من اقتصاد تحكيمي إلى اقتصاديات السوق.

د- التحول الواعي في تركيبة الاقتصاد ودخول موارد جديدة كالبتروول وتدفق الاستثمارات الخارجية.

3. مستجدات وتحولات اقتصادية عالمية :

إلى جانب المستجدات المحلية فقد تأثر النظام المصرفي بتطورات عالمية عديدة تتمثل أهمها في قضية العولمة ومتطلباتها وتشمل:

د) اقتصاديات الكيانات الكبيرة.

شهد العالم في السنوات الأخيرة التوجه نحو خلق كيانات كبيرة عن طريق التجمعات أو الاندماجات وهذا مؤشر بأن الوحدات الصغيرة ربما لن تجد مكانا في إطار العولمة.¹
هـ) الكفاءة في تقديم الخدمة والمنافسة الشرسة :

تعني العولمة أساسا إلغاء الحواجز وفتح كل الأبواب في مجال إنتاج وتسويق السلع والخدمات حيث تصبح الميزة التنافسية وليس الميزة النسبية.

و) القدرة على المرونة والإبداع.

إن المتغيرات المتسارعة التي تتميز بها العولمة تفرض على من يريد مواكبتها أن تكون لديه القدرة على المرونة والإبداع.²

ز) الحفاظ على الهوية الإسلامية والقدرة على حماية خصوصية التجربة:

بالرغم من أن العولمة تمثل تحديا كبيرا لكل الدول النامية إلا أن التحدي بالنسبة للدول الإسلامية والمؤسسات الإسلامية أكثر تعقيدا لأن العولمة تعني طمس الهوية وهيمنة ثقافة وحضارة الأقوى وبذلك يصبح الحفاظ على الهوية وحماية الخصوصية تحديا إضافيا للنظام المصرفي الإسلامي مما يجعل المشكلة أكثر تعقيدا.

¹ إبراهيم البدوي، التكيف الهيكلي والاستثمار العربي، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997م.

² الماحي خلف الله الماحي، تبسيط الإجراءات في العملية الاستثمارية، مرجع سابق 2002م.

ثانيا:مواجهة تداعيات ما بعد 11 سبتمبر .

إن أخطر التطورات على المسلمين والمؤسسات الإسلامي في السنوات الأخيرة التداعيات التي نتجت من أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث نتج عن تلك التطورات ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب وبالتالي وضعت المؤسسات الإسلامية كلها في نظر العالم في فقص الاتهام ويمثل هذا الوضع تحديا حقيقيا ليس للمصارف الإسلامية فحسب وإنما لكل العالم الإسلامي.

ثالثا:مراحل عمليات الإصلاح المصرفي:

رغم أن عمليات الإصلاح المصرفي لم تتوقف منذ فجر الاستقلال إلا أن المحاولات السابقة وحتى بداية عقد التسعينات كانت جزئية وغير مترابطة ولم تتم في إطار برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل ولذلك لم تحدث نتائج إيجابية كبيرة. قبل تناول عمليات الإصلاح الخاصة بالقطاع المصرفي منذ عام 1991 بشيء من التفصيل والتقييم لا بد من الإشارة بشيء من الإيجاز إلى محاولات إصلاح الجهاز المصرفي التي تمت في الفترات السابقة للعقد الماضي حتى يسهل تتبع الإصلاح عب مراحل المختلفة.

(1)محاولات الإصلاح المصرفي السابقة (1956 – 1989):

منذ بداية تاريخ العمل المصرفي بالسودان بقيام فرع البنك الأهل المصري في عام 1903 وحتى إلى ما بعد الاستقلال كان التطور في القطاع المصرفي مرهونا بالاستثمار الأجنبي حيث كانت كل المصارف فروعا لبنوك أجنبية. وبعد الاستقلال وقيام لجنة العملة في عام 1956 والتي أول لها القيام بإصدار ملة وطنية والسعي لإنشاء جهاز مصرفي بالبلاد للاضطلاع بمهام التمويل لمرحلة التنمية المتوقعة عقب الاستقلال. وفي الفترة من الاستقلال وحتى عام 1969 توسع القطاع المصرفي بقيام ثلاثة فروع لبنوك أجنبية إضافية هي البنك العربي السوداني والبنك التجاري الأثيوبي وبنك ناشيونال أندردن يلزير. كما شهد قيام أول مصرف سوداني هو البنك التجاري السوداني وأول مصرف مشترك (أجنبي - محلي) هو بنك النيلين وثلاثة مصارف تنمية متخصصة هي الزراعي والصناعي والعقاري كما تم تأسيس البنك المركزي (بنك السودان) خلال هذه الفترة ليحل محل لجنة العملة السودانية والقيام بمهام البنك المركزي.¹

في الفترة من 1970 وحتى 1989 شهد القطاع المصرفي تطورات وعملياتا إصلاح عديدة تتمثل في عمليات التأميم للقطاع المصرفي التي تمت في عام 1970 وشملت كل فروع

¹ د. صابر محمد الحسن ، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، ، إصدار رقم 3 يونيو 2004.

البنوك وعددها خمسة وأعطيت أسماء جديدة كما شملت البنك التجاري السوداني وبنك النيلين .

في عام 1973 تم إصدار قانون تنظيم عمل البنوك والادخار وقد سلب هذا القانون بعضا من صلاحيات البنك المركزي الرقابية حيث تم إنشاء مجلس البنوك والادخار والذي أوكلت له سلطة الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية.

شهدت هذه الفترة أيضا بداية قيام البنوك الإسلامية بقيام بنك فيصل في عام 173 وقيام بنوك تجارية عديدة منها الحكومية مثل بنك التصدير والاستيراد وبنوك أجنبية مثل فرع بنك أبو ظبي وسيتي بنك برأسمال سوداني وأجنبي مشترك مثل البنك السعودي السوداني والسوداني الفرنسي وكما أسلفنا فإن كل محاولات الإصلاح هذه لم تكن ذات أثر كبير لأنها كانت تتم بطريقة جزئية ودون أن يكون ذلك في إطار إصلاح شامل.¹

(2) برامج الإصلاح الحالية (1991 - 2007):

بدأت البرامج الحالية لإصلاح الجهاز المصرفي مع بداية التسعينات وتختلف البرامج الحالية عن المحاولات السابقة في عدة نواحي منها أن البرامج بنيت على دراسة لطبيعة المصاعب وعوامل الضعف التي يعاني منها النظام المصرفي ومما يميز برامج الإصلاح الحالية الاستمرارية والتناسق وتطبيقها على مراحل.

- شملت المرحلة الأولى والتي غطت معظم عقد التسعينات جوانب عديدة منها الجوانب القانونية والإدارية والمالية والتأصيلية والمؤسسية حيث صدر قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991 والذي ينظم العلاقة الرقابية بين بنك السودان والمؤسسات المالية كأول تشريع يقنن العمل المصرفي ، وفي ذات العام صدر قانون بيع الأموال المرهونة الذي يحكم التصرف في الأموال المرهونة لدى المصارف مقابل التمويل الممنوح وذلك بغرض مساعدة المصارف لاسترداد أموالها عند تعثر العميل وبالتالي تخفيض نسبة الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي.²

- في مجال الإصلاحات الإدارية والمالية أصدر بنك السودان في عام 1994 مشروع توفيق الأوضاع للمصارف السودانية بهدف إجراء إصلاحات مالية وإدارية كما صدرت أيضا لائحة الجزاءات الإدارية والمالية لضمان التزام البنوك بموجهات البنك المركزي. يهدف حشد الموارد وتوظيفها وفق أولويات الدولة.

1 د عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان (1970 - 2000م)، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، سنة 2001م

2 حجازي إدريس، العلة والسبب للاقتصاد السوداني، الخرطوم، د. ن، الطبعة الأولى، سنة 1989م

- في مجال البناء المؤسسي وبغرض استكمال وتطوير بنيات القطاع المالي والمصرفي تم إنشاء عدد من المؤسسات المالية شملت سوق الخرطوم للأوراق المالية (1995) وصندوق ضمان الودائع المصرفية (1996) وشركة السودان للخدمات المالية (1998).

- أما في مجال التأسيس فقد هدفت الإصلاحات إلى تعميق أسلمة الجهاز المصرفي بالبلاد من أجل الوصول إلى ممارسة مصرفية قائمة على أسس الشريعة الإسلامية، كما شملت إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك السودان وقيام هيئة شرعية في كل مصرف من أجل الإشراف على الأداء و التأكد من شرعية وسلامة المعاملات.

- تمثلت المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح المصرفي المحلي في إصدار وتطبيق السياسات المصرفية الشاملة للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية التي أصدرها بنك السودان كبرنامج متوسط المدى (1999 - 2002) وبنى البرنامج على ما تم إنجازه في المرحلة الأولى ويعمل في معالجة عوامل الضعف التي أشرنا إليها سابقا للتقليل من آثارها السالبة. وقد شملت السياسة المصرفية الشاملة ستة محاور وهدفت لتحقيق تطورات إيجابية محددة في كل محور كما هو موضح أدناه.¹

1.: في محور تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية:

في هذا المحور ركزت السياسة على استمرار تأسيل العمل المصرفي وزيادة فاعلية قيم الدين وأحكامه في النشاط المصرفي والمالي عموماً.²

وذلك بوضع مرشد للصيغ الإسلامية وإلزام البنوك التجارية بها في عملياتها التمويلية والمواصلة في تطوير الأدوات المالية الإسلامية وأدوات إدارة السيولة. وهدفت السياسة في هذا المحور أيضاً إلى استمرار التعاون عالمياً مع المصارف المركزية ذات الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي لتطوير المؤسسات الإسلامية العالمية مثل هيئة المعايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية وتطوير سوق النقد الإسلامية العالمية وتأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية العالمية. وتأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

2.: محور تنظيم سوق النقد الأجنبي:

في مجال النقد الأجنبي هدفت السياسة إلى الحفاظ على توحيد استقرار سعر الصرف وتنظيم سوق النقد الأجنبي واستكمال بنائه بإزالة التشوهات وتحديد المعاملات في النقد الأجنبي. واستكمال الاستعدادات اللازمة لدخول اليورو في مجال التعامل الخارجي بما في ذلك التحضيرات المحاسبية وتدريب العاملين ووضع الترتيبات مع المراسلين.

3.: محور التمويل

1 د عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان: مرجع سابق 2001م

2 السياسات النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، اعوام مختلفة

في هذا المحور يقوم بنك السودان بالمراجعة المستمرة للسياسات التمويلية التي يقوم بإصدارها مع بداية كل عام والتي تهدف إلى ضمان تدفق التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية والإسهام في برامج الدعم الاجتماعي كما هدفت السياسة أيضا إلى مراجعة وترشيد عمليات التمويل بالنقد الأجنبي ووضع الأسس والضوابط اللازمة لضمان توافرها مع السلامة المصرفية والأحكام الشرعية والسياسات الكلية وعملت السياسة على تشجيع البنوك لجذب الودائع وتحسين تركيبتها.

4.: محور العمليات المصرفية:

في مجال الخدمات المصرفية هدفت السياسة إلى مراجعة الأسس والضوابط التي تحكم فتح وإدارة الحسابات ودفاتر الشيكات وتوحيدها في كل المصارف بهدف سد الثغرات التي تؤدي إلى عمليات التزوير والاختلاسات والشيكات المرتدة. وبصفة خاصة دور البنك الأجنبي بهدف احتواء المشاكل الناتجة عن الشيكات المرتدة.¹

5 محور التقنية:

اعتمدت سياسة تقنية العمل المصرفي في جميع الصارف كجزء أصيل في برنامج رقابة بنك السودان ومتطلبات توفيق الأوضاع وربط بنك السودان برئاسات البنوك التجارية عن طريق شبكات الحاسوب بالإضافة إلى ربط البنوك التجارية بشبكات اتصال إلكترونية مصرفية وخدمات الصراف الآلي وإدخال نظام المقاصة الآلية والعمل على تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وصولا لنظام الدفع القومي.

6.تقييم الأداء لسياسات الإصلاح المصرفي الحالية

بعد مضي ثلاثة أعوام ونصف من إصدار السياسة المصرفية الشاملة نجد أن الجهاز المصرفي قد قطع شوطا كبيرا في تنفيذ موجات وأهداف تلك السياسة مما أدى إلى تغيرات أساسية في أوضاع المصارف. ففي كل المحاور التي شملتها السياسة المصرفية حدث تقدم كبير نشير إلى بعض ملامحه فيما يلي:

7.في مجال إعادة الهيكلة وتحسين المراكز المالية:

تمكنت معظم المصارف من زيادة رؤوس أموالها وقد أوفقت كل المصارف² - عدا مصرف واحد - بالمرحلة الثانية رأس المال بينما تمكن عدد منها من الوفاء حتى بالمرحلة الأخيرة ويتوقع أن توفي معظم البنوك بما هو مطلوب في مجال زيادة رأس المال بنهاية عام 2007. وقد تم تقييم أداء المصارف خلال الفترة منذ البدء في تطبيق برنامج الساسة

¹ السياسات النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، اعام مختلفة
² محمد عثمان أحمد، تقييم أداء القطاع النقدي في السودان (1990 - 2001م)، الخرطوم، بنك السودان - إدارة البحوث الاقتصادية، سنة 2003م.

المصرفية الشاملة عام 1999 وذلك للتعرف على مدى الاستفادة من البرنامج ومدى النجاح التي تم تحقيقه، وتبين أن التطورات التي حدثت في الجهاز المصرفي خلال الفترة (1999 - 2007) انعكست إيجاباً على الآتي:

- (أ) تحسن مؤشرات رؤوس أموال البنوك التجارية وذلك تمشياً مع سياسات إعادة الهيكلة التي إختطها بنك السودان المركزي.
- (ب) زيادة مقدرة في مؤشرات الودائع المصرفية.
- (ج) تحسن مؤشرات الموقف المالية للمصارف.
- (د) زيادة كبيرة في مؤشرات التمويل المصرفي ليشمل القطاعات الصغيرة وفقاً لسياسة بنك السودان المركزي لمحاربة الفقر وتمليك وسائل إنتاج صغيرة الحجم.
- (هـ) تحس مؤشرات القطاع الخارجي، ويعود ذلك بعد دخول سلعة البترول السودان الي محفظة الصادرات القومية بجانب تحسن في أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- (و) نمو الاحتياطي الرسمي للبنك المركزي في الأسواق العالمية نتيجة للإستثمار
- (ز) نسبة التغير في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية كانت محدودة خاصة بعد التغير التدريجي من عملة الدولار الأمريكي الي عملة اليورو
- (ح) تحسن المستوي العام للأسعار مما انعكس إيجاباً علي ثبات معدلات التضخم في رقم واحد.¹

8. مجال التأصيل:

يمضي العمل أيضا في تعميق إسلام الجهاز المصرفي حيث اعتمد العمل بتوجيهات مؤتمر تأصيل النشاط الاقتصادي الخاصة بالقطاع المصرفي ، كما تم استكمال مرشد صيغ التمويل الإسلامية ، وتطيرها لتستوعب تطورات الصناعة المصرفية الحديثة وتم تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، ويتواصل تطوير وتحديث الأدوات المالية الإسلامية وأدوات إدارة السيولة حيث تم إصدار منتجات جديدة من الصكوك والشهادات تمثل الجيل الثاني من الصكوك الإسلامية وتوثيق لتجربة السودان الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية باعتبارها الدولة الوحيدة التي يقوم نظامها المصرفي والاقتصادي بالكامل على هدى الشريعة الإسلامية وقد قام بنك السودان بتوقيع اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة. لتوثيق تجربة السودان في هذا المجال وتقديمها للاستفادة منها بعد نرها وتعميمها لفائدة الدول العربية والإسلامية الأخرى.

9. مجال الإصلاح القانوني:

¹ السياسات النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، اعوام مختلفة

تحققت خطوات متقدمة بتنسيق ودعم وزارة العدل حيث تمت إجازة قانون بنك السودان وقانون تنظيم العمل المصرفي وقانون مكافحة غسل الأموال ، وما زال العمل المشترك مع وزارة العدل ووزارة المالية مستمرا لاستكمال مراجعة القوانين الأخرى ذات العلاقة بالعمل المصرفي مثل قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف وقانون إشهار الإفلاس والمواد المتعلقة بالشيكات وتصفية الشركات.

10. مجال التقنية:

كبدية لإدخال بطاقات الدفع البلاستيكية بدأ العمل بالبطاقة الممغنطة (بطاقة شامخ الذكية) في 22 فبراير عام 2003م. وهي بطاقة مدفوعة القيمة مقدما وقد تم توفير عدد كبير من نقاط بيع نشطة موزعة على عدد من الجهات الخدمية في الخرطوم مثل شركة سوداتل، محطات المواد البترولية، الأسواق الحرة، المستشفيات، البقالات الكبيرة والصيدليات. كما تم إدخال معظم المؤسسات الحكومية مثل وزارة المالية والجمارك ، الضرائب ، ضمن شبكة التغطية. وقد تم حتى الآن توزيع بطاقة الدفع من كافة المصارف العاملة بالبلاد موزعة للجمهور.

11. الخدمات المصرفية الالكترونية:

"تعد الصيرفة الالكترونية عنصراً هاماً للغاية في الصناعة المالية الحديثة والتجارة الالكترونية كما أنها عنصر هام كذلك في المحافظة على العملاء إلى أمد طويل إلى جانب ولتحقيق هوامش أرباح متزايدة في ظل الطلب الكبير الذي يشهده العالم من خدمات الصيرفة على مدار الساعة من جانب آخر تتيح هذه الخدمات للعملاء أن يقوموا بعملياتهم البنكية والتأمين وحتى القروض إلكترونياً عبر الانترنت

12. مجال عمليات التفتيش المصرفي:

انتهج بنك السودان خلال سنوات البرنامج سياسة جديدة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في عمليات التفتيش الميداني التي يقوم بها لتقويم الأداء بالمصارف. وقد تمثلت هذه السياسة في الانتقال بعملية التفتيش من تفتيش مراجعي وإجرائي للعملية المالية والدورة المستندية إلى التفتيش التقويمي الذي يركز على الأنظمة المحاسبية والمصرفية وتقويم الثغرات الموجودة فيها وتقييم مدى كفاءة عمل أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصارف.¹

- وقد صاحب ذلك إعادة تدريب وتأهيل المفتشين لهذا الدور الجديد.

- وقد كان لهذه السياسة الجديدة آثار إيجابية في تطوير الأنظمة المحاسبية وأنظمة الضبط الداخلي في المصارف مما سيؤدي إلى سد الثغرات التي تنفذ منها المخالفات المصرفية.

¹ السياسات النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، اعوام مختلفة

13. إنشاء وحدة المعلومات المالية:

مواكبة للتطورات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال قام بنك السودان بإصدار منشور للمصارف حول مراقبة عمليات غسيل الأموال وبعد ذلك صدور مرسوم مؤقت لقانون مكافحة غسل الأموال، وبناء على توجيه عدد من المؤسسات الدولية ، قام بنك السودان بإنشاء وحدة للمعلومات المالية تقوم بتلقي المعلومات من المصارف عن أي عمليات مالية مشبوهة والقيام بالتحقيق عن مصادر هذه الأموال كما تقوم الوحدة بالإجابة عن الاستشارات التي ترد إلى بنك السودان من البنوك الأجنبية حول الإجراءات الوقائية التي اتبعتها الدولة في مجال مكافحة العمليات المالية المشبوهة كما تقوم الوحدة بالتنسيق مع الوحدات المماثلة التي تم إنشاؤها بكل من وزارات العدل ، الداخلية ، الخارجية ، جهاز المخابرات السوداني ، في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

رابعاً: تجارب الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي

السودان كغيره من الدول يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتطور والتجديد وتتوفر فيه ميزات كثيرة - الموقع الإستراتيجي : فالسودان يمثل قلب أفريقيا ومدخلها الشرقي إضافة إلى مجاورته تسعة دول، فهذا الموقع يجعله متوسطاً للأسواق العالمية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

1. الخطط الاستثمارية:

عرف السودان الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل القرن العشرين وتمثل ذلك في قيام بعض المشروعات الزراعية الكبرى عن طريق التمويل الخارجي وبعد الاستقلال سعى السودان لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في الجوانب الاقتصادية وظهر ذلك من خلال القانون الذي صدر في عام 1956م وهو قانون الميزات الممنوحة وتطورت الإدارة المهمة بالاستثمار والتخطيط حيث تم دمج إدارة الاستثمار في مصلحة المالية تحت اسم الإنشاء والتعمير ثم إلي إدارة التخطيط ثم تحولت مفوضية التخطيط في عام 1973م ثم إلى وزارة التخطيط القومي في عام 1975م وصدرت في هذه الفترة عدة قوانين منها قانون الاستثمار الصناعي، عام 1976م وقوانين الاستثمارات القطاعية في (1976-74/73)م واهتمت بالخطط والبرامج لتطوير الخدمات العامة والهياكل الأساسية للدولة و تم التمويل من فائض الميزانية العامة.⁽¹⁾

(1) أسامة النور محمد سعيد، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان، مجلة المصرفي العدد 48، 2008م، ص 6.

(1) عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح في الإقتصاد السوداني ، شركة مطابع السودان للعمله المحدوده، الخرطوم، 2001 ص 166.

يرى الباحث أن محاولات التخطيط في السودان بدأت في الفترة من (1964-1970م) وتضمنت المقومات الأساسية للتخطيط سواء من ناحية الأهداف أو الأعداد العلمي الصحيح وذلك لعدم وجود الهيئة المركزية المتخصصة والمتمرسة في إعداد الخطط والتنسيق بين المشروعات من حيث إشراك القطاع الخاص في الخطط المذكورة وتعتبر الخطة العشرية هي أول محاولات التخطيط الحقيقية التي تقوم على أهداف اقتصادية كميته ونوعيه واضحة حيث كانت خطته متكاملة وانتقلت بالبرامج الاقتصادية من المرحلة العفوية إلى مرحلة الخطط المبنية على أهداف كميته ونوعيه إذ شملت الخطة على مشروعات القطاع الخاص إلى جانب مشروعات القطاع العام

ومع تطور السياسات الاقتصادية والتطورات التي حدثت في الاقتصاد تم تعديل قانون الاستثمار عدة مرات وذلك أملاً في جذب الاستثمارات المحلية الأجنبية وتحفيز المستثمرين بصورة كبيرة لزيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي والمساهمة في عملية التنمية. وتطورت الخطط حيث وضعت الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2000م) وهي خطته عشرية شاملة تستوعب كل طاقات المجتمع السوداني وتعمل على التوظيف الأمثل لمجمل الموارد والطاقات وهدفها تحقيق الأمن القومي الشامل وتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والعسكرية وهي عبارة عن موجّهات عامه يسير على ضوءها التوجيه العام للعمل المخطط وفق أهداف كميته خلال فتره زمنيّه وقسمت إلى عدة مراحل. ومن خلال محاولات التخطيط السابقة يمكن القول بان كل هذه الخطط في اغلبها لم تحقق الأهداف المرجوة منها لأسباب كثيرة منها عدم الاستقرار السياسي ذلك لان تغيير نظام الحكم يؤدي إلى تغيير السياسات الاقتصادية بالإضافة لذلك أن الكثير من هذه الخطط تفتقر إلى التنسيق ولم تراعى خصائص الاقتصاد السوداني وان سياسة التحرير الاقتصادي صاحبته كثير من المعاناة بالنسبة للمواطنين، والاستثمار يعتبر جزء من مكونات الاقتصاد القومي ويتأثر بالأحوال السياسية والاقتصادية في الدول النامية والسودان كغيره من الدول النامية يعاني من عجز ميزان المدفوعات وضعف في المدخرات المحلية نتيجة لضعف الدخل تظهر حاجته الماسة والملحة للاستثمارات الاجنبيه المباشرة وغير المباشرة لدورها الكبير في المساهمة الفعالة في عملية التنمية ولا تعتبر الموارد والتدفقات هي المحرك الأساسي لعملية التنمية وإنما إضافة للجهود الوطنية المبذولة للمساهمة في تحقيق التنمية لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة وخاصة بالنسبة للدول النامية لان كثير منها لم تستطيع الاستفادة من الغروض بالصورة المطلوبة وتحقيق وسائل تنميته مستدامة لسوء التخطيط وسوء

السياسات وقد لا تقدم هذه الفروض إلى القطاعات المراد تنميتها لأسباب كثيرة، نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تمويل القطاعات المختلفة وفق خطط تضعها الدولة.

خامسا: ملامح عن البيئة الإستثمارية بالسودان

يحتزن السودان موارد مقدرة في دعم وتيرة التنمية الإقتصادية من خلال مقومات نوعية إقتصادية وبيئية وبنية معلوماتية وترشيد إقتصادي وسياسي لدعم خطي الإقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار أن أهم ملامح البيئة الإستثمارية في السودان تتمحور في الآتي:¹

1. سرعة إعادة رأس المال نتيجة الربحية والعائد المرتفع الناجمين عن ضعف المنافسة وارتفاع الطلب مقارنة مع العرض.

2. الاستقرار السياسي والأمني والنقدي

3. التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي عبر برنامج إصلاح اقتصادي متدرج ومتوازن.

4. مزايا وإعفاءات وتسهيلات خاصة للمشاريع الاستثمارية وفق الأحكام والقوانين والتشريعات الصادرة.

5. بنية تحتية ذات مستوى جيد تتطور باستمرار وشبكة طرق دولية تربط دولة السودان مع الدول المجاورة وموارد بشرية مؤهلة فنياً وعلمياً ذات أجور رخيصة.

6. أسعار صرف مستقرة للجنيه السوداني ضمن سياسة نقدية متوازنة.

7. إعفاءات للمشاريع الاستثمارية من جميع الضرائب والرسوم.

8. الاتفاقيات العربية و الدولية لضمان رأس المال الأجنبي.

9. تبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وخلق شبكة علاقات داخلية وخارجية من قبل الحكومة ورجال الأعمال السودانيون تهدف إلى استقطاب المستثمرين وعودة الأموال السودانية المغتربة

10. إجراءات إدارية ميسرة ومرنة لجميع المستثمرين سواء كانوا سودانيون أو عرب أو أجنبياً بدءاً من المطار إلى أرض المشروع.²

11. إحداث المناطق الصناعية " المدن الصناعية " ذات صلاحيات كبيرة ومستقلة إدارياً عن جميع وزارات الدولة من حيث منح الرخصة بشكل سريع وتقديم الخدمات للمستثمرين " ماء كهرباء... الخ "

12. إحداث النافذة الواحدة للترخيص في جميع الولايات

1 عماد صالح سلام ، البنوك العربية الاستثمارية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت.2004

2 ادارة البحوث والتخطيط ، مساهمة رأس المال الأجنبي في المصارف العاملة في السودان ، بنك السودان المركزي ، 2012م

13. منح إجازات الاستيراد اللازمة للمشاريع الاستثمارية بأقصر وقت ممكن بما فيها قبول المقدمات العينية للمستوردات التي يمولها المستثمرون من أموالهم خارج السودان.
14. الانفتاح الاقتصادي ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية ومواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي لكافة القطاعات الاقتصادية
15. تطوير بيئة الاستثمار التشريعية المناسبة واستكمال المناخ الاستثماري " إقامة سوق للأوراق المالية وفق مبادئ الأنظمة المصرفية و البورصات العالمية" مع تبنى سياسات الإفصاح و الشفافية المالية.
16. العمل بمبادئ الإدارة الاقتصادية وآلية السوق الحر والتسعير الاقتصادي و تطوير القطاع العام و فتح الآفاق الاقتصادية أمام القطاع الخاص.
17. تحقيق العدالة الاجتماعية و الرفاهية الاقتصادية و تشغيل اليد العاملة وتنفيذ مشروع مكافحة البطالة بالتزامن مع تحسين المستوى المعاشي للسكان بالتدرج
18. متابعة سياسة إصلاح و تحرير التجارة الخارجية
19. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات السودانية و تهيئة متطلبات انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية
20. توقيع اتفاق الشراكة الاقتصادية والتي بدورها عززت من توطين العلاقات الاقتصادية.
21. تطبيق مبدأ التعددية الاقتصادية وتفعيل دور كافة القطاعات و مراقبة الدولة لهذه النشاطات.
22. تشجيع عمليات التصدير السلعي والخدمي و تغيير نوعية المنتجات.¹
23. التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري واعتماده أساساً في تطوير الاقتصاد السوداني والعمل على رفع الكفاءات العلمية و الفنية.
24. تطوير الجهاز النقدي والمصرفي ليقوم بدور أكبر في تنشيط الاستثمار والتصدير وتطوير الأنظمة المصرفية لتكون جاذبة للإدخارات و للاستثمارات مع إقامة المصارف الخاصة أو المشتركة والارتقاء بخدمات المصارف العامة القائمة لتقديم المشورة للمستثمرين و المتعاملين معا.
25. تم تحرير معظم المواد المحصورة بمؤسسات القطاع العام والسماح للقطاع الخاص باستيرادها.²

1 ضوابط تنظيم الإستثمارات الاجنبية، بنك السودان المركزي، 2009
2 ادارة البحوث والتخطيط ، مساهمة رأس المال الأجنبي في المصارف العاملة في السودان ، بنك السودان المركزي ، 2012م

26. لقد ساعد على تطور وتوسيع دور الاستثمارات الأجنبية ودوافع عديدة اقتصادية وتقنية ساهمت في خلق مناخ استثماري متين، أهمها :

أ. تطور فكرة تمويل الاستثمار من مصادر خارجية دون التحفظ أو الرقبة لآثار التبعية الاقتصادية كما كان قائما في العقود السابقة.

ب. وجود فوائض نقدية في الدول المتقدمة الصناعية والدول ذات الموارد النقدية التي تبحث لها عن فرص للاستثمار في مختلف الدول بعيدا عن أعباء الضرائب وتقلبات أسعار البورصات والفوائد

ج. قيام الدول المتلقية للاستثمار بتقديم التسهيلات والمزايا والإعفاءات والضمانات لتشجيع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها .

د. التطور الكبير في الأسواق والمؤسسات المالية في العالم (اليابان، هونغ كونغ سنغافورة في الشرق وترابط المصالح بين عدد من المستثمرين والممولين الدوليين، دفعهم الى إقامة شركات متعددة الجنسيات تنشئ فروعها وتوزع مصالحها في مختلف أنحاء البلاد.

جدول رقم (1/1/3)نسبة رأس المال الأجنبي في المصارف السودانية مليون جنيه

البنك	تاريخ مزاوله العمل	راس المال المدفوع المحلي	راس المال المدفوع (الأجنبي)*	نسبة الأجنبي الى المدفوع %	الأرباح / الخسائر
ابو ظبي الوطني	1976	18	18	100	30
العقاري التجاري	1967	30	30	100	1-
الخرطوم	1913	381	255	41	26
بنك بيبيلوس	2003	64	61	95	18
الساحل والصحراء	2001	59	53	90	2
السلام	2005	254	100	39	42
السوداني المصري	2005	60	50	84	9
المال المتحد	2006	240	240	100	10
كينيا	2006	21	21	100	2
فيصل الاسلامي السوداني	1978	70	50	72	71
الثروة الحيوانية	1992	66	54	82	4
التنمية التعاوني الإسلامي	1983	45	13	30	11-
مصرف المزارع التجاري	1993	50	9	18	26
البركة السوداني	1984	48	44	92	6
النيل الأزرق المشرق	1982	43	11	26	21
الإسلامي السوداني	1983	31	5	16	31
التضامن الإسلامي	1983	68	6	9	48
الشمال الإسلامي	1992	65	1	2	9-
الاستثمار المالي	1998	70	37	54	29
السعودي السوداني	1986	60	15	25	14-
الأهلي السوداني	1982	150	114	76	4
السوداني الفرنسي	1978	74	20	27	34
بنك الجزيرة السوداني الاردني	2008	71	51	71	-
إجمالي البنوك الأجنبية		064،2	1.158	57	377
الإجمالي الكلي		028،3	028،3		830
نسبة رأس المال الأجنبي بالمصارف		67.9	38.6		45.4

المصدر : دراسة حول مساهمة رأس المال الأجنبي في المصارف العاملة في السودان ، بنك السودان المركزي .

من الجدول رقم (1/1/3) نوع تسجيل المصارف وحجم مساحة رأس المال الأجنبي حسب تصنيف المساهمين (غير السودانين) والذي يوضح أن نسب رأس المال الأجنبي إلى جملة رأس مال المصارف تبلغ 38.6% بالنسبة لبنك قطر الوطني فقد تم منحة التصديق النهائي بتاريخ 2008/2/26 لفتح فرعها بالسودان بعد اكتمال الإجراءات الخاصة بدفع رأس المال المصرح به والمدفوع والبالغ 100 مليون دولار .⁽¹⁾

يخلص الباحث الى ان ملامح وتجارب الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي السوداني وملامح البيئة الاستثمار في السودان تحتاج الى معالجة كافة أوجه القصور وإزالة السلبات التي تعوق حركة الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة وإجراء المزيد من الإصلاحات في النظام القانوني والإجرائي لعمل القطاع الخاص ليكون أكثر شفافية وذلك في إطار إصلاح بنوي عام للاقتصاد يهدف إلى تطوير البيئة الاقتصادية وجعلها أكثر ملاءمة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

⁽¹⁾ دراسة حول مساهمة رأس المال الأجنبي في المصارف العاملة في السودان – بنك السودان

الفصل الثانى

مفهوم وتمويل القطاعات الانتاجية

المبحث الاول : مفهوم القطاعات الإنتاجية

المبحث الثانى: مزايا الاستثمار الاجنبى فى القطاعات الانتاجية

المبحث الثالث: تحليل تمويل القطاعات الانتاجية

المبحث الاول مفهوم الإنتاجية

اولاً: مفهوم الإنتاجية

يعرف مصطلح الإنتاجية على أنه مقياس لقدرة المنشآت على تحقيق المُخرجات من المدخلات، كما يُعرف أيضاً على أنه إمكانية تحقيق أكبر كمية مخرجات ممكنة من كمية مدخلات معينة. ويُعتبر مصطلح الإنتاجية واحداً من أبرز المصطلحات وأكثرها تداولاً في المجالات الاقتصادية، والصناعية، ومجالات العمل المختلفة، فهو مؤشر قويّ على مدى قدرة عناصر الإنتاج على التآزر من أجل القيام بعملية إنتاجية صحيحة، كما أنّ لهذا المصطلح علاقة كبيرة في العديد من الأمور الأخرى، التي بعضها قد لا يخطر على ذهن الكثيرين، وفيما يلي بعض التفاصيل حول الإنتاجية.

إن التقدم الاقتصادي في أي دولة يتوقف على عاملين أساسيين هما الكفاءة الإنتاجية للعمل، والكفاءة الاستثمارية لاستخدامات رأس المال ممثلاً في الآلات والمعدات والمواد الخام، وإن رفاهية المجتمع تقوم على أساس إنتاج أكبر من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والخدمات بأقل قدر من التكلفة نتيجة استخدام أقل قدر من عناصر الإنتاج. فزيادة الإنتاجية عند إنتاج سلعة ما تعني إمكانية إنتاج نفس القدر من هذه السلعة بموارد أقل وبذلك يمكن إنتاج قدر أكبر من سلع أخرى. ولذلك فحينما نتساءل عن كفاءة عنصر من عناصر الإنتاج فإننا نعني معرفة حجم الإنتاج الذي نحصل عليه في ظل متغيرات العملية الإنتاجية باستخدام وحدة من ذلك العنصر. وعلى هذا الأساس يمكننا دراسة تعاريف الإنتاجية وتجميعها في ثلاثة مجموعات كما يلي⁽¹⁾:

1- الإنتاجية كنسبة بين المخرجات والمدخلات: أن الإنتاجية هي النسبة بين الإنتاج الإجمالي المحقق في وقت محدد وعوامل الإنتاج المستخدمة وهي إنتاج رجل/ ساعة مع الأخذ في الاعتبار عنصر الجودة. وهي نسبة الإنتاج الحقيقية إلى كمية المدخلات المادية الحقيقية.

2- الإنتاجية كدرجة من درجات الكفاءة: أن الإنتاجية هي مقياس لدرجة الكفاءة التي على أساسها تتحول المواد إلى سلع و أن الإنتاجية هي مقياس لكفاءة تحويل الموارد إلى السلع والخدمات التي يحتاجها الإنسان. ويلاحظ هنا أن الإنتاجية مسألة نسبية تعبر عما أنتج فعلاً منسوباً إلى مقياس نظري لما يجب أن يكون قد أنتج⁽²⁾.

(1) على السلمي، إدارة الإنتاجية، القاهرة، دار غريب للنشر، 1991، ص 74
(2) اكرم شقرا، إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، 1989، ص 23

3- الإنتاجية كفاءة استخدام الموارد: تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإنتاجية بأنها مدى استخدام الموارد طبقاً لمقاييس معينة. كما تعرف الإنتاجية بأنها تحسن مستمر في كفاءة التنظيم الناتج عن الاستعمال الكفء للموارد والعمالة والآلات المتاحة. ويمكن تعريف الإنتاجية بأنها إمكانية إنتاج قدر من السلع أو الخدمات بذات الجودة أو أفضل بوحدة أقل من عوامل الإنتاج في فترة زمنية محددة . أي العلاقة بين كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد وكمية العمل ورؤوس الأموال والموارد المادية التي تستخدم لإنتاج هذه السلع والخدمات في فترة زمنية محددة . وعلى نطاق الدولة نجد أن الكفاءة الإنتاجية تعني تحقيق أكبر كمية إنتاج ممكنة باستغلال المقومات الاقتصادية أفضل استخدام يقضي على كافة أوجه الإسراف العملي والوقت والمال . أما على نطاق المشروع فتعني الكفاءة الإنتاجية تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج من إمكانيات المشروع وموارده البشرية والمادية. يتضح أن تعاريف الكفاءة الإنتاجية القائمة يعيها بعض النقص وعدم الوضوح وتحتاج إلى مزيد من الشمول والإيضاح والدراسة المستفيضة.

ثانياً: أنواع الإنتاجية

1- الإنتاجية الكلية: تمثل الإنتاجية الكلية العلاقة بين حجم الإنتاج وبين الموارد الإنتاجية التي استخدمت في الحصول عليه وبمعنى آخر نسبة المخرجات إلى المدخلات ⁽¹⁾، فليست الإنتاجية حسب مضمون هذا التعريف سوى النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذا القدر من الإنتاج . وفي هذه الصيغة يوضع في البسط جميع المخرجات التي تنتجها الشركة كما يوضع في المقام جميع المدخلات التي تستخدمها . وتستخدم في الصيغة الكميات أو القيمة بالنسبة للمخرجات والمدخلات على السواء، ويتطلب الأمر تحديد وحدة

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{عناصر الإنتاج}} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{رأس المال + الآلات والمعدات والخصامات + العمل + التنظيم}}$$

قياس عامة يمكن استخدامها لقياس الأنواع المختلفة من المخرجات والمدخلات. ويمكن زيادة الإنتاجية للمنشأة عن طريق :

أ- زيادة المخرجات مع ثبات أو نقص المدخلات ولكن بنسبة أقل، ثبات المخرجات مع نقص المدخلات

(1) كامل محمد المغربي، "التنظيم الصناعي والعملية الإنتاجية"، دار الشروق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995، ص 102

ب- أو نقص المخرجات مع نقص المدخلات بنسبة أكبر، هذا يفرض ثبات أو تحسن مستوى الجودة للسلعة. وتستخدم الصيغة السابقة لقياس مدى استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة استخدامًا كاملاً وصحياً مادام إنتاج المنشأة يعتمد على جميع العناصر الداخلة في نشاطها، فلذلك يجب الربط بين تغيرات الناتج والتغيرات التي تعترض كل هذه العناصر، كذلك يمكن مقارنة أداء المنشأة في الحاضر بالماضي مما يسمح باكتشاف الاتجاه العام للإنتاجية. توجد صعوبات كبيرة في احتساب الإنتاجية الكلية، فعناصر الإنتاج بالمعنى الواسع يتعذر قياسها، والمشكلة هنا كيف تحول عوامل الإنتاج إلى وحدات متجانسة وكيف نجمع وحدات العمل على وحدات الطاقة على وحدات رأس المال ووحدات المواد الخام علمًا بأن وحدات عنصر التنظيم والإدارة غير قابلة للقياس أصلاً. ويلجأ الاقتصاديين إلى إيجاد معاملات تحويل لجميع المدخلات وقد يكون ذلك ممكناً بالنسبة للوحدات الصغيرة ذات الإنتاج المحدود إلا أننا نواجه صعوبات كثيرة ويتطلب الأمر توافر بيانات في غاية الدقة والشمول بالنسبة للوحدات الاقتصادية الكبيرة.⁽¹⁾

2- الإنتاجية الجزئية

أ- أنواع الإنتاجية الجزئية: تدور معظم الأبحاث والدراسات حول إنتاجية عناصر الإنتاج البشرية وعناصر الإنتاج المادية كل على حدة وبمعنى آخر تقوم الأبحاث على أساس دراسة الإنتاجية الجزئية كإنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال وإنتاجية الخامات وإنتاجية الآلات حيث أن العوامل التي تؤثر على كل منها مختلفة. ويلاحظ أن الاختصار على دراسة عنصر واحد في قياس الإنتاجية قد يعطي فكرة غير صحيحة عن الإنتاجية الكلية، ويرجع ذلك إلى أن نسبة ارتفاع إنتاجية رأس المال مثلاً لا تكون مماثلة بالضرورة لنسبة ارتفاع إنتاجية عنصر العمل. وتأخذ الكفاءة الإنتاجية الجزئية شكلاً عينياً أو نقدياً أي باستخدام الكميات أو القيم وعليه تكون⁽²⁾:

- i. إنتاجية العمل = المخرجات / العمل
- ii. إنتاجية المواد = المخرجات / المواد
- iii. إنتاجية الآلات = المخرجات / الآلات
- iv. إنتاجية رأس المال = المخرجات / الاستثمارات.

ويمكن التعبير عن المخرجات بكمية الإنتاج، قيمة الإنتاج، القيمة المضافة وكذلك التعبير عن العمل بعدد العمال، أجورهم، ساعات العمل، الاستثمارات، رأس المال العامل، وهكذا.

⁽¹⁾ دليل نظام أساليب وطرق قياس الإنتاجية وآليات تحسينها في مصانع الغزل والنسيج في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين- الصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي، 2004م.

⁽²⁾ اكرم شقرا، ادارة الانتاج والعمليات، مرجع سابق، ص 38

ولعل أهم ما يميز فكرة الإنتاجية الجزئية هو البساطة والسهولة ألا أنه يعاب على هذا المعيار أن الإنتاجية المتوسطة تقيس كفاءة أحد عوامل الإنتاج وهذا ليس بالأمر الصحيح في كثير من الأحيان، فقد تزيد إنتاجية عنصر العمل دون أن يكون ذلك راجعاً إلى ارتفاع الإنتاجية لهذا العنصر بل لاستخدام أنواع أحدث من الآلات تعطي إنتاجية أكثر ولذلك فينبغي عند استخدام هذا المعيار أن يؤخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في بقية عوامل الإنتاج.

ب- أهمية إنتاجية العمل

اهتمت معظم الدراسات الخاصة بالإنتاجية المتوسطة بدراسة إنتاجية العمل دون سواها من عناصر الانتاج الأخرى حيث أنها قد حظيت بنصيب الأسد ، حتى أنه قد اتفق على أنه حينما تذكر الإنتاجية منفردة فيكون المقصود بها إنتاجية العمل ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

i. أن قوى العمل هي من أهم وأقوى دعائم الدولة، فالإنسان هو العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية والعنصر الحاسم في سرعة وصحة عملياتها حيث أن العمل هو الذي يخلق قيمة جديدة والمصدر الرئيسي في الإنتاج، فتقدم أي مجتمع أو تخلفه إنما يرجع أساساً إلى الموارد الإنسانية فيه، ومدى قدرتها على تحقيق التمويل ويرى بعض الاقتصاديين ومنهم Simon Kuznets أن تراكم رأس المال في الدول المتقدمة صناعياً لا يرجع إلى ما هو موجود من معدات رأسمالية بل يرجع إلى مدى المعرفة المتاحة لسكانها أو طاقاتهم ومدى تدريبهم لاستعمال هذه المعدات بكفاءة.⁽¹⁾

ii. إنتاجية العمل هي أهم مقياس لنقدم الدولة في أي وقت من الأوقات كما أنها من أهم الطرق إلى زيادة الدخل القومي وزيادة دخل الفرد وهي الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية.

iii. إحصائيات العمل هي أكثر الإحصائيات توافراً ودقة ومثل ذلك إحصائية العمالة والبطالة وساعات العمل بأجر ومن غير أجر، وغير ذلك من البيانات المتعلقة بعنصر العمل.

3- الإنتاجية الحديثة

تمثل الإنتاجية الحديثة العلاقة بين مقدار التغير في المخرجات ومقدار التغير في المدخلات، أي تغير المخرجات مع تغير المدخلات بمقدار وحدة واحدة. ولاحتسابها يتطلب الأمر بناء نماذج اقتصادية متكاملة للتوصل إلى معرفة مدى تأثير إضافة وحدة من العمل أو أي عنصر آخر على الإنتاج.

⁽¹⁾تحسين الانتاجية موقع <http://www.mne.gov.ps/MneModules/studies/Productivity.pdf>.

ثالثاً: الطرق العامة لقياس الإنتاجية

قياس الإنتاجية هو فرع هام من الدراسات يتضمن خليط من علوم الاقتصاد والإحصاء والرياضيات والإدارة، ومن ثم فهو حقل خصب مستمر للدراسة والبحث، ويعتبر قياس الكفاءة الإنتاجية ذو أهمية كبيرة في تحديد أهمية وكفاءة عناصر الإنتاج واكتشاف ومعالجة أوجه النقص فيها، ومن ثم تحسين الإدارة والتخطيط وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحديد الحجم الأمثل لعائد العمل ومتوسط الأجر والأسعار. وتتيح مقاييس الإنتاجية التعرف على مدى التقدم المحقق على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، ومقارنة الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الصناعية مع مثيلاتها في الدول الأخرى. ولتحقيق هذه الأغراض يجب توافر مجموعة من المؤشرات التي يختلف تطبيقها من نشاط إلى آخر ومن هدف إلى هدف حيث أن المشكلة الرئيسية ليست في إيجاد مقياس واحد يصلح لقياس الإنتاجية في جميع الحالات بل في إيجاد مجموعة من المقاييس التي تعكس المعاني والزوايا المختلفة لفكرة الإنتاجية.

إن عناصر المدخلات والمخرجات متنوعة وتختلف أساليب قياسها، فمنها ما يقبل القياس الكمي بوحدات الوزن وأخرى بوحدات الطول وثالثة بوحدات المساحة ورابعة بالحجم وغيرها بوحدات معيارية معينة، وأحياناً أخرى تحتاج إلى قياس إنتاجية مجموع عناصر المدخلات أو المخرجات بوحدات قياس عامة كالقيم والأسعار والزمن ووحدات العمل المعيارية وغيرها. ونستعرض فيما يلي طرق قياس الإنتاجية على النحو الآتي:

1. طريقة القيم العينية (الطريقة الطبيعية)

يعبر عن مستوى الكفاءة الإنتاجية باستعمال الوحدات العينية مثل المتر أو الطن المنتج في وقت العمل، ويستخرج ذلك بقسمة الوحدات الطبيعية المنتجة في وقت معين على عدد وحدات العمل التي استخدمت في الإنتاج. بهذا القياس نتابع تطور مستوى الكفاءة الإنتاجية في المنشأة بمقارنته في سنة القياس مع مثيله في سنة الأساس. كما أنه لا بد من مقارنة إنتاجية المنشأة بغيرها من المنشآت المماثلة سواء في الوطن الذي تعمل به أو في الأقطار الخارجية، وبذلك نستطيع أن نتعرف على موقف المنشأة ونقاط القوة والضعف بها واكتشاف أسبابها واقتراح العلاج اللازم. ومن مميزات الطريقة الطبيعية البساطة والدقة في احتساب الإنتاجية وتخطيطها وتطورها. ومن عيوب هذه الطريقة أنه في حالة اختلاف السلع المنتجة اختلافاً كبيراً فإنه لا يمكن استخدام هذه الطريقة لقياس الكفاءة الإنتاجية إذ لا يمكن الجمع أو المقارنة بين المنتجات المتعددة التي يعبر عنها بوحدات قياس عينية مختلفة.⁽¹⁾

(1) حاتم جميل الحرازين، العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل والاجور في قطاع الصناعة التحويلية، عمان - الاردن، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الثامن عشر، العدد الاول، 2016، ص 24

2. طريقة القيم النقدية

تستخدم هذه الطريقة للتغلب على المشكلات المرتبطة بالطريقة السابقة ، حيث يتم قياس إنتاجية عدة منتجات يتم الجمع بينها بواسطة وحدة النقود. وبذلك يتم تحويل الكميات المنتجة من كل نوع من السلع والخدمات إلى قيم نقدية . وبهذه الطريقة يمكن قياس كل من الإنتاجية الكلية والجزئية و الحدية باستخدام الأسعار الجارية أو الاسعار الثابتة أو الرقم القياسي للأسعار. وعلى هذا الأساس فإن هذه الصيغة تستخدم قيم المخرجات والمدخلات بدلاً من كمياتها . أي أنه يوضع في البسط مجموع حاصل ضرب كمية كل مخرج في سعر الوحدة منه كما يوضع في المقام مجموع حاصل ضرب كمية كل مدخل في سعر وحدته . وبذلك يمكن اعتبار هذا المعيار مقياساً نقدياً أو إيرادياً في حين يعتبر المعيار السابق مقياساً كمياً وعينياً وبهذا يكون:

$$\text{معيار الكفاءة الإنتاجية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة الموارد الإنتاجية}}$$

وتساهم هذه الطريقة في حل ما يثيره تعدد السلع المنتجة وتعدد مستويات ومراحل الإنتاج من مشاكل عند محاولة الجمع بينها، فإن استخدام المنتج النقدي يجعل من الممكن شمول أرقام الإنتاج على جميع السلع مهما تنوعت، كذلك شمول هذه الأرقام على إنتاج جميع أوجه الأنشطة الاقتصادية على مختلف المستويات والمراحل على مستوى الصناعة والاقتصاد الوطني ككل. وتحتسب الإنتاجية كما يلي: (1)

$$أ = \frac{\text{مجموع ك} \times \text{س}}{\text{ع}}$$

حيث: $\text{مجموع} = \text{ك}$ ، $\text{ك} = \text{كمية الإنتاج من كل نوع}$ ، $\text{س} = \text{السعر الثابت للوحدة}$ ، $\text{ع} = \text{عدد عمال الإنتاج}$. ويكون معدل تطور الإنتاجية كما يلي:

$$أ = \frac{\text{مجموع ك}_1 \times \text{س}_1}{\text{ع}_1} / \frac{\text{مجموع ك}_0 \times \text{س}_0}{\text{ع}_0}$$

حيث: (0) ترمز لسنة الأساس، (م) ترمز للسنة المقيسة..

3. طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة بأنها مؤشر يقيس ما أضافته العملية الإنتاجية على المواد الأولية والسلع الوسيطة بما يجعل لها قيمة أكبر . (2) ويتم ذلك باستخدام الجهود المادية و البشرية داخل الوحدة الإنتاجية، كما تعرف بأنها القيمة الكلية للإنتاج مطروحا منها قيمة مستلزمات

(1) حاتم جميل الحرازين ،مرجع سابق،ص 26

(2) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ،دليل اساليب وطرق قياس الانتاجية واليات تحسينها في الدول العربية ، 2004،ص 18

الإنتاج فيما عدا الأجر المدفوعة للعاملين و بذلك تبين القيمة التي أضافها عنصر العمل للإنتاج . أى أن القيمة المضافة هى قيمة ما أضافته عوامل الإنتاج إلى ما استخدم من مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وخامات وإهلاكات الأصول الثابتة ووقود وكهرباء وبمعنى آخر تمثل القيمة الكلية للإنتاج مطروحاً منها قيمة مستلزمات الإنتاج . وبمعنى آخر فإن القيمة المضافة تمثل في واقع الأمر المساهمة الفعلية للمنشأة أو الصناعة فوق ما تستهلكه من سلع وسيطة ومستلزمات إنتاج، وقد تكون القيمة المضافة صافية إذا طرح منها قيمة الإهلاك أو إجمالية إذا تضمنته. ومن مزايا هذه الطريقة أنها توضح التطور الحقيقي للعمل في الوحدة الإنتاجية، ومن ثم يمكن اتخاذ هذه الطريقة كمؤشر للتخطيط وتطوير الأجر والحوافز .

رابعاً: خطوات حساب الإنتاجية

- لحساب الإنتاجية ومقارنتها بفترة زمنية أخرى أو بإنتاجية أخرى يتم اتباع الخطوات الآتية: (1)
- 1- تحديد الفترة الزمنية أو الفترات الزمنية التى سيتم على أساسها حساب الإنتاجية، ويفضل أن تكون الفترة الزمنية الواحدة سنة، ولكن يمكن أن تكون فترات أصغر من ذلك، فتكون نصف سنوية أو ربع سنوية، كما يمكن أن تكون هذه الفترة الزمنية خاصة بمناسبة معينة ، أو فترة وقوع أحد الكوارث لا قدر الله (سيول، عواصف، زلازل، حروب،... إلخ) (2).
 - 2- تحديد المخرجات الإيجابية المتمثلة فى أعمال السلامة التى تمت خلال الفترة الزمنية المحددة، وتحديد درجة التفاصيل التى تتضمنها هذه الأعمال. وتحديد المخرجات الإيجابية المتمثلة فى أعمال الإنقاذ التى تمت خلال نفس الفترة ودرجة التفاصيل المطلوبة. وجمع البيانات الخاصة بهذه المخرجات.
 - 3- تحديد المخرجات السلبية المتمثلة فى الخسائر المادية والبشرية ووحدات قياسها، وتجميع البيانات المناظرة لها.
 - 4- تحديد المدخلات المختلفة ودرجة التفاصيل المطلوبة فى الدراسة وتجميع البيانات الخاصة بهذه المدخلات.
 - 5- تحديد الوحدات التى ستستخدم فى حساب الإنتاجية (طبيعية أو نقدية).
 - 6- إنشاء جدول المخرجات والمدخلات المطلوب حساب الإنتاجية لها .
 - 7- حساب الإنتاجية بقسمة بيانات المخرجات على بيانات المدخلات بالنسبة للإنتاجية الموجبة وبضرب هذه البيانات فى حالة الإنتاجية السالبة، ثم حساب جدول الإنتاجية لفترة أخرى .

(1) كامل محمد المغربي، "التنظيم الصناعى والعملية الإنتاجية" مرجع سابق، ص 135

(2) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص 52

8- استخلاص النتائج والتوصيات.

خامسا:العوامل المؤثرة على الإنتاجية

1.أساليب ومستوى المعرفة الفنية والتطبيق التكنولوجي

ان التقسيم العام للعوامل المؤثرة على الإنتاجية(3)حيث تتأثر الكفاءة الإنتاجية للعمل بعدة عوامل منها درجة المكننة، أساليب ومستوى المعرفة الفنية والتطبيق التكنولوجي، حجم الوحدة الإنتاجية، كفاءة تخطيط المصانع ونوعية الإنتاج، الخامات المستعملة، برامج التدريب، حجم السوق، درجة المنافسة، نظم الأجور والحوافز، قدرة العامل ومهارته وخبرته ورغبته في الأداء، العوامل التي تتدرج تحت سيكولوجية العمل والعلاقات الإنسانية والظروف المحيطة بجو العمل، وإلى غير ذلك من العوامل. وتتضمن دراسات الإنتاجية الكثير من الآراء حول تقسيم العوامل المؤثرة فيها، فيقسم Cheryl Zobel العوامل المؤثرة على الإنتاجية الي 23 عاملا، وفي بحث علمي آخر قسمت هذه العوامل إلى 44 عاملا. كما يرى Kukolic من كبار الاقتصاديين في دول أوروبا الشرقية أن عوامل الإنتاجية تقسم إلى مجموعتين أساسيتين، المجموعة الأولى وتشمل العوامل الفنية المتعلقة بمباشرة أعمال الإنتاج ودرجة التكنولوجيا المستخدمة والآلات والمعدات، وعوامل اجتماعية وتشمل المستوى الثقافي لقوى العمل والتقاليد والعرف ودرجة تقدم قوى العمل في الدولة والمنافسة الخارجية، أما المجموعة الثانية فتشمل العوامل التنظيمية وهي العوامل الشخصية المتعلقة بالعامل نفسه وجهوده وكفاءته في الأداء.كذلك قسمت العوامل التي تؤثر على الإنتاجية إلى أربعة مجموعات، عوامل إيجابية وسلبية واجتماعية واقتصادية، والعاملان الأعلان يتعلقان بالنواحي المادية الخاصة بالإنتاج والشخصية المتعلقة بالعامل نفسه، بينما المجموعة الثالثة والرابعة تمثل الإطار العام المحيط بعمليات الإنتاج المادية. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين: (1)

أ-عوامل داخلية: وهي التي تخضع لسيطرة الوحدة الإنتاجية وتتعلق بها

ب- عوامل خارجية: لا تخضع لسيطرة هذه الوحدة الإنتاجية وهي أكبر مدى وأوسع نطاقاً من الأولى كالسياسية الاقتصادية العامة وسياسة التمويل والسياسة الضرائبية وسعر الفائدة ومرونة الطلب ومستوى الدخل القومي للفرد وتوافر الخامات. (2). ومما سبق يتضح أنه لا يوجد تقسيم أمثل للعوامل التي تؤثر على الإنتاجية حيث أن هذا التقسيم يختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، ويتوقف ذلك على الأهمية النسبية لهذه العوامل، وعلى تعريفات الكفاءة الإنتاجية، وأهداف القياس وطبيعة الوحدات الإنتاجية، والظروف المحيطة

(3) المرجع السابق، ص 56

(1) حاتم حميد محسن، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، موقع ابن خلدون للعلوم <http://www.ebn-khaldoun.com>

(2) كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، عمان، دار حامد للنشر و التوزيع، 2000، ص 46

بها ونوعية الإنتاج والعمليات الإنتاجية فكل حالة يجب أن تبحث في حد ذاتها مع الأخذ في الاعتبار العوامل المحيطة بها. ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على إلى العوامل الآتية: عوامل فنية، عوامل إدارية وتنظيمية، عوامل إنسانية، وإن كان من المعروف أن هذه العوامل التي تؤثر على كفاءة الأداء في المؤسسات المختلفة دائماً تكون متداخلة ويؤثر كل منها على الآخر.

2. العوامل الفنية:

أدت الثورة العلمية إلى رفع إنتاجية المعدات والتجهيزات الفنية وكذلك المواد المستخدمة في كافة المجالات مما أدى كذلك إلى خفض الخسائر الناجمة عن الحوادث والكوارث بصفة عامة. كذلك أدت هذه الثورة العلمية إلى تحقيق خدمات على نطاق أوسع وبجودة أعلى ولاشك أن نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية هو الملاذ لتقديم الخدمات الضرورية في القطاعات الخدمية. إن اختيار التكنولوجيا الحديثة في المنشآت يحقق مستويات مرتفعة من الإنتاجية ويتطلب ذلك إجراء البحوث التطبيقية لتطويعها بما يوفر لها أسباب النجاح بالظروف السائدة، كذلك يتطلب ذلك توفير حد أدنى من الانضباط حتى يتوافر المناخ الملائم الذي يؤدي إلى حسن استخدام هذه التكنولوجيا المتقدمة، كذلك يجب توافر رأس المال اللازم لاستيراد هذه التكنولوجيا وزيادة الأموال المخصصة للبحوث والتطوير.

3. العوامل الإدارية

للإدارة أهمية كبرى في تحديد معدلات الإنتاجية بالمنشآت، وتتمثل أعمالها في دقة تحديد الأهداف ووضوح العمل الإنتاجي والقدرة على اختيار أنسب الوسائل لتحقيق هذه الأهداف واستخدام العناصر المتاحة بأقصى كفاءة.⁽¹⁾ وتتوقف كفاءة العوامل التنظيمية والإدارية على قدرتها على مسايرة التغيير والتطوير والإعداد له والقدرة على الابتكار والتجديد، ومراقبة استخدام الموارد البشرية والمادية وإحداث التفاعل المطلوب والتنسيق الملائم بينهما بطريقة تحقق أقصى إنتاجية. كذلك تتوقف كفاءة العوامل التنظيمية والإدارية على قدرتها في اكتساب تعاون العاملين وعلى تحسين ظروف العمل، وعلى تطبيق نظم جيدة للاختبار والتعيين والتدريب والترقية، وتحديد المسؤولية وتسلسلها. ونستطيع الاستدلال على أهمية وحيوية الوظيفة الإدارية من خلال استقرار حالة نفترض فيها غياب الإدارة وعدم وجود من يمارس وظائفها ففي تلك الحالة الافتراضية سوف تتضارب الأهداف وتتناقض مع عدم القدرة على ترتيبها في إطار أولويات محددة، كما تتناقض القرارات وتتشابك الاهتمامات لانعدام التخطيط والتنسيق، ومن ثم تنخفض كفاءة التنفيذ ومستوى الإنجاز وترتفع التكاليف ويتدنى

(1) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص 44

مستوى الجودة وتكرر الأخطاء وتتراكم آثارها السلبية نتيجة لغياب رقابة الإدارة وإشرافها الفعال مما يؤدي إلى نقص كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية وبالتالي انخفاض الإنتاجية.

أن كثيراً من الدول النامية تلجأ في عمليات التنمية بها إلى التركيز على العوامل الفنية أي اقتناء المعدات الحديثة مسايرة في ذلك التطورات الحديثة، وتحاول تطبيق أحدث التطبيقات التكنولوجية الحديثة التي يتم استخدامها في الدول المتقدمة، ولا توجه هذه الدول نفس القدر من الاهتمام إلى العوامل التنظيمية والإدارية أي تنمية وخلق الكوادر الإدارية والتنظيمية الأمر الذي يؤدي إلى الافتقار بدرجة كبيرة إلى هذه الكوادر أو الكفاءات، وهي التي تحمل على عاتقها أعباء الإدارة والتنظيم والابتكار والتجديد والحركة والنشاط وبالتالي رفع معدلات الإنتاجية. وقد أثبتت الأبحاث العلمية أن العوامل التنظيمية تؤدي إلى تحسين كبير في الكفاءة الإنتاجية للعمل بشكل أكبر من مجرد الالتجاء إلى اقتناء الماكينات والمعدات الحديثة ومن ثم نخلص إلى أن الاستثمارات الكبيرة في القطاعات الاقتصادية أو الخدمية لا يمكن أن تأتي ثمارها ما لم يكن هناك استثمار مواز لها في الموارد البشرية. (1)

4. العوامل الإنسانية:

لقد ركز الباحثون في مجال الإدارة قبل الثلاثينات من القرن الماضي بصفة عامة على رفع الإنتاجية لأفراد القوى العاملة بأقصى درجة ممكنة عن طريق أفضل الوسائل والأساليب المادية، وأنحصر ذلك في إطار تنظيمات الهياكل الرسمية ودراسات الهندسة الصناعية، ولم يعط الباحثون العناية الكافية للاعتبارات الإنسانية في الإدارة كعامل مؤثر على الإنتاجية، ولكن لم يلبث أن انتشرت العلوم السلوكية بسرعة متزايدة حتى أصبحت موضوعاً يجتمع الناس من أجله في المعاهد والمصانع ليتدارسوا أسسه ومناهجه . وقد ساعد على ذلك ضخامة حجم المشروعات الصناعية وتشريعات العمل حيث جعلت الفكر البشري يهتم بالعوامل الإنسانية وآثارها الكبيرة على الإنتاجية التي تتأثر بوضوح وبدرجة كبيرة بعناصر أخرى كأحوال العمل المادية والأجور وطبيعة الحوافز واتجاهات الإدارة في معاملتها للعاملين والحوافز الأدبية والمعنوية وغيرها وهي أمور تؤثر على معنويات العاملين تأثيراً بالغاً. ويعني ذلك أن معنويات العاملين هي المحدد الأساسي للإنتاجية المحققة وأن نجاح الوحدة الإنتاجية يتوقف بالدرجة الأولى على عنصرين: (2).

– قدرة وكفاءة العاملين وهو ما يرتبط بدرجة كفاءتهم وتدريبهم.

(1) برك نعيمة، تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الانتاجية وتحقيق الميز التنافسية، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2009، ص 7

(2) ابراهيم عبدالله جريس، ادارة الانتاجية، بغداد، دار الجاحظ للنشر، 1980، ص 78

- رغبتهم وإرادتهم في عملهم وتحسين الأداء، وهو ما يرتبط بالعلاقات الإنسانية وظروف العمل التي تحيط بهم.

وتتطلب الإدارة الفعالة للأفراد دراستهم كبشر ودراسة وتحليل سلوكهم ومعنوياتهم سواء أكان سلوكاً ظاهرياً أو خفياً بغرض فهم هذا السلوك ودراسة آثاره على الإنتاجية.

يخلص الباحث مما تقدم بأن العوامل التي تؤثر على الكفاءة الإنتاجية هي كما سبق أن وضحنا عوامل فنية، وعوامل إدارية تنظيمية، وعوامل مرتبطة بالعامل الإنساني وهذه لها أهميتها الخاصة وكل هذه العوامل تؤثر كل منها على الآخر وتتداخل مع بعضها ومن ثم فزيادة الإنتاجية في أي وحدة على أي مستوى من مستويات الأنشطة المختلفة هي محصلة هذه العوامل المتشابكة.

يرتكز تحسين إنتاجية منشأة ما على رفع كفاءة العمل الذي يتم تأديته، ومن هنا فإنه يمكن القول إن المنشآت الناجحة المثالية تتوفر على بيئة عمل كفوءة، وأن عناصر الإنتاج فيها متضافرة، هذا ويُعتبر العنصر البشري العامل الأهم في عملية الإنتاج، فدون هذا العنصر لن تتوفر القدرة على استغلال المواد الخام، وتطبيق العمليات الإنتاجية عليها، وإدارة المنشأة، وما إلى ذلك. حتى يتحسن العنصر البشري ويؤدي عمله على أكمل وجه ممكن ينبغي توفير سبل الراحة، والأمان الوظيفي له، وحتى ترتفع إنتاجية المنشأة يجب أن تتوفر الإدارة الحكيمة القادرة على استغلال الموارد، وتنظيم عملية الإنتاج، واتخاذ القرارات المناسبة، ولو حدث وتوافرت كافة العوامل التي تساعد على الوصول إلى عملية إنتاج صحيحة.⁽¹⁾

سادساً: آثار تحسين الإنتاجية

لتحسين الإنتاجية العديد من الآثار الإيجابية التي تنعكس على جهات عدة أولها الفرد، فإذا ما تحسنت الإنتاجية ارتفع دخل الفرد، وتحسن مستواه الاقتصادي، كما أن لتحسين الإنتاجية أثر مهم على المنشأة نفسها، إذ يرفع ذلك القدرة التنافسية لها، من خلال قدرتها على خفض الأسعار، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة حجم الأرباح ومضاعفتها، ورفع قدرها، ومكانتها في السوق. آثار تحسين الإنتاجية لا تتوقف على الفرد، والمنشأة وحسب، بل تطل الدولة أيضاً، إذ ستصير هذه الأخيرة رقماً صعباً في الأسواق العالمية، وسترتفع قيم صادراتها، وتنخفض قيم مستورداتها، وتحسن أوضاع مواطنيها، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض المشكلات في المجتمع، وسيادة الأمن، والسلام بشكل كبير، ولعلّ الدول الكبيرة التي استطاعت ترك الكوارث التي حلت بها خلفها، والاتفات إلى بناء الفرد، وزيادة الإنتاج هي خير مثال على ذلك.

(1) كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج و العمليات، مرجع سابق، ص 82

يرى الباحث ان تحسين الانتاجية يعتمد بشكل اساسى تحقيق أقصى تعبئة للموارد المحلية الملائمة وتبنى فنون إنتاجية كثيفة رأس المال والمهارة، بأن تبحث عن فن إنتاجي يعتمد على الموارد المحلية والأجنبية وضمان الاستخدام الأمثل لعنصر العمالة بهدف الارتقاء المستمر بمستوى القطاعات الانتاجية والمساهمة فى التنمية الاقتصادية ككل .

المبحث الثاني

علاقة الاستثمار الاجنبي بالقطاعات الانتاجية

اولا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا لتمويل

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا لتمويل في الدول النامية ومن ضمنها السودان فمن المؤمل ان الاستثمارات تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الخطأ التصور بان المنافع التي يمكن ان تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرين لهم دوافع من تدويل انشطتهم كما ان الدول التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول اخرى تسعى من وراء ذلك الى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسيه مما يعني ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار وتعتمد درجة استفادة كل طرف الى حد كبير على سياسات واجراءات الطرف الاخر بشأن نوعية وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين....ومن الممكن اجمال فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد بشكل خاص في النقاط التالية:(1)

1. توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية او رؤوس الاموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية اذ يعاني السودان من معضلات مالية واقتصادية تعود الى تركة الحروب والحصار الدولي و الفساد المالي والاداري وتنامت هذه العوامل خلال السنوات القليلة الماضية اذ ان الاستنزاف المادي والإنساني كلف البلاد ثمنا باهظا بفعل الصراعات الداخلية ومن ناحية اخرى لا يمكن مستقبلاً الاعتماد فقط على عوائد الصادرات النفطية رغم انها اساسية في الوقت الحاضر لما قد يترتب على ذلك من مخاطر جديه سواءً بغياب الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي بصورة ثابتة مستدامه نتيجة لأسباب كثيرة منها اضطراب اسواق النفط المالية وتذبذب الاسعار فضلا عما يتعرض له القطاع الزراعي من مشاكل جسيمة لذا يتوجب العمل على تنويع مصادر الدخل والتمويل كما انه يعتبر المصدر الاساسي لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي.(2)

ثانيا: اهداف الاستثمار الاجنبي في القطاعات الانتاجية:

يمكن حصر اهم الاهداف في الاتي:-

1. تحقيق نمو اقتصاديا يزيد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم الدخل القومي .
2. تحقيق قفزات نوعية في جميع القطاعات القابلة للنمو والتطور .

(1) احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، عمان الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص19
(2) د. جميل محمد جميل ، الاستثمار الاجنبي بين الحاجة والحذر، جريدة المدى العراقية www.almadanewspaper.com

3. تحقيق نهضة فعلية تشمل اثارها جميع المواطنين بما يؤدي الى تقليل البطالة وتحسين الخدمات وحل مشكلة السكن وتطوير المهارات الفنية فضلا عن الارتقاء المتوازن بالقطاعات الانتاجية.

4. بناء وتطوير الهياكل الارتكازية للمجتمع بما يترك اثرا ايجابيا على الاداء الاقتصادي.

5. دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

6. التطوير والابتكار المستمر والذي يعتمد على انتاج الفكر البشري الذي يعد اهم من الاستثمار في الرأسمال المادي.

7. رفع مستوى معدل الدخل الفردي تعمل على تقليل مساحات الفقر وبالتالي تحول الناس الى الاهتمام بالقضايا الاخرى كذلك العمل على تقليل نسبة الامية في المجتمع كنتيجة طبيعية للاستثمار في الميدان العلمي .

ثالثا: مصادر تمويل الاستثمار في القطاعات الانتاجية:

الاستثمار كما هو معروف يعتبر تدفقا من الانفاق وهذا الانفاق هو مادي بالدرجة الاولى يتوجه لمتطلبات الاستثمار انفة الذكر وعليه يتوجب معرفة مصادر هذا الانفاق وهي (1):-

1. المصادر المحلية الوطنية: وتمثل المدخرات مادته الرئيسة وتأخذ المدخرات هنا العديد من الصور اذ ان هناك مدخرات بواسطة المشروعات (قطاع عام) او الافراد(القطاع العائلي) او تكون واجبة الالزام بواسطة الدولة (الاقتراض الداخلي . الضرائب . التمويل بالعجز).

2. المصادر الأجنبية: في حالة قصور المصادر المحلية او لغرض دعمها يعمد الى الاستعانة بالمصادر الخارجي لأجل الحصول على السلع والخدمات المكملة لعوامل الانتاج المحلية وهناك انواع مختلفة للتمويل الخارجي منها:-

أ) القروض الخارجية . وهذه ممكن الحصول عليها نتيجة لعلاقات الدولة الخارجية أي مع الدول الاخرى أو المنظمات الإقراضية الإقليمية والدولية.

ب) التمويل الرسمي - وهي تدفقات اجنبية تتلقاها الدولة المعنية من الدول الاخرى وتشمل مساعدات التنمية الميسرة وتدفقات التنمية الرسمية غير الميسر كقروض البنك الدولي.

رابعا: الإستراتيجية الاستثمارية في القطاعات الانتاجية: (2)

ان العملية الاستثمارية ليست عملية عشوائية او ردود فعل لحالات غير متوقعة انما منظمة ومخططة ومرسومة علميا ولذلك فان الإستراتيجية الاستثمارية ضرورة لتحقيق قرار استثماري ناجح وهي تعني تحديدا.خطة بعيد المدى تحكم توجهات الدولة والمستثمرون وتحركاتهم على حد سواء لذلك فان الكثير من المؤسسات سواءً كانت حكومية او خاصة لديها إستراتيجية

(1) باتع خليفة ، محددات النمو والاستثمار في الاقتصاد العراقي ،جريدة الصباح العراقية ، العدد/1361 ، 2008/4/18 ، الصفحة الاقتصادية

(2) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، (التقرير الاستراتيجي الثاني) ، 2009 ، ص217

استثماريه مكتوبه ورسميه تعتمد على عقيدة المجتمع ونمط التنمية المطلوبة والتوجهات الاقتصادية للحكومات ومن شان هذه الإستراتيجية التقليل من خطورة أي قرار استثماري خاطئ يمكن اتخاذه ،وعموما فان الإستراتيجية الاستثمارية عبارة عن اداة يمكن من خلالها رؤية ما يجب عمله وما لا يجب عمله فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية التي يتعرض لها أي جهاز اداري يخص المستثمر .

1. عوامل اخرى مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك توفر السوق المالية الفعالة ومن ناحية اخرى يمكن القول ان كل عملية استثمارية لابد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة وان تحقيق مستوى معين من العائد ولخلق دوافع حقيقية لتمويل الفوائض المالية الى استثمارات يجب ان تتوفر العديد من العوامل الاساسية لإنجاح هذه الاستثمارات منها ارتفاع درجة الوعي الاستثماري وتوفر المناخ الاقتصادي ، القانوني ، الاجتماعي والسياسي مع توفر الامان وحماية حقوق المستثمرين اضافة الى وجود سوق مالي كفوء وفعال في المكان والزمان المطلوبين للاستثمار . (1)

2. الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وايجاد طبقة جديدة من رجال الاعمال عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار او استحداث مشروعات جديدة مسانده للمشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يمكن القطاع الخاص الاسهام في عملية التنمية سيما تنمية الملكية الوطنية عن طريق رأسماله او رؤوس الاموال الأجنبية او ايجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار وبيوتات التمويل.

3.تسهيل حصول السودان على التكنولوجيا الحديثة سيما في قطاع الصناعة والمعلوماتية وهذا امر غاية الحساسية نظرا لما للتقانة الحديثة من دور في تطور وبناء البلدان على مختلف الاصعدة رغم انقطاع السودان عن التطور العلمي والتكنولوجي بالنسبة لبقية العالم ما ادى الى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين بقية دول العالم من جهة ومن الجهة الاخرى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات الإنتاجية والخدمية وهذا مبرر كاف لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واصبحت عملية اقتناء التكنولوجيا تثقل كاهل الاقتصادات النامية اذ قدرت في بعض سنوات منصرمه مدفوعات العالم النامي لاستيراد بعض عناصر التكنولوجيا بأكثر من ثلث مدفوعاته لخدمة الديون وبنحو ثلثي اجمالي التدفق السنوي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ثمن باهض بالنسبة للاقتصادات النامية ولهذا يجب الاستفادة من وجود الشركات الأجنبية اذ تساهم في تضيق الفجوة المتسارعة عالميا .

(1) احمد زكريا صيام ، مرجع سابق ، ص 41

4. توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الكوادر البشرية (1)

5. الاستثمار الاجنبي المباشر يعمل على اذكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات السودانية ومثيلاتها الأجنبية وما ينتج عن هذا التنافس من منافع تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتج والخدمات اذ ان اشتداد المنافسة هذه حتى بين الشركات الأجنبية العاملة في البلد وبين الشركات الاخرى خارج البلد يجبر الشركات البحث عن سبل جديدة لزيادة الكفاءة بما في ذلك توسيع نطاق وصولها الى اسواق جديدة في مرحله مبكرة وهذا يصب في خانة منفعة البلد.

6. المساعدة في فتح اسواق جديدة للتصدير خصوصا ان الشركات الأجنبية لديها افضل الامكانيات للوصول الى اسواق التصدير بما تملكه من خبرات ومهارات تسويقيه عالية .

7. الاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات السوداني عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الاموال الأجنبية والاقتصاد السوداني بحاجه ماسه للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتدوير عجلته الصناعية والزراعية مما يزيد من فرص حصوله على العملات وتقليل خروجها منه وهذا يحسن من وضعية ميزان المدفوعات لديه. (2)

تعول الحكومات على تمويل إستراتيجيات التنمية الحديثة من خلال استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي. وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي يساهم في التقليل من حدة قيد ميزان المدفوعات وتفاذي اللجوء إلى الديون الخارجية، وبالرغم من التبشير بمزايا هذا الاستثمار في مساهمته في التنمية، فإن الدلائل والقرائن التجريبية المتوفرة -خاصة تلك المتعلقة بتجربة الدول الصناعية الحديثة ذات النمو السريع لا تدل على مساهمة معتبرة للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية هذه الدول .

تعثر معظم الدول في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال المساعلة ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتوظيف سياسات جيدة وشفافة وواضحة تسمح باستقطاب الاستثمارات الأجنبية إن المؤسسات المالية الدولية تشجع على تبني إستراتيجيات جذب رؤوس الأموال الأجنبية فمثلا الصين كسرت كل الأرقام القياسية في النمو السريع واستقطبت مبالغ معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وفتحت المجال للشركات الأجنبية، لا يمثل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لنتاجها المحلي الإجمالي سوى 11% فقط في سنة 2006 وهو في كوريا أقل بكثير من هذا المستوى .

¹ د. فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، بغداد -جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، 1986 ص156

(2) احمد زكريا صيام ، مرجع سابق ، ص 63

أما في الدول العربية والتي يعتقد أنها غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر - فقد وصلت نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي لنتاجها المحلي الإجمالي أكثر من 34 % في نفس السنة ووصلت إلى نسب هائلة في بعض الدول على أن ارتفاع هذه النسبة يشكل قيدا كبيرا في جذب الاستثمارات حيث يعكس ضعف الطاقة الاستيعابية وبطء نمو الإنتاج بمستوى غير متنسق مع الاستثمارات .

وبالرغم مما تقوم به الدول العربية من جهود لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإن المنافسة الحادة بين الدول على هذه الأموال وتعثّر معظم الدول في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال تدعيم الحاكمية والمساءلة ومحاربة الفساد وتوظيف سياسات جيدة وشفافة وواضحة، كلها عوامل انعكست على ضعف الأداء في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، ناهيك عن الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية ، مقارنة بإمكانيات هذه الدول الكامنة⁽¹⁾. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية وإنشاء فرص الشغل وتوسيع الإنتاج خاصة في مجال الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات⁽²⁾

يخلص الباحث ان مزايا الاستثمار الاجنبي في القطاعات الانتاجية يحظى بقدر وافر من الاهتمام المشترك بين اجهزة الوساطه الماليه مما يؤديه من دور بارز ومميز في كافة الانشطة الانتاجيه والخدمية وإن احد القوه المحركة لكل نشاط إقتصادي هو الاستثمار والتمويل الاجنبي الذي يأخذ طابع التدفق النقدي مصحوبا بنوع من الائتمان والنشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي شأنها في ذلك شان الانشطه الاقتصادية الاخرى تحتاج الى قدر مناسب من التمويل لمواجهة جميع الالتزامات المتعلقة بالعمليات المختلفه .

(1) علاء الدين محمد عثمان، لشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاستثمار بالسودان، دراسة حالة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول المحدودة، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة أم درمان الإسلامية 2005م
(2) ابراهيم عبدالله جريس، ادارة الانتاجية ، مرجع سابق، ص 82

المبحث الثالث

تحليل بيانات التمويل من البنوك المحلية والأجنبية

حتى يتم قياس أهمية التمويل المصرفي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية عبر تمويل القطاعات الاقتصادية فإنه لا بد من التعرف على مساهمة القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية وذلك حسب الاتي :

تدفق التمويل المصرفي:

جدول رقم (1/3/2)

تدفق التمويل لقطاع الزراعة خلال الفترة 2005-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المصارف / العام
388140	236422	275541	1034285	801322	815881	792488	579416	435283	345872	222734	المتخصصة
210704	72745	67205	402222	237429	351949	219199	252566	209271	110050	51400	التجارية
21070	18186	7393	28730	29679	25596	59015	29714	8371	11005	11422	الأجنبية
619914	327353	350139	1465237	1068430	1193426	1070702	861696	652925	466927	285556	إجمالي تمويل قطاع الزراعة
62.6	72.2	78.7	70.6	75.0	68.4	74.0	67.2	66.7	74.1	78.0	نسبة المصارف المتخصصة الى إجمالي التمويل
34.0	22.2	19.2	27.5	22.2	29.5	20.5	29.3	32.1	23.6	18.0	نسبة المصارف التجارية الى إجمالي التمويل
3.4	5.6	2.1	2.0	2.8	2.1	5.5	3.4	1.3	2.4	4.0	نسبة المصارف الأجنبية الى إجمالي التمويل
7203209	6591836	10650086	24102837	23329187	22107437	15659786	14682184	12587673	10395714	6953683	إجمالي التمويل الكلي
8.6	5.0	3.3	6.1	4.6	5.4	6.8	5.9	5.2	4.5	4.1	نسبة إجمالي قطاع الزراعة الى إجمالي التمويل

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وبيانات مجمعة داخلية غير منشورة 2005-2015م

من الجدول رقم (1/3/2) يمكن ملاحظة مايلي:

(1) تراوحت نسب تمويل القطاع الزراعي من المصارف المتخصصة خلال الفترة 2005-2015 ما بين 62.6-78.7% ويلاحظ ان المصارف المتخصصة سجلت اعلى نسبة تمويل للقطاع الزراعي في العام 2013 ويمكن القول بان هدف المصارف المتخصصة الأساسي ليس الربح، وإنما العمل على تنمية القطاعات الانتاجية المعنية في تقديم التمويل المتوسط وطويل الأجل لهذه القطاعات وتعتمد على مواردها المالية الذاتية وخصوصا رأس مالها في تقديم التمويل وغالبا ما تكون حكومية أو مختلطة وهذا ما يجعل علاقتها بالدولة قوية في مجال التنمية. ولها صفة احتكارية لأنه عادة ما تنفرد في سوق التمويل الخاص بتلك القطاعات وقد بلغ تمويل المصارف المتخصصة في المتوسط للقطاع الزراعي 78% خلال فترة الدراسة .

(2) سجلت نسب تمويل القطاع الزراعي من المصارف التجارية خلال الفترة المشار اليها ما بين 18-34% ويلاحظ ان المصارف التجارية غير مستقرة بالنسبة لتمويل للقطاع الزراعي ويرجع السبب الى ان المصارف التجارية عكس المتخصصة هادفة الى الربح وباقل تكلفة، حيث تقوم المصارف التجارية بتوظيف مواردها على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف والمتمثلة في الربحية ، السيولة

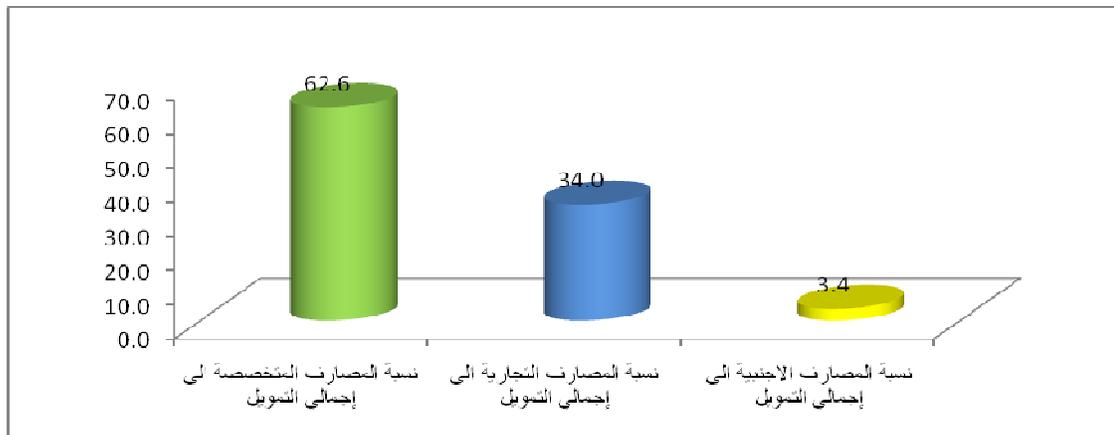
والضمان واتساع أعمالها وزيادة نشاطها وظهور الوظائف الحديثة مثل تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم وشراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء وقد بلغ تمويل المصارف التجارية في المتوسط للقطاع الزراعي 27.6%.

(3) تراوحت نسب تمويل القطاع الزراعي من المصارف الأجنبية خلال الفترة 2005-2015 ما بين 1.3-5.6% ويلاحظ ان نسب المصارف الأجنبية ضعيفة جدا مقارنة بالمصارف المتخصصة والتجارية خلال الفترة واعلى نسبة تمويل لها كانت في العام 2014م بلغت 5.6% (تمويل وشراء محاصيل) ويلاحظ ان هذا النوع من الاستثمار والتمويل المباشر للمصارف الأجنبية تمثلت في إقامة طاقات إنتاجية لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة، علما بان المصارف الأجنبية لها عدة فروع في بلدان مختلفة في العالم وتتصف العلاقات المتبادلة بين المصارف الأجنبية الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية. كما أن قرارات المقر الرئيسي تتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق والوضع الاقتصادي والسياسي في السودان وقد بلغ تمويل المصارف الأجنبية في المتوسط للقطاع الزراعي 3.4% وهي نسبة ضعيفة جدا .

(4) بلغت نسب اجمالي تمويل المصارف للقطاع الزراعي الى اجمالي التمويل الكلي خلال الفترة المشار اليها ما بين 3.3-8.6%، والملاحظ ان نسب التمويل لهذا القطاع خلال الفترة متدنية، ولعل احد الاسباب هو تذبذب معدلات هطول الأمطار وبالتالي تراجع الإنتاج واستخدام الآلات التقليدية في بعض عمليات الحصاد بسبب عدم توفر التمويل الكافي لشراء كافة آلات الزراعة والإنتاج وتوجه المصارف الى تمويل العقارات والسيارات والاوراق المالية خلال تلك الفترة .

شكل رقم (2/3/1)

تدفق التمويل لقطاع الزراعة خلال الفترة 2005-2015



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزي والبيانات المجمعّة 2005-2015م

جدول رقم (2/3/2) تدفق التمويل لقطاع الصناعة خلال الفترة 2005-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البنك / العام
1089524	751276	6863542	10902154	8842314	8889532	9553214	8749296	4430201	3587107	2631458	المصارف المتخصصة
1915044	172138	1564328	1530221	1613028	1025498	915450	1251248	411356	427376	307946	المصارف التجارية
974177	131611	140593	169772	175818	175818	93738	146819	125872	104152	69536	المصارف الاجنبية
21213945	3184268	22647418	12602147	10631160	10090848	10562402	11468673	6100285	7965020	3008940	إجمالي التمويل الصناعي
5.1	23.6	30.3	86.5	83.2	88.1	90.4	76.3	72.6	45.0	87.5	نسبة المصارف المتخصصة الى إجمالي التمويل الصناعي
9.0	5.4	6.9	12.1	15.2	10.2	8.7	10.9	6.7	5.4	10.2	نسبة المصارف التجارية الى إجمالي التمويل الصناعي
4.6	4.1	0.6	1.3	1.7	1.7	0.9	1.3	2.1	1.3	2.3	نسبة المصارف الاجنبية الى إجمالي التمويل الصناعي
72032090	65918360	106500860	241028370	233291870	221074307	156597806	146821840	125876713	103957140	69536830	إجمالي التمويل الكلي
29.5	4.8	21.3	5.2	4.6	4.6	6.7	7.8	4.8	7.7	4.3	نسبة إجمالي قطاع الصناعة الى إجمالي التمويل الكلي

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وبيانات مجمعة داخلية غير منشورة 2005-2015م

من الجدول رقم (2/3/2) يمكن ملاحظة الآتي:

(1) تراوحت نسب تمويل القطاع الصناعي من المصارف المتخصصة خلال الفترة 2005-2015 ما بين 5.1-90.4% ويلاحظ ان المصارف المتخصصة سجلت نسبة تمويل متزايدة للقطاع الصناعي حتى العام 2012م وانخفض بنهاية الفترة حتى بلغ 5.1% ويمكن القول بان التمويل الصناعي ارتفع بعد ان قامت الحكومة بإزالة بعض العقبات الإدارية والقانونية أمام رجال الأعمال والمستثمرين وفق سياسات وإجراءات تمثلت في إلغاء احتكارات الدولة في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي ومجال الخدمات الاقتصادية وتحويل المؤسسات الخاسرة والمتعثرة من ملكية الدولة الى شركات مساهمة عامة مشاركة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بالإضافة الى إجراء تعديلات كبيرة في هياكل وأسس التمويل المصرفي باعتباره جهازاً أساسياً في عملية حشد واستخدام الموارد المالية المطلوبة للانطلاق في مدارج الإنتاج الصناعي، وقد بلغ تمويل المصارف المتخصصة في المتوسط للقطاع الصناعي 62.6% خلال الفترة.

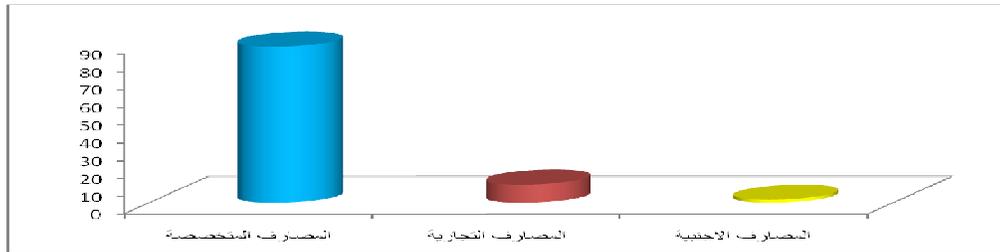
(2) سجلت نسب تمويل القطاع الصناعي من المصارف التجارية خلال الفترة المشار اليها ما بين 5.4-15.2% ويلاحظ ان المصارف التجارية غير مستقرة بالنسبة لتمويل القطاع الصناعي ويرجع السبب الى ان المصارف التجارية عكس المتخصصة كما هو الحال بالنسبة للقطاع الصناعي نتيجة لتخفيض حجم التمويل الممنوح للقطاع من المصارف التجارية لعدة اسباب منها التعثر الناشئ من سوء العملاء وسوء إدارة مشروعاتهم وعوامل أخرى تحيط بالمجتمع المصرفي والعملاء مثل الواقع الإقتصادي السوداني المتصف بعدم الإستقرار بجانب عامل سياسات الهيكلية المصرفية (الدمج والخصخصة) وتطبيق سياسات إقتصادية نابعة من مذاهب إقتصادية متعددة ومتباينة والإنتقال فجأة الى سياسة إقتصادية

أخرى بأسلوب غير عملي وغير منهجي من حيث الملائمة والتناسب مع الواقع السوداني وظروفه وإحتياجاته الإقتصادية فضلا عن ان المصارف التجارية بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد و المنشآت ومنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان لتحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة. وقد بلغ تمويل المصارف التجارية فى المتوسط للقطاع الصناعى 9.2%.

(3) تراوحت نسب تمويل القطاع الصناعى من المصارف الأجنبية خلال الفترة 2005-2015 ما بين 0.9-4.6% ويلاحظ ان نسب المصارف الأجنبية ضعيفة جدا مقارنة بالمصارف المتخصصة والتجارية خلال الفترة و اعلى نسبة تمويل لها كانت فى العام 2015 بلغت 4.6% ويلاحظ ان صعوبة وصول المنتجات السودانية إلى أسواق الدول الأجنبية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية العالية وإلغاء الحواجز الأخرى غير الجمركية كنظام الحصص والقيود الإدارية الأخرى شجع المصارف على عدم تمويل هذا القطاع وصعوبة توافق استراتيجية المصارف الأجنبية مع استراتيجية الصناعة فى السودان، من حيث أولويات الاستثمار الصناعى، واتجاه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الخدمية، التي تدر ربحاً وثيراً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية الصناعية على الوجه المطلوب وقد بلغ تمويل المصارف الأجنبية فى المتوسط للقطاع الصناعى 2% وهى نسبة ضعيفة جدا كما هو الحال بالنسبة للقطاع الزراعى .

(4) بلغت نسب اجمالى تمويل المصارف للقطاع الصناعى الى اجمالى التمويل الكلى خلال الفترة المشار إليها ما بين 4.3-29.5%، والملاحظ ان نسب التمويل لهذا القطاع خلال الفترة متوسطة مقارنة بالقطاع الزراعى، فالهدف من توظيف الأموال هو تحقيق عائد ، فقد يكون هذا العائد مالياً أو إقتصادياً أو إجتماعياً وان زيادة معدل الاستثمار الصناعى بنسبة تتفق مع النمو المستهدف للدخل القومي وزيادة نسبة مساهمة رأس المال المحلي من تمويل الاستثمارات المطلوبة قد تكون صعبة جدا خصوصا على المصارف الأجنبية وبعض المصارف التجارية.

شكل رقم (2/3/2) تدفق التمويل لقطاع الصناعة خلال الفترة 2005-2015



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزى والبيانات المجمعّة 2015-2005م

جدول رقم (3/3/2)

تدفق التمويل لقطاع التنمية الإجتماعية خلال الفترة 2005-2015

البنك / العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المصارف المتخصصة	6973	99240	69383	69733	9926	693812	99650	83259	76229	29438	30458
المصارف التجارية	1465	4047	19952	9352	1052	71864	6690	11345	18635	1486	11466
المصارف الأجنبية	412	5620	9620	1857	813	7542	8046	5687	1607	1053	1082
إجمالي تمويل التنمية الإجتماعية	8850	108907	98955	80942	11791	773218	114386	100291	96471	31977	43006
نسبة المصارف المتخصصة الى إجمالي تمويل التنمية الإجتماعية	78.8	91.1	70.1	86.2	84.2	89.7	87.1	83.0	79.0	92.1	70.8
نسبة المصارف التجارية الى إجمالي تمويل التنمية الإجتماعية	16.6	3.7	20.2	11.6	8.9	9.3	5.8	11.3	19.3	4.6	26.7
نسبة المصارف الأجنبية الى تمويل التنمية الإجتماعية	4.7	5.2	9.7	2.3	6.9	1.0	7.0	5.7	1.7	3.3	2.5
إجمالي التمويل الكلي	6953683	10395714	1258767	14682184	15659786	22107437	23329187	24102837	10650086	6591836	7203209
نسبة إجمالي تمويل التنمية الإجتماعية الى إجمالي التمويل الكلي	0.1	1.0	7.9	0.6	0.1	3.5	0.5	0.4	0.9	0.5	0.6

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وبيانات مجمعة داخلية غير منشورة 2005-2015م

من الجدول رقم (3/3/2) يمكن ملاحظة الاتي:

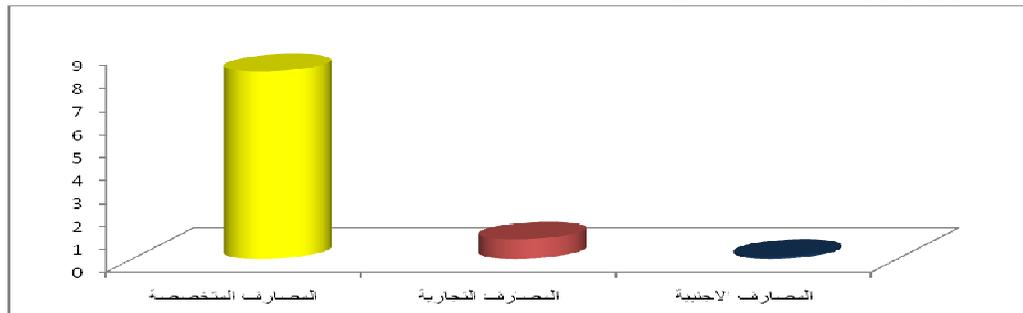
(1) تراوحت نسب تمويل قطاع التنمية الإجتماعية من المصارف المتخصصة خلال الفترة 2005-2015 ما بين 70-92.0% ويلاحظ ان المصارف المتخصصة سجلت نسبة تمويل متزايدة لقطاع التنمية الإجتماعية ويمكن القول بان تمويل التنمية الاجتماعية أن نشاطات التنمية الاجتماعية ما زالت تمول من الموازنات الحكومية، إذ يعتبر الأفراد النشاطات التنموية نشاطات حكومية. وحتى المصارف المتخصصة التي تقدم قروضاً للقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وتشديد المنازل، هي مصارف حكومية تعتمد في مواردها على الموازنات الحكومية لا على ودائع الأفراد وادخاراتهم فالمصارف المتخصصة ولا تزال نشاطاتها تتركز في العاصمة والمدن الكبيرة، بينما لا تحصل الأرياف والمناطق البعيدة على خدمات كافية وتؤدي المصارف المتخصصة دوراً مهماً في تجميع الادخارات وإعادة توظيفها لكن هذا الدور غائب في الوقت الحاضر، وقد بلغ تمويل المصارف المتخصصة في المتوسط للقطاع الصناعي 82.9% خلال الفترة.

(2) سجلت نسب تمويل قطاع التنمية الاجتماعية من المصارف التجارية خلال الفترة المشار إليها ما بين 4-27% ويلاحظ ان المصارف التجارية شبه مستقرة بالنسبة لتمويل قطاع التنمية الاجتماعية ويرجع السبب الى ان المصارف التجارية تنظر الى تمويل التنمية الاجتماعية بالجانب السلبية المتعلقة بالمخاطر والخلل في هيكل الاقتصاد والنمو المتسارع للسكان وديون الحكومة المتراكمة لدى المصارف التجارية حيث أن تمويل برامج ومشروعات التنمية المحلية يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية بالنسبة للمصارف

التجارية والتي تعيد توظيفها واستثمارها في المدى قصير الاجل ،كذلك فان المصارف التجارية معلوم انها تسعى الى تحقيق درجة عالية من السيولة يتطلب ذلك الاحتفاظ بأموال راكدة لا تدر اى عوائد ويجب على البنك سداد العوائد المستحقة على ودائع العملاء وكذلك تحقيق هدف الربحية خلال توجيه امواله الى استثمارات تدر عائد مرتفع.وقد بلغ تمويل المصارف التجارية فى المتوسط لقطاع التنمية الاجتماعية 12.5%.

(3) تراوحت نسب التمويل لقطاع التنمية الاجتماعية من المصارف الأجنبية خلال الفترة 2005-2015 ما بين 1-10% ويلاحظ ان نسب المصارف الأجنبية ضعيفة جدا مقارنة بالمصارف المتخصصة والتجارية خلال الفترة واعلى نسبة تمويل لها كانت فى العام 2007 بلغت 10% ويلاحظ ان التمويل المصرفي في السودان لتمويل التنمية الاجتماعية بأنه قصير الأجل وذلك نظراً لانخفاض رؤوس أموال المصارف المتخصصة والتجارية مقارنة بالمصارف الأجنبية واعتمادها على الودائع الجارية وبالتالي عدم القدرة على تمويل التنمية الاجتماعية خلال الفترة المشار اليها.وقد بلغ تمويل المصارف الأجنبية فى المتوسط لقطاع التنمية الاجتماعية 4.5% وهى نسبة ضعيفة جدا كما هو الحال بالنسبة للقطاعات السابقة . (4)بلغت نسب اجمالى تمويل المصارف لقطاع التنمية الاجتماعية الى اجمالى التمويل الكلى خلال الفترة المشار اليها ما بين 1-8%، والملاحظ ان نسب التمويل لهذا القطاع خلال الفترة متدنية جدا نسبة لاسباب سابقة الذكر بالاضافة الى معوقات تخطيطية تتمثل في عدم مشاركة الموظفين في عملية التخطيط التنموي، حيث إن الخطط تصل جاهزة للتنفيذ دون مناقشة بأسلوب بيروقراطي، فضلاً عن ضعف الثقافة التخطيطية لدى القائمين على العمل التنموي وزيادة سرعة وتيرة التغيرات على كافة الأصعدة، بما فيها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وكذلك التقنية، والتكنولوجية. وعدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فضلاً عن تأثير الاقتصاد العالمي، وندرة الموارد، حيث يعد هذا الجانب من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

شكل رقم (3/3/2) تدفق التمويل لقطاع التنمية الاجتماعية خلال الفترة 2005-2015



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزى والبيانات المجمعّة 2005-2015م

جدول رقم (4/3/2)

تدفق التمويل لقطاع التجارة المحلية خلال الفترة 2005-2015

البنك / العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المصارف المتخصصة	54426	10768	10554	10112	19296	22662	27646	31497	49536	10415	125872
المصارف التجارية	173946	60444	79240	63308	42352	56908	43784	40487	47687	41879	637884
المصارف الأجنبية	26143	21583	11070	10821	22735	26827	27149	28210	35682	30075	400311
إجمالي تمويل التجارة المحلية	254515	92795	100864	84241	84383	106397	98579	100194	132905	82369	1164067
نسبة المصارف المتخصصة إلى إجمالي تمويل التجارة المحلية	21.4	11.6	10.5	12.0	22.9	21.3	28.0	31.4	37.3	12.6	10.8
نسبة المصارف التجارية إلى إجمالي تمويل التجارة المحلية	68.3	65.1	78.6	75.2	50.2	53.5	44.4	40.4	35.9	50.8	54.8
نسبة المصارف الأجنبية إلى تمويل التجارة المحلية	10.3	23.3	11.0	12.8	26.9	25.2	27.5	28.2	26.8	36.5	34.4
إجمالي التمويل الكلي	6953683	10395714	1258767	14682184	15659786	22107437	23329187	24102837	10650086	6591836	7203209
نسبة إجمالي تمويل التجارة المحلية إلى إجمالي التمويل الكلي	3.7	0.9	8.0	0.6	0.5	0.5	0.4	0.4	1.2	1.2	16.2

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وبيانات مجمعة داخلية غير منشورة 2005-2015م

من الجدول رقم (4/3/2) يمكن ملاحظة الآتي:

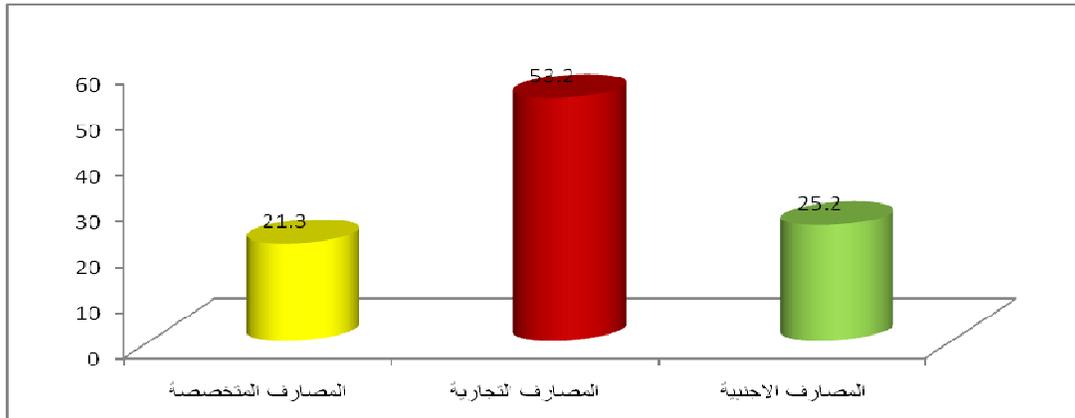
(1) تراوحت نسب تمويل قطاع التجارة المحلية من المصارف المتخصصة خلال الفترة 2005-2015 ما بين 10.3-37.3% ويلاحظ ان المصارف المتخصصة سجلت نسبة تمويل متوسطة لتمويل التجارة المحلية ويمكن القول ان تمويل التجارة المحلية ان المصارف المتخصصة لا تستطيع التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها بعكس الحال مع البنوك التجارية الاخرى التي تستخدم الودائع لديها وان أنظمة بعض البنوك المتخصصة تقوم بقبول المنح والإعانات/الهبات سواء من الحكومات أو من منظمات دولية وإقليمية، وقد بلغ تمويل المصارف المتخصصة في المتوسط للقطاع التجارة المحلية 20% خلال الفترة.

(2) سجلت نسب تمويل قطاع التجارة المحلية من المصارف التجارية خلال الفترة المشار اليها ما بين 35.9-78.6% وهي نسب مرتفعة جدا لتمويل قطاع التجارة ويرجع السبب الى تركيز المصارف التجارية على الارباح من خلال عمليات الاعتمادات المستندية للاستيراد والتصدير وكذلك وهناك عامل آخر ومهم يتمثل في أن تمويل التجارة المحلية بالمربحات تسهم في سرعة دوران النقود لقصر الأجل التمويلي لها، وهذا يساعد على تكرار استثمار رأس المال في مدة قصيرة وزيادة فرص الربح في كل مرة، ولهذا نجد أن المصارف التجارية اعتمدت عليها في كثير من تعاملاتها المصرفية وهي في الوقت نفسه تلبى احتياجات الشركات والمشاريع المحتاجة للتمويل من خلال توفير المواد الخام والمعدات والآلات سواء من مصادر محلية أو خارجية في حال استخدامها كبديل للاعتماد المستندي المتبع في البنوك التقليدية والقائم على سعر الفائدة أو الاستيراد من الخارج. وقد بلغ تمويل المصارف التجارية في المتوسط لقطاع التنمية الاجتماعية 56.1%.

(3) تراوحت نسب التمويل لقطاع التجارة المحلية من المصارف الأجنبية خلال الفترة 2005-2015 ما بين 10.3-36.5% ويلاحظ ان نسب المصارف الأجنبية متوسطة مقارنة بالمصارف، ويلاحظ ان المصارف الأجنبية تركز على تمويل التجارة الخارجية بالإضافة الى التركيز على تمويل كبرى الشركات السودانية والشركات متعددة الجنسيات والاستثمار بين البنوك، والخدمات المصرفية الدولية و التجزئة. وقد بلغ تمويل المصارف الأجنبية فى المتوسط لقطاع التجارة المحلية 23.9% وهى نسبة متوسطة مقارنة برؤوس اموال هذه المصارف.

(4) بلغت نسب اجمالى تمويل المصارف لقطاع التجارة المحلية الى اجمالى التمويل الكلى خلال الفترة المشار اليها ما بين 0.5-16.2%، والملاحظ ان نسب التمويل لهذا القطاع خلال الفترة ضعيفة لاجمالى التمويل خلال الفترة .

الشكل رقم (2/3/4)



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزى والبيانات المبيعة 2005-2015م

جدول رقم (2/3/5)

تدفق التمويل لقطاع اخرى خلال الفترة 2005-2015

البنك / العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المصارف المتخصصة	1728	2533	3163	4016	6823	6773	7600	5929	71596	6323	8365
المصارف التجارية	3103	5266	7963	7942	6950	9683	7890	7570	89970	87541	11252
المصارف الاجنبية	4198	6566	9901	1334	1468	1258	1041	1501	1689	2104	23178
اجمالى تمويل قطاع اخرى	9029	14365	21027	13292	15241	17714	16531	15000	163255	95968	42795
نسبة المصارف المتخصصة الى اجمالى تمويل اخرى	19.1	17.6	15.0	30.2	44.8	42.9	35.9	39.5	43.9	6.6	19.5
نسبة المصارف التجارية الى اجمالى تمويل قطاع اخرى	34.4	36.7	37.9	59.8	45.6	54.7	47.7	50.5	55.1	91.2	26.3
نسبة المصارف الاجنبية الى تمويل قطاع اخرى	46.5	45.7	47.1	10.0	9.6	7.1	6.3	10.0	1.0	2.2	54.2
اجمالى التمويل الكلى	695368	1039571	125876	1468218	1565978	22107437	2332918	2410283	1065008	659183	720320
نسبة اجمالى تمويل القطاع اخرى الى اجمالى التمويل الكلى	1.3	1.4	16.7	0.9	1.0	0.1	0.7	0.6	15.3	14.6	5.9

المصدر: تقارير بنك السودان المركزى وبيانات مجمعة داخلية غير منشورة 2005-2015م

من الجدول رقم (2/3/5) يمكن ملاحظة الاتى:

(1) تراوحت نسب تمويل قطاع اخرى من المصارف المتخصصة خلال الفترة 2005-2015 ما بين 6.6-44.8% ويلاحظ ان المصارف المتخصصة سجلت نسبة تمويل متفاوتة لقطاع اخرى ويمكن القول بان تمويل قطاع اخرى من المصارف المتخصصة فهناك مشاكل عديدة تواجه البنوك المتخصصة منها الخسائر المتراكمة التي تعاني منها منذ عدة سنوات وارتفاع الديون غير المنتظمة وارتفاع فجوة المخصصات بجانب عدم توافر البنية التكنولوجية وهو ما ساهم في تباطؤ أداء هذه البنوك خلال السنوات الماضية واثّر على مساهمتها في تمويل القطاع المعنى اضافة الى التدخلات الحكومية خلال السنوات الماضية وعلى رأسها البنك الزراعي حيث إن الدولة قامت بإعفاء كثير من المزارعين من بعض فوائد التمويل والأموال المستحقة، بصورة جعلت كثيرًا من الأفراد تنتظر إعفاءات جديدة حتى أصبح البنك الزراعي يتعامل معه المزارع على أن تمويلاته منحة من الدولة بصورة أغرقت البنك في العديد من الخسائر التي يعاني منها حتى الآن، وقد بلغ تمويل المصارف المتخصصة في المتوسط للقطاع الصناعي 28.6% خلال الفترة.

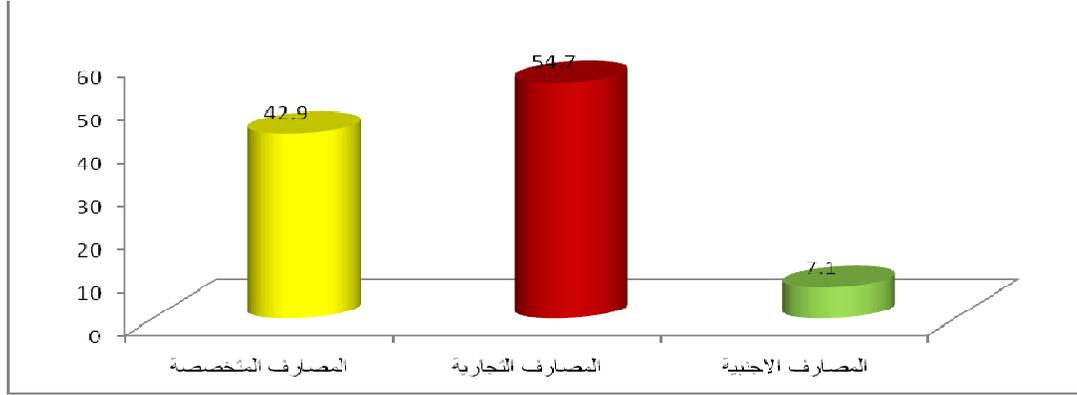
(2) سجلت نسب تمويل قطاع اخرى من المصارف التجارية خلال الفترة المشار اليها ما بين 26.3-91.2% ويلاحظ ان المصارف التجارية شبه مستقرة بالنسبة لتمويل قطاع التنمية الاجتماعية ويرجع السبب الى ان المصارف التجارية استخدمت أسلوب حوافز التمويل لتشجيع الإقبال على قروضها وزيادة حصتها من السوق، بتقديم خصومات على معدلات الفائدة لفترات تصل أحيانا إلى خمس سنوات، وتأتي الحوافز أحيانا في صورة وضع حد أعلى لفوائد القرض لا يتخطاها مهما كانت تحولات السوق، مع إمكان الاستفادة من انخفاض الفوائد، وتمنح فترات سماح من الدفع أو مرونة في الدفع، بحيث يمكن للممول أن يغير قيمة الأقساط وفقا لحالته المالية. وقد بلغ تمويل المصارف التجارية في المتوسط لقطاع التنمية الاجتماعية 49.1%.

(3) تراوحت نسب التمويل لقطاع اخرى من المصارف الأجنبية خلال الفترة 2005-2015 ما بين 1-54.2% ويلاحظ ان نسب المصارف الأجنبية عالية جدا مقارنة بالمصارف المتخصصة خلال الفترة ويلاحظ انها ركزت على عمليات التجارة الخارجية وشراء وبيع الاوراق المالية خلال الفترة. وقد بلغ تمويل المصارف الأجنبية في المتوسط لقطاع التنمية الاجتماعية 4.5% وهي نسبة ضعيفة جدا كما هو الحال بالنسبة للقطاعات السابقة .

(4) بلغت نسب اجمالي تمويل المصارف لقطاع اخرى الى اجمالي التمويل الكلي خلال الفترة المشار اليها ما بين 0.9-16.7%، والملاحظ ان نسب التمويل لهذا القطاع مرتفعة بالنسبة للمصارف التجارية والأجنبية اذ بلغ في المتوسط 5.3% خلال الفترة.

شكل رقم (5/3/2)

تدفق التمويل لقطاع أخرى خلال الفترة 2005-2015م



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزي والبيانات المجمعّة 2005-2015م

جدول رقم (6/3/2)

التمويل المصرفي حسب القطاعات منسوبا إلى إجمالي الودائع المصرفية

خلال الفترة 2005-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المصارف / العام
13616902	1357024	1149898	5049121	5086923	5721240	3042028	2655013	1389795	2375571	2654125	إجمالي الودائع
619914	327353	350139	1465237	1068430	1193425	107070	861696	652925	466927	285556	إجمالي تمويل قطاع الزراعة
4.6	24.1	30.4	29.0	21.0	20.9	3.5	32.5	47.0	19.7	10.8	الزراعي إلى إجمالي الودائع
2121395	318426	226474	1260214	1063116	1009084	1056240	1146867	610028	796502	300894	إجمالي تمويل قطاع الصناعة
15.6	23.5	19.7	25.0	20.9	17.6	34.7	43.2	43.9	33.5	11.3	الصناعي إلى إجمالي الودائع
43006	31977	96471	100291	1144386	773218	11791	80942	98955	108907	8850	إجمالي تمويل قطاع التنمية الاجتماعية
0.3	2.4	8.4	2.0	22.5	13.5	0.4	3.0	7.1	4.6	0.3	التمنية إلى إجمالي الودائع
1164067	82369	132905	100194	98579	106397	84383	84241	100864	92795	254515	إجمالي تمويل التجارة المحلية
8.5	6.1	11.6	2.0	1.9	1.9	2.8	3.2	7.3	3.9	9.6	التجارة إلى إجمالي الودائع
427951	959682	163255	15004	16531	17714	15241	13292	21027	14364	9029	إجمالي تمويل قطاع أخرى
3.1	70.7	14.2	0.3	0.3	0.3	0.5	0.5	1.5	0.6	0.3	أخرى إلى إجمالي الودائع
72032019	6591836	10650086	24102837	23329187	22107437	15659786	14682184	12587673	10395714	6953683	إجمالي التمويل الكلي
18.9	20.6	10.8	20.9	21.8	25.9	19.4	18.1	11.0	22.9	38.2	الودائع / إجمالي التمويل الكلي

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وبيانات مجمعة داخلية غير منشورة 2005-2015م

من الجدول رقم (6/3/2) يمكن ملاحظة الآتي:

(1) تراوحت نسب تمويل القطاع الزراعي إلى إجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة 2005-2015 ما بين 3.5-32.5% ويلاحظ أن القطاع الزراعي قد سجل أعلى نسبة ودايع كانت في العام 2008م بلغت 32.5% وادنى نسبة سجلت في العام 2009م ويمكن القول بأن ودايع القطاع الزراعي تزداد أهمية الودائع فيما يتعلق بتداول واستعمال هذه الودائع أو فيما يتعلق بالعوائد المترتبة عنها. وقد مهدت ودايع القطاع الزراعي فرصا واسعة لتوسيع

التمويل الزراعي بإعادة رسملة الأموال الموجودة دون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي وتركيز الجهود في تمويل فعال ومدروس ووفقاً لموارد مالية ليست مكلفة كذلك ان ضعف العائد على الودائع لارتفاع معدل التضخم وأن أكبر عامل لتشجيع الادخار وجذب الودائع هو مقدار هذه الودائع، مع الأخذ في الاعتبار البديل المناسب الذي يعود بالعائد الأكبر وذلك أما باستثمار المدخرات بصورة مباشرة أو إيداعها في المصارف والعامل الحاسم في ذلك هو المفاضلة بين عائد الاستثمار وهامش الربح على الودائع. أما في الوضع الاقتصادي الراهن فإن معدل التضخم أعلى بكثير من هامش الأرباح المدفوعة لأصحاب الودائع، وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لهذه الودائع تتعرض للتآكل والنقصان ويصبح الاحتفاظ بودائع الاستثمار سلوكاً اقتصادياً غير موضوعي خاصة لأصحاب الودائع الاستثمارية والتي يمكن أن توظف في مجال المضاربات ذات العائد السريع وذلك يعتمد على تركيبة الودائع المصرفية السائدة في المصارف حالياً من حيث غلبة الودائع التجارية حيث تشكل نسبة 90% وبالتالي انخفاض حجم ودائع هذا القطاع، وقد بلغ متوسط اجمالي تمويل القطاع الزراعي الى اجمالي الودائع المصرفية في المتوسط 22.1% خلال الفترة.

(2) سجلت نسب تمويل القطاع الصناعي الى اجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة المشار إليها ما بين 11.3-43.2% ويلاحظ ان القطاع الصناعي قد سجل أعلى نسبة ودائع كانت في العام 2008م بلغت 43.2% وادنى نسبة سجلت في العام 2005 ويمكن القول بان ودائع القطاع الصناعي شهدت قصور للتمويل الصناعي طويل الأجل، حيث اصبح ربح رأس المال متوقفاً على الإنتاج الحقيقي للمشروع مما يجعل المصارف تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وللبحث على أفضل الاستثمارات إلى تنظيم الإنتاج لتحقيق أهداف اقتصادية مثل النمو الاقتصادي ومستوى معين من العمالة واستقرار الأسعار كذلك الضمانات التي يحصل عليها البنك هي الأرض، المباني، المعدات، الماكينات والمنقولات الخاصة بالصناعة الممولة من قبل البنك لمعالجة عوامل الاعتماد على المدخرات الخاصة المحلية الضعيفة في ظل دولة نامية كالسودان لتمويل صناعة حديثة ومتطورة وواسعة تلعب دوراً كبيراً في تنمية البلاد ودخول القطاع العام كمستثمر في مجال الصناعة يُمكن من توجيه التطور الصناعي حسب تصور الدولة وسياساتها لتنمية صناعات معينة بالإضافة الى ضخامة حجم الاستثمارات الضرورية لبعض الصناعات يفوق مقدرة المستثمرين في القطاع الخاص وهناك بعض الصناعات الضرورية لتطوير الصناعة والتي قد لا يجد القطاع الخاص حافزاً للاستثمار فيها نسبة لانخفاض عائد رأس المال منها، فلا مناص إذن من أن

يُنشئها القطاع العام.، وقد بلغ متوسط اجمالي تمويل القطاع الصناعي الى اجمالي الودائع المصرفية في المتوسط 26.3% خلال الفترة.

(3) تراوحت نسب تمويل قطاع التنمية الاجتماعية الى اجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة 2005-2015 ما بين 0.3-22.5% ويلاحظ ان قطاع التنمية الاجتماعية قد سجل اعلى نسبة ودائع كانت في العام 2011 بلغت 22.5% وادنى نسبة سجلت في العام 2005 ويمكن القول بان ودائع قطاع التنمية الاجتماعية فرضت عليه بعض القيود المفروضة لتمويل قطاعات التنمية الاجتماعية حسب رؤية البنك المركزي وتم تحديد سقف لتمويل قطاع صغار المنتجين والأسر المنتجة بنسبة 5% ، وارتفعت هذه النسبة إلى 10% في عامي 2003 بغرض من ذلك هو تشجيع التعامل المصرفي مع هذه القطاعات العريضة والتي تحتاج إلى رفع مستوى دخولها أما القطاعات غير ذات الأولوية، فقد حدد تمويلها بنسبة 20% ويلاحظ أن تمويل القطاعات غير ذات الأولوية ظل محددًا لفترة وذلك بغرض تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية وتخصيص التمويل المصرفي لقطاع التنمية الاجتماعية.، وقد بلغ متوسط اجمالي تمويل قطاع التنمية الاجتماعية الى اجمالي الودائع المصرفية في المتوسط 5.9% خلال الفترة.

(4) سجلت نسب تمويل قطاع التجارة المحلية الى اجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة المشار إليها ما بين 1.9-11.6% ويلاحظ ان قطاع التجارة المحلية قد سجل اعلى نسبة ودائع كانت في العام 2013 بلغت 11.6% وادنى نسبة سجلت في العام 2010 ويمكن القول بان ودائع قطاع التجارة المحلية ويلاحظ تآثر تمويل القطاع نتيجة تجاوز البنوك اختصاصاتها الأصلية كوسيط بين المدخر المستثمر، وأصبحت مستثمرا خالصا، تمارس عملية المضاربة وأثر هذا الوضع على الاقتصاد الحقيقي، فارتفع معدلات النمو لقطاع التجارة، ومن أهم مظاهرها زيادة الطلب على السلع، والخدمات وزيادة الإنتاج، وقد بلغ متوسط اجمالي تمويل قطاع التجارة المحلية الى اجمالي الودائع المصرفية في المتوسط 5.3% خلال الفترة.

(5) بلغت نسب تمويل اخرى الى اجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة المشار إليها ما بين 0.3-70.7% ويلاحظ ان اخرى قد سجل اعلى نسبة ودائع كانت في العام 2014 بلغت 70.7% وادنى نسبة سجلت في العام 2006 ويمكن القول بان ودائع قطاع اخرى ظلت تسجل انخفاض في حجم ودائعها وارتفعت بصورة كبيرة جدا في العام 2014م ويعزى ذلك الى لان المصارف تتفاوت في سياستها المعتمدة لتحفيز الجمهور على الايداع وتأثرها بالتقلبات في عدم استقرار الودائع الناجمة عن الدورة الاقتصادية وخاصة في فترات

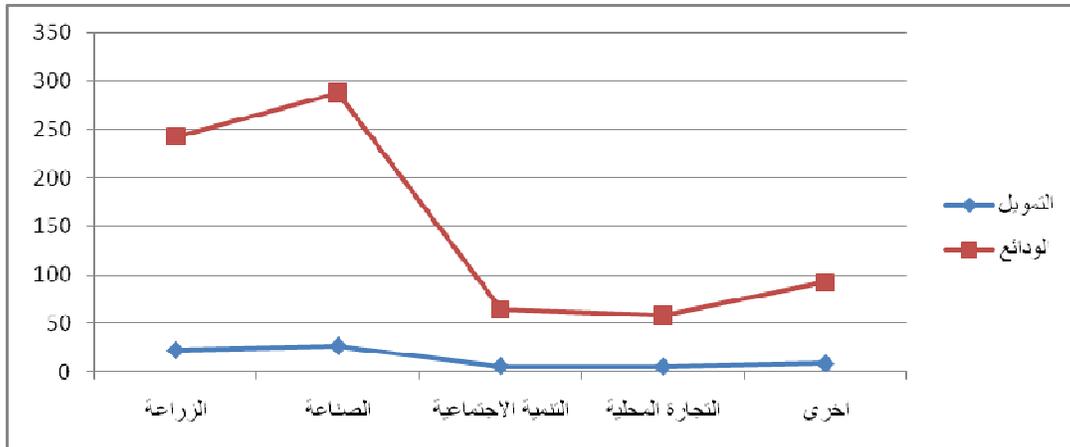
الركود والانتعاش الأقتصادي وهى تتماثل الى حد كبير مع التقلبات الموسمية، حيث تزداد عمليات السحب والإيداع خلال فترات الانتعاش وذلك لتمويل أنشطة القطاع كذلك فان ودائع هذا القطاع تتمتع بمزايا جيدة للمودعين مثل نسبة ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع وتحسين الخدمات المصرفية فى البنوك اضافة الى التامين على الودائع ،وقد بلغ متوسط اجمالى تمويل قطاع اخرى الى اجمالى الودائع المصرفية فى المتوسط 8.4% خلال الفترة.

(6) تراوحت نسب التمويل الكلى الى اجمالى الودائع المصرفية خلال الفترة المشار اليها ما بين 11-38.2% ويلاحظ ان نسب التمويل الكلى شبه مستقرة خلال الفترة ويمكن القول مؤشر التمويل الودائع عكس مدى اعتماد المصارف على الودائع فى التمويل المصرفي ، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصارف نحو تمويل التنمية الاقتصادية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اعتماد التمويل المصرفي على الودائع بدرجة أساسية. بل ويزداد الأمر تعقيداً إذا علم أن الودائع الجارية تشكل النسبة الغالبة من هيكل الودائع بالقطاع المصرفي السوداني مما يعني أنها ليست مستقرة لأنه من المتوقع على المصرف الإيفاء بها عند الطلب وبالتالي فان توجيه التمويل وفقاً لذلك يستهدف التمويل قصير الأجل ، ومن المتعارف عليه أن هذا النوع لا يخدم التنمية الاقتصادية. ،وقد بلغ متوسط اجمالى الكلى الى اجمالى الودائع المصرفية فى المتوسط 20.8% خلال الفترة.

شكل رقم (6/3/2)

التمويل المصرفي حسب القطاعات منسوباً إلى اجمالى الودائع المصرفية

2015-2005 خلال الفترة



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزى والبيانات المراجعة 2015-2005م

جدول رقم (7/3/2)

التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2005-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المصارف / العام
4758277	3428033	2434128	1866899	1622039	1356590	1246091	1065270	966115	832980	687214	اجمالي الناتج المحلي الاجمالي
619914	327353	350139	1465237	1068430	1193425	107070	861696	652925	466927	285556	اجمالي تمويل قطاع الزراعة
13.0	9.5	14.4	78.5	65.9	88.0	8.6	80.9	67.6	56.1	41.6	الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي
2121395	318426	226474	1260214	1063116	1009084	1056240	1146867	610028	796502	300894	اجمالي تمويل قطاع الصناعة
44.6	9.3	9.3	67.5	65.5	74.4	84.8	107.7	63.1	95.6	43.8	الصناعي إلى الناتج المحلي الاجمالي
43006	31977	96471	100291	1144386	773218	11791	80942	98955	108907	8850	اجمالي تمويل قطاع التنمية الاجتماعية
0.9	0.9	4.0	5.4	70.6	57.0	0.9	7.6	10.2	13.1	1.3	التنمية إلى الناتج المحلي الاجمالي
1164067	82369	132905	100194	98579	106397	84383	84241	100864	92795	254515	اجمالي تمويل التجارة المحلية
24.5	2.4	5.5	5.4	6.1	7.8	6.8	7.9	10.4	11.1	37.0	التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي
427951	959682	163255	15004	16531	17714	15241	13292	21027	14364	9029	اجمالي تمويل قطاع اخرى
9.0	28.0	6.7	0.8	1.0	1.3	1.2	1.2	2.2	1.7	1.3	اخرى إلى الناتج المحلي الاجمالي
72032019	6591836	10650086	24102837	23329187	22107437	15659786	14682184	12587673	10395714	6953683	اجمالي التمويل الكلي
6.6	52.0	22.9	7.7	7.0	6.1	8.0	7.3	7.7	8.0	9.9	الناتج المحلي الاجمالي /اجمالي التمويل الكلي

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وبيانات مجمعة داخلية غير منشورة 2005-2015م

من الجدول رقم (7/3/2) يمكن ملاحظة الآتي:

(1) تراوحت تمويل ودائع القطاع الزراعي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2005-2015 ما بين 8.6-88.0% ويلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي المحلي، كما ان وجود التمويل الكافي خلال الفترة ساهم في زيادة نسب القطاع في الناتج المحلي اضافة الى إدخال الآليات الزراعية كما هو مطلوب في العملية الزراعية الإنتاجية. وزيادة الجهد المبذول من الدولة في تأهيل شبكات الطرق الخاصة بالمشاريع الزراعي، وقد بلغ متوسط اجمالي تمويل القطاع الزراعي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط 47.6% خلال الفترة.

(2) سجلت نسب تمويل القطاع الصناعي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المشار اليها ما بين 9.3-107.7% ويلاحظ ان القطاع الصناعي قد سجل اعلى نسب مساهمة من القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ويمكن القول بان ارتفاع نسب مساهمة القطاع الصناعي السوداني في إجمالي الناتج المحلي بجذب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية لتحقيق تنمية صناعية بقدرة تنافسية عالية، وتطبيق متطلبات جودة الإنتاج الصناعي من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ الملائم للصناعة وتعزيز التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي بتطوير الصناعات التحويلية، وقد

بلغ متوسط اجمالي تمويل القطاع الصناعى الى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط 60.5% خلال الفترة.

(3) تراوحت نسب تمويل قطاع التنمية الاجتماعية الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 2005-2015 ما بين 0.9-70.6% ويلاحظ ان قطاع التنمية الاجتماعية قد سجل نسب مساهمة متفاوتة خلال الفترة وذلك لان التركيز على اولويات التنمية الاجتماعية من خلال المشروعات الاستراتيجية مثل البترول والكهرباء ومخرجات برامج الاصلاح الاقتصادى لوضع سياسات لعكس نمو الناتج المحلى على المجتمع فى زيادة عدالة توزيع الثروات والانفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية، وقد بلغ متوسط اجمالى تمويل قطاع التنمية الاجتماعية الى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط 15.6% خلال الفترة.

(4) سجلت نسب تمويل قطاع التجارة المحلية الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة المشار اليها ما بين 2.4-37.0% ويلاحظ ان قطاع التجارة المحلية قد سجل اعلى نسبة مساهمة منسوبا الى الناتج المحلى الاجمالى فى العام 2005 بلغت 37.0% وادنى نسبة سجلت فى العام 2014م ويمكن القول بان تمويل قطاع التجارة المحلية الى اجمالى الانتاج المحلى الاجمالى أن التجارة المحلية حسب النشرات الإحصائية قد انخفضت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى فى معظم الأنشطة الاقتصادية التجارية ومنها نشاط تجارة الجملة والتجزئة بالأسعار الجارية، وقد بلغ متوسط اجمالى تمويل قطاع التجارة المحلية الى الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط 11.4% خلال الفترة.

(5) بلغت نسب تمويل اخرى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة المشار اليها ما بين 0.8-28.0% ويلاحظ ان مساهمة اخرى فى الناتج المحلى الاجمالى سجلت اعلى نسبة مساهمة كانت فى العام 2014 بلغت 28.0% وادنى نسبة مساهمة كانت فى العام 2012م، وقد بلغ متوسط اجمالى تمويل قطاع اخرى الى الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط 4.9% خلال الفترة.

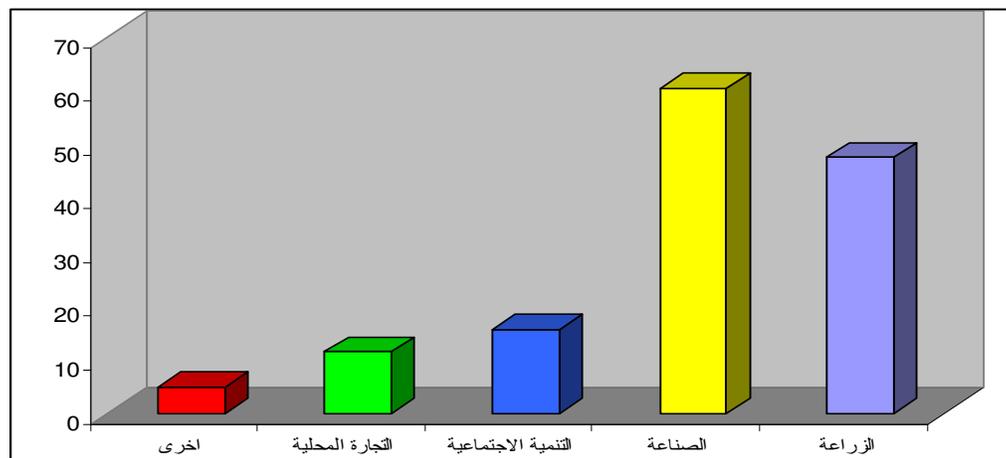
(6) تراوحت نسب التمويل الكلى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة المشار اليها ما بين 6.1-52.0% ويلاحظ ان نسب مساهمة تمويل القطاعات الى الناتج المحلى الاجمالى شبه مستقرة خلال الفترة ويمكن القول تزايد الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 2005-2015 حيث ساهمت القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالنسبة الأكبر فى توليد الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 13% سنويا من اجمالى الناتج المحلى. ويمثل قطاع الصناعة التحويلية بين القطاعات الفرعية النسبة الأكبر فى توليد الناتج المحلى بنسبة وارتفاع مساهمة

القطاع الخاص في الناتج المحلي وبالتالي زيادة الاستثمارات، وقد بلغ متوسط اجمالي الكلى الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط 13.0% خلال الفترة.

شكل رقم (7/3/2)

التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2015-2005



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزي والبيانات المجمعّة 2015-2005م

حجم التمويل المتعثر القطاعات الاقتصادية:

جدول رقم (8/3/2)

حجم التمويل المتعثر القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2005

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الاجمالي
الزراعي	410770	13075	295822	320618	371543	262897	415881	884678	785461	239708	70610	7016459
الصناعي	74032	109138	150052	182318	254850	260801	226779	564902	500179	358691	41316	4947694
صادر	78394	660561	430615	450810	487417	488775	149493	879804	592097	117316	21005	6877504
التنقل والتخزين	30858	15233	80124	210014	385580	273976	475438	400543	472233	183165	103608	5107559
تجارى	217217	62133	763641	775512	795912	700490	665833	886446	908877	65695	1215172	12845365
لحرفيين والمهنيين	18445	102326	24511	39675	48523	17484	20757	27119	30416	710885	440123	2696946
لخضى	16720	108514	146525	173410	180607	110475	129889	238647	273192	94900	10065	2570029
السر المنتجة	34403	72945	10825	12913	14545	12875	30647	25415	56277	282444	220861	1331027
اخرى	127148	156581	902316	262010	281404	1533544	1508107	501064	422938	436848	266408	11354768
لمجموع	58517	163583	2804431	2427280	2820381	3661317	3622824	4408118	4041670	482509	39319	46033367

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وبيانات مجمعة داخلية غير منشورة 2015-2005م

جدول رقم (9/3/2)

نسب التمويل المتعثر بالقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2015

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعي	5.9	0.2	4.2	4.6	5.3	3.7	5.9	12.6	11.2	3.4	1.0
الصناعي	1.5	2.2	3.0	3.7	5.2	5.3	4.6	11.4	10.1	7.2	0.8
الصادر	1.1	9.6	6.3	6.6	7.1	7.1	2.2	12.8	8.6	1.7	0.3
النقل والتخزين	0.6	0.3	1.6	4.1	7.5	5.4	9.3	7.8	9.2	3.6	2.0
التجاري	1.7	0.5	5.9	6.0	6.2	5.5	5.2	6.9	7.1	0.5	9.5
الحرفيين والمهنيين	0.7	3.8	0.9	1.5	1.8	0.6	0.8	1.0	1.1	26.4	16.3
الخدمي	0.7	4.2	5.7	6.7	7.0	4.3	5.1	9.3	10.6	3.7	0.4
الاسر المنتجة	2.6	5.5	0.8	1.0	1.1	1.0	2.3	1.9	4.2	21.2	16.6
اخرى	1.1	1.4	7.9	2.3	2.5	13.5	13.3	4.4	3.7	3.8	2.3

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزي والبيانات المبيعة 2005-2015م

من الجدولين رقم (8/3/2) و(9/3/2) يلاحظ الاتى:-

- (1) تراوحت نسبة التعثر لتمويل القطاع الزراعي بالجهاز المصرفي خلال الفترة 2005-2015 ما بين 1% - 12.6% وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 14% وهي نسبة مرتفعة، بينما بلغ في المتوسط خلال الفترة نسبة 9.7% من اجمالي تعثر القطاعات.
- (2) بلغت نسبة التعثر لتمويل القطاع الصناعي بالجهاز المصرفي خلال الفترة 2005-2015 ما بين 0.8% - 10.1% كما هو الحال بالنسبة للقطاع الزراعي وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 9% وهي نسبة متوسطة، بينما بلغ في المتوسط خلال الفترة نسبة 9.9% من اجمالي تعثر القطاعات.
- (3) تراوحت نسبة التعثر لتمويل لقطاع الصادر خلال الفترة 2005-2015 ما بين 1% - 25% وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 15% وهي نسبة مرتفعة، بينما بلغ في المتوسط خلال الفترة نسبة 10.6% من اجمالي تعثر القطاعات ويلاحظ ان نسب التعثر في هذا القطاع مرتفعة وذلك لقيام البنك بتمويله بمبالغ كبيرة وعدم وجود ضمانات كثيرة.
- (4) بلغت نسبة التعثر في قطاع النقل والتخزين ما بين 1% - 21% وظل قطاع النقل والتخزين يحظى بتمويل اقل من القطاعات الأخرى في الجهاز المصرفي وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 10% وهي نسبة متوسطة، بينما بلغ في المتوسط خلال الفترة نسبة 8.8% من اجمالي تعثر القطاعات.
- (5) سجلت نسبة التعثر للقطاع التجاري خلال الفترة 2005-2015م ما بين 1% الى 16% وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 23% وهي نسبة مرتفعة، بينما بلغ في المتوسط خلال الفترة نسبة 9.8% من اجمالي تعثر القطاعات.

(6) بلغت نسبة التعثر في قطاع الحرفيين والمهنيين خلال الفترة المشار إليها ما بين 1%-23%، وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 1% وهي نسبة منخفضة وقد سجل القطاع في المتوسط نسبة 10% بالنسبة لتعثر القطاعات

(7) تراوحت نسبة التعثر للقطاع الخدمي خلال الفترة ما بين 0%-22%، مع ملاحظة انه لم يكن هناك تعثر في بداية الاعوام وذلك لعدم منح تمويل للقطاع المصرفي وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 5% وهي نسبة متوسطة، بينما بلغ في المتوسط خلال الفترة نسبة 10% من اجمالي تعثر القطاعات.

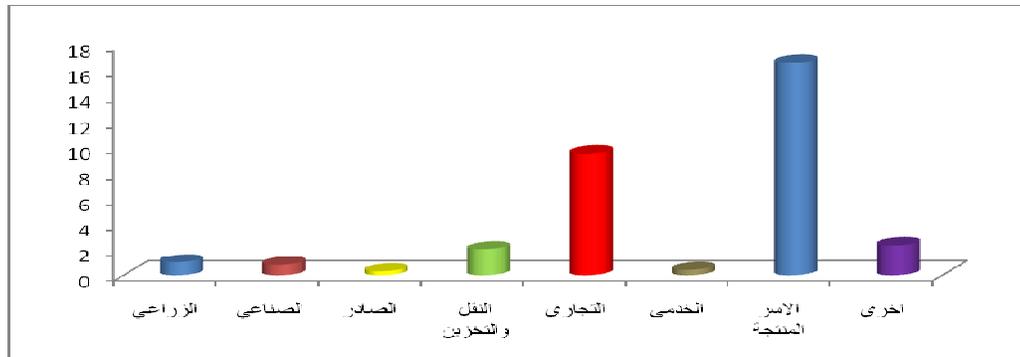
(8) بلغت نسبة التعثر لقطاع الأسر المنتجة خلال الفترة المشار إليها ما بين 1%-33%، وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 1% كما هو الحال بالنسبة لقطاع الحرفيين والمهنيين وهي نسبة منخفضة وقد سجل القطاع في المتوسط نسبة 9.1% بالنسبة لتعثر القطاعات.

(9) تراوحت نسبة التعثر لتمويل لقطاع اخرى بالجهاز المصرفي خلال الفترة 2005-2015 ما بين 0% - 28% وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 23% وهي نسبة مرتفعة، بينما بلغ في المتوسط خلال الفترة نسبة 8.8% من اجمالي تعثر القطاعات.

(10) بلغت نسبة اجمالي تعثر القطاعات ما بين 9% - 177% وظلت بعض القطاعات تسجل نسباً مرتفعة واخرى ثابتة وقد سجل تعثر القطاع من اجمالي التعثر نسبة 100% وهي نسبة مرتفعة جداً، بينما بلغ في المتوسط خلال الفترة نسبة 85.9% من اجمالي حجم تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويرى الباحث ان تعثر القطاعات الاقتصادية يشكل خطر حقيقي ويؤدي الى نتائج وآثار وإفرازات معقدة التركيب، ليس فقط على الجهاز المصرفي، بل على الدولة جميعها، لتأثير التعثر على النشاط الإقتصادي بشكل عام ليس فقط في الحاضر، لكن أيضاً وبشكل أكثر خطورة على المستقبل، وبما يحدثه من عدم إستقرار وتقويض لبنيان الثقة في البنوك بل وإمتدادها أيضاً إلى باقي عناصر وأجزاء ووحدات الجهاز المصرفي بكامله.

شكل رقم (8/3/2)



جدول رقم (10/3/2)

نسب التمويل المتعثر بالمصارف محل الدراسة خلال الفترة 2005-2015

البنك / العام	حجم التعثر	حجم التعثر الى اجمالى تعثر المصارف محل الدراسة	تعثر المصارف الى اجمالى التعثر الكلى
المصارف المتخصصة	58421587	54.7	19.7
المصارف التجارية	41242042	38.6	13.9
المصارف الأجنبية	7054650	6.6	2.4
إجمالي تمويل التعثر للمصارف محل الدراسة	106718279	100	
اجمالى التعثر الكلى	296879662	35.9	

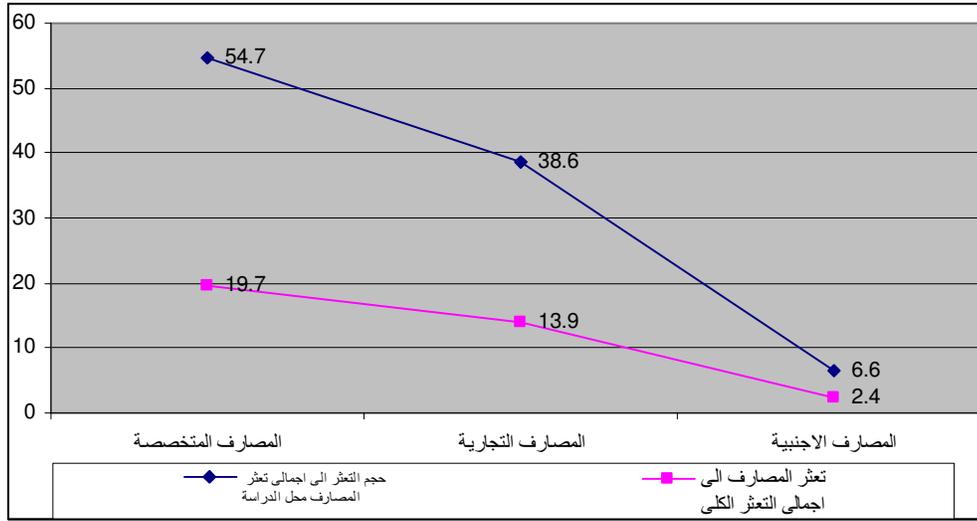
المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزي والبيانات المجمعة 2005-2015م

(1) تراوحت نسب التعثر فى المصارف محل الدراسة خلال الفترة 2005-2015م ما بين 6.6-54.7% اما نسب التعثر لاجمالى التعثر الكلى فقد تراوحت ما بين 2.4-19.7% وقد سجلت المصارف المتخصصة اعلى نسب تعثر مقارنة بالمصارف التجارية والأجنبية بينما بلغت نسبة التعثر الكلية للمصارف محل الدراسة 35.9% وهى نسبة مرتفعة ويعزى ذلك الى ان انخفاض اعتماد البنوك المتخصصة على المنح والمساعدات الدولية، إضافة الى التزامها بمتطلبات اتفاقيات بازل 2 وتحول البنوك المتخصصة إلى الصيرفة الشاملة سريعا وإعادة هيكلة تلك البنوك لتواكب البنوك التجارية وتوقف الدعم من الوزارات المختصة إلى جانب تنويع الاستثمارات مرور بأزمات القطاع المصرفى. اما تعثر المصارف الأجنبية فلم يتجاوز 7% وذلك بسبب ابتعاد هذه المصارف عن التمويل طويل الاجل بالاضافة الى تركيزها على الاستثمارات فى الاوراق المالية والاعتمادات المستندية وكبار العملاء والشركات ذات المقدرة المالية العالية .

مهددات عديدة واجهت المصارف التي تمول المشروعات الاستثمارية والانتاجية ما يعود ليها بأرباح ومقدرتها على البقاء، فكل المؤشرات تشير الى اقتراب المصارف الانهيار المالي ويرجع السبب الرئيس في ذلك الأمر الى عدم التزام الحكومة بسداد مديونياتها الأمر الذي يحدث التعثر والعجز الواضح بالمصارف، وتعتمد الحكومة اعتمادا كليا على تلك المصارف في تمويل مشروعاتها القومية في الوقت الذي لا تسمح فيه الموازنة العامة للدولة والسياسة النقدية للبنك المركزي أن تتجاوز نسبة استدانة الدولة من البنك المركزي 1% ما يؤثر على أداء المصارف تمويليا ويؤدي لعجزها عن تمويل القطاعات الإنتاجية ونجد أن أهم واجبات البنوك التجارية يتمثل في منح القروض وتمويل المشروعات المفيدة لدفع عجلة الاقتصاد وتنمية المجتمعات مع فتح فرص العمل، فزيادة حجم التعثر وتآكل رأس المال وعدم التزام الحكومة بسداد قيمة السندات المالية زاد من التعثر.

شكل رقم (9/3/2)

نسب التمويل المتمثل بالمصارف محل الدراسة خلال الفترة 2005-2015



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقارير بنك السودان المركزى والبيانات المجمعة 2005-2015م

الفصل الثالث

دور الاستثمارات المصرفية الاجنبية في تمويل القطاعات الانتاجية

المبحث الأول: اهمية ودر القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي والتنموي للاستثمارات المصرفية الاجنبية

المبحث الثالث: العقبات التي تواجه نشاط الاستثمارات المصرفية الاجنبية في السودان.

المبحث الأول

اهمية ودر القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية بما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الإستثمارات المختلفة ، وتعتبر المصارف إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في عملية التنمية الاقتصادية وتطويرها وتنمية قطاعات الاقتصاد القومي في العصر الحديث فهي كأداة من الأدوات الاقتصادية الاستثمارية تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية،⁽¹⁾ فالمصارف التجارية هي المؤسسات التي تتعامل في الدين أو التمويل حيث تحصل من العملاء وتدفع لهم فائدة ثم تقوم بإقراض هذه الودائع وتحصل على فائدة أعلى،⁽²⁾ ومن هذا الإطار يمكن التعرف بدقة على دور المصارف في التنمية من خلال وظائفها :

أ- الوظيفة الأولى هي وظيفة نقدية حيث تقوم بقبول الودائع بأشكالها وأجالها المختلفة وجمع المدخرات من الأفراد والهيئات ، وهذه هي العملية الأساسية المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية وهي وظيفة ذات أثر بالغ في تنمية العادة الإدخارية وتوجيه المدخرات لدفع عجلة التنمية ولولاها لبقيت أموال كثيرة مكتنزة وعاطلة عن المساهمة في دفع الإنتاج والتنمية القومية ولحرمت التجارة والصناعة من التمويل اللازم لها فتتوقف حركاتها وتفشل مشروعاتها، فالمصارف تعتبر ملتقي عرض الأموال مع الطلب عليها بحيث تجمع بين أصحاب الفائض المالي وهم المدخرين وبين أصحاب العجز المالي وهم المستثمرين وحلقة الإتصال ما بين الفريقين، ومن هنا نجد أن المصارف توفر على أصحاب العجز الوقت والجهد وتقدم لهم رأس المال ليبدءوا فوراً في تنفيذ مشروعاتهم الإستثمارية.

ب- الوظيفة الثانية وهذه الوظيفة تسمى بالوظيفة التمويلية للمصارف وإن كان في العادة أن المصارف تقوم بتوظيف هذه المدخرات في القروض عن طريق (الفائدة) أو أوجه الإستثمارات الأخرى بدون علم أصحابها إما باعتبارها قروضاً للمصارف من المدخرين أو باعتبارها ودائع مآذون في إستغلالها عرفاً ، ولا يقتصر التمويل الذي تمنحه المصارف على الشكل المباشر في الإعتمادات وتسهيلات إنتمانية للأفراد والشركات الخاصة بل يتعدى ذلك إلى أشكال أخرى من التمويل الذي يقدم للهيئات الحكومية والقطاعات الإدارية الحكومية كوزارات المالية والخزانة وذلك بضمان ما تصدره هذه الإدارات من سندات. وهذا بالإضافة إلى ما تقوم به المصارف من خدمات مصرفية أخرى كتحويل الشيكات والكمبيالات وشراء الأوراق المالية وبيعها أو عمليات الإستيراد من الخارج إلى غير ذلك من الخدمات. وهذه

¹ - صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ط1 (القاهرة ، دار هيئة الكتاب ، 2003م) ص12

² - جلال جويبة القصاص ، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1(الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2011م) ص204

الخدمات المصرفية كلها تصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع هيئات الدولة وتطويرها ، وقد لعبت المصارف دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية في هذا العصر وخاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.⁽¹⁾

ثانياً: المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية

المصارف الإسلامية في الحقيقة هي مؤسسات مالية تستهدف تقديم (الربح الحلال) وتقديم حزمة من الخدمات للفرد والمجتمع وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية من ناحية السرعة والأداء والدقة في العمل ، وهي مؤسسات لا تكتفي فقط بالوساطة المالية بل تتعدى ذلك إلى العمل على إيجاد وخلق قنوات استثمارية وتجارية متعددة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.⁽²⁾ إن عملية إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في المجتمع توجب على الصارف الإسلامية السعي إلى إحداث تنمية حقيقية في جميع نواحي الحياة سواء كانت تنمية نفسية أو أخلاقية أو اقتصادية وليس ذلك بالمستحيل على المنهج الإسلامي ، فقد بدأ النبي صلي الله عليه وسلم عمله بعد وصوله إلى المدينة المنورة ببناء المسجد والسوق وذلك حتي تستكمل جميع جوانب التنمية الاقتصادية، لذلك أعتبرت المصارف الإسلامية الأداة الرئيسية لحشد المدخرات وإستخدامها في توفير السيولة النقدية لشتى الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة وفي تمويل المشروعات الإستثمارية بصفة خاصة ، مساهمة في إحداث تنمية شاملة ومتجددة في العالم الإسلامي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وهي بحكم صيغ تمويلها وعملياتها تسهم في تقليل ومعالجة التضخم لأنها تتجر بالنفود ولا تتجر في النفود. فالمصارف الإسلامية أياً كان شكلها هي مشروع للتنمية بالدرجة الأولى وأن معيار إلتزامها الإسلامي إنما يقاس بمدى إلتزامها بالضوابط الشرعية ودرجة إلتصالها وإنفصالها عن العملية التنموية والإنتاجية أي أن إستثمار الأموال في المصارف الإسلامية ينبغي أن يمر عبر القنوات التنموية ليصب في صالح المجتمع من ناحية وليعود ربحه على المستثمر والمودع من ناحية أخرى ، وبذلك يكون أصحاب المصلحة في المشروع الاقتصادي من وجهة النظر الإسلامية هم المستخلفين في المال، لذلك حرصت قوانين إنشاء المصارف الإسلامية على تأكيد مسؤوليتها التنموية ، فنصت المادة الأولى من إتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية (جدة) على أن هدف المصرف هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.⁽³⁾ وكما أن الأهداف الرئيسية التي تسعى المصارف الإسلامية إلى

¹ - كمال الدين صدقي ، البنوك وسياساتها المالية، ط2 (القاهرة ، دار النهضة العربية، د. س) ص6-7
² - صادق راشد حسين الشمري ، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية أنشطتها والتطلعات المستقبلية، ط1 (عمان ، دار اليازوري ، 2008م) ص12
³ - محمد إبراهيم أبو شادي ، البنوك الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية، ط1 (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000م) ص6-26

تحقيقها تساهم بصفة مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها إلى الأمام، فهي مصارف تسعى في حقيقة الأمر إلى تعظيم دالة متعددة الأهداف تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقيمية.⁽¹⁾

التمويل المصرفي للمشروعات و أهميته الاقتصادية :

إن المساهمة الأساسية للبنوك كعضو حيوي في الحياة الاقتصادية للمجتمعات هي منح التمويل البناء بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين ،وبما تحقق الرفاهية للمجتمع و نموه و ازدهاره ووظيفة منح التمويل تعتبر من أهم وأخطر وظائف البنوك، وذلك لأن الأموال التي تمنحها كتسهيلات ائتمانية ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين لذلك تقوم إدارة البنك برسم سياسته التمويلية بما يحقق له حسن سلامة استخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب وتقتضي السياسة الحكيمة لتوظيف الأموال الموائمة بين ودائع البنوك من ناحية واستخدامها لهذه الودائع من ناحية أخرى خاصة من حيث نوع وحجم وأجال الاستحقاق لكل منها و تعتمد البنوك على ذلك في إقراضها بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية القومية بالإضافة إلى الأغراض التمويلية الأخرى.

ويضاف إلى ذلك أن البنوك منشآت تهدف إلى الربح و من الطبيعي أن أرباح البنوك تزداد كلما زادت القروض التي تمنحها غير أن هذه الحرية مقيدة في تحديد حجم قروضها لسببين: 1- موقف السيولة لدى البنوك حيث تلتزم من ناحية أمام المودعين في سحب ودائعهم في أي وقت ومن ناحية أخرى تلتزم أمام المقترضين بعدم رفض طلبات القروض السليمة بدعوى السيولة .

2- مدى ما يتوافر في القروض من ضمانات و ذلك لأهميتها و علاقتها المباشرة بالمركز المالي للبنك و سمعته و مدى مقدرته على تحقيق الربح هذا و توجد أصول و قواعد و أسس علمية متعارف عليها لإصدار قرار بالموافقة على منح التمويل من عدمه ، لتكون سياجا يصون أموال المودعين

1) التمويل المحلي ويشمل كافة المصادر المتاحة في القطاعين العام والخاص داخل الاقتصاد الوطني ومن أهم المصادر المحلية ما يلي:

أ) الأفراد من خلال الجهود المباشرة في الاستثمار ومن خلال عمليات التمويل بالأسهم والسندات والتبرعات والمدخرات وغيرها.

ب) المؤسسات الخاصة بمختلف أنواعها ومجالات عملها وسبل مساهمتها في جهود التنمية وتحويلها من خلال الاستثمار المباشر وعمليات الاقتراض وشراء الأسهم والسندات الحكومية

¹ - محمد الفقي ، الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية وأثره في عملية التنمية الاقتصادية، ط1 (القاهرة ، دار عالم الكتب ، 2010م

والمساهمة في رأس مال بعض المؤسسات المختلفة وغير ذلك من أشكال المساهمة المالية وغيرها بالإضافة إلى ذلك تواجد مؤسسات مختصة بالتمويل التنموي والاستثماري.

(ج) المؤسسات الحكومية بمختلف أشكالها ووظائفها تسهم في تمويل الجهود التنموية العامة والخاصة المترابطة.

(د) التمويل التعاوني: من خلال تجميع أفراد أو مؤسسات مالية أو غيرها من أجل تقديم تمويل مشترك لأغراض تنموية محددة مثلاً على ذلك الجمعيات التعاونية للاستهلاك أو الإسكان أو غيرها بالإضافة إلى التجمعات البنكية التي تقدم قروضاً مشتركة وكبيرة للحكومة في مجال تنموي محدد.

(2) التمويل الخارجي: ويشمل كافة مصادر التمويل التي تأتي من خارج الاقتصاد القومي ومن أهم مصادر التمويل الخارجي ما يلي:

(أ) الاستثمارات الخاصة الفردية أو المؤسسية.

(ب) المصادر الحكومية الثنائية أي بين الدولة وحكومة أخرى بشكل ثنائي وفقاً للاتفاق بينهما حول شروط التمويل المختلفة.

(ج) المؤسسات الإقليمية للتنمية والتعاون والتمويل في المجالات التخصصية والعديدة في المناطق المختلفة من العالم. ومن الأمثلة على ذلك الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة منظمات أوربية وأفريقية وأمريكية وآسيوية عديدة⁽¹⁾.

إن استمرار عمل البنوك و تقدمها يرتبط بقدرتها على التعامل مع كافة المتغيرات البيئية من كافة النواحي الاقتصادية والقانونية والفنية للاستعداد الكافي لها بتدبير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة و مواجهة تحديات المستقبل بتطوير العمل المصرفي سواء في أسلوب الأداء أو في الأدوات المصرفية حيث تداخلت التقنيات المختلفة مع إدارة العمل اليومي بالبنوك وإزاء هذا الزخم المتزايد والمتسارع من التطورات الاقتصادية وما يصاحبها من المشكلات الاقتصادية المعقدة و من أجل مواجهة طموحات التنمية يبرز دور البنوك و نجد أن الكثير من دول العالم المتطورة و التي في طور النمو أخذت بنظام البنوك المتخصصة وهو يهدف إلى إيجاد مؤسسات إنمائية تختص بدعم و تشجيع قطاع معين من قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم التسهيلات الإنمائية التي تساهم في نمو القطاع الاقتصادي المعني و زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهكذا أنشئت البنوك الصناعية لتمويل قطاع الصناعة والبنوك الزراعية لتمويل قطاع الزراعة و البنوك العقارية

(1) المرجع السابق، ص 127.

لتمويل القطاع العقاري و ذلك بجانب البنوك التجارية التي تبقى لتمارس دورها الهام في تمويل النشاط التجاري و تمويل رأس المال العام للزعم لبعض الأنشطة الأخرى .
تفاوت إمكانات ومهام البنوك المتخصصة من بلد إلى آخر وذلك يتحدد من خلال القدرات الاقتصادية لكل بلد والمهام المنوطة بالبنك المختص للقيام بها في مرحلة تنمية محددة وبشكل عام فإن البنوك المتخصصة تهتم بتمويل مشاريع القطاع الخاص حيث تقوم هذه البنوك بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تمتد الأسواق المحلية بالكثير من احتياجاتها الأساسية من السلع و الخدمات المختلفة .

تختلف طريقة وميكانيكية عمل البنوك المتخصصة من آليات عمل البنوك و مؤسسات التمويل التجارية فعادة ما تكون أسعار الفائدة في البنوك المتخصصة أقل من مثيلاتها بالبنوك التجارية كما إنها تمنح المقرض فترة سماح قد تتجاوز ثلاث سنوات حيث يغلب على عملياتها التمويلية طابع القروض طويلة الأجل و بتسهيلات ائتمانية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القطاع الاقتصادي و تنمية دوره التنموي بشكل عام .(1)

يلعب التمويل الصناعي دورا بارزا سواء على مستوى المشاريع الصناعية(تأمين الأموال متوسطة الأجل لتوفير التجهيزات الصناعية الثابتة أو داخل المؤسسات التمويلية) تحويل السيولة قصيرة الأجل إلى تمويل متوسط و طويل الأجل)أو على مستوى الاقتصاد القومي رفع المعدلات السنوية للتكوين المجمع لرأس المال الثابت و تنويع استخدامات الإنفاق القومي ويمكن أن يقوم بهذا التمويل البنك الصناعي والمؤسسات المماثلة مع ضرورة أن تؤدي اهتماما خاصا لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المحورين التاليين:

1- أن لا يتوقف دور البنك الصناعي والمؤسسات التمويلية الأخرى على النواحي التمويلية البحتة فقط بل يجب أن تقوم المبادرة بخلق و ترويج المشاريع الصناعية الجديدة و التي تتفق مع السياسات الصناعية للدولة كجزء من خطة التنمية الاقتصادية الشاملة هذا بالإضافة إلى متابعة التنفيذ الفني للمشاريع الممولة وذلك بغرض توفير فرص أكبر لنجاحها من جهة ولضمان استرداد مبالغ التمويل من جهة أخرى .

2- خلق بعض التدابير والحوافز التشجيعية لتمويل الاستثمارات في القطاع الصناعي، خاصة الصناعات الثقيلة والمتوسطة عبر تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة خاصة بالنسبة للصناعات ذات العائد المنخفض والتي تعتبر ضرورية للمجتمع الاقتصادي القومي مثل التي تقوم بإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات أو كالتالي تقوم بإدخال طريقة أو تطوير طريقة فنية أو تكنولوجية إنتاجية جديدة .أو تلك التي تقوم

(1) صلاح الدين السيسى ، مرجع سابق، ص : 17 ، 18

باستخدام مواد خام محلية بدلا من تصديرها بشكلها الخام أو إعمار مناطق جديد وإنه من الضروري رعاية قطاع الصناعات الصغيرة وتدريب و تأهيل العاملين به من أجل تفجير طاقاته الكامنة والتي ستسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني

الدور الاقتصادي والتنموي للاستثمارات المصرفية الأجنبية

اولاً: تطور حركة الاستثمار الاجنبي

ان التطورات السريعة في النشاط المصرفي والتي تتميز بتحرر الخدمات المصرفية وتطور استراتيجيات البنوك، أدى إلى ظهور كيانات جديدة للبنوك تقوم على أساس الاستثمار المباشر عبر مختلف البلدان في العالم، مما نتج عنها تطوراً كبيراً في حركة رؤوس الأموال والاندماج في الأسواق المالية على الصعيد العالمي. هذه التغيرات ليست وليدة الصدفة، بل يعود ذلك للدور الكبير الذي لعبته ظاهرة التدويل في تطوير الأنظمة المالية والمصرفية على حد سواء. وبما أن النظام المصرفي السوداني جزء لا يتجزء من النظام المصرفي العالمي، فهو يعتبر من أهم قنوات التمويل للاقتصاد الوطني. وقد كان الهدف من إنشائه تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتبعة في السودان. وطالما أن التمويل يعتبر عملية مهمة للنهوض بالاستثمار تسعى إلى النمو الاقتصادي، فإن سياسة التمويل تتوقف بدورها على الإمكانيات المالية والمادية المتوفرة.¹

ومن أجل القيام بتطوير عملية التمويل وتجديد السياسة التمويلية بإخضاعها إلى مقاييس عالمية تؤدي إلى ترسيخ فعاليتها في المجتمع، بالإضافة إلى درجة تقدمها بهدف الوصول لازدهار وتيرة التنمية وانتعاش الاقتصاد، بدأت سلسلة الإصلاحات الاقتصادية لذلك، التي مست النظام المصرفي بإعادة تنظيم الوظيفة المصرفية وفق مناهج اقتصادية شائعة في العالم حيث فتحت هذه الإصلاحات أبواب الاستثمار للبنوك الأجنبية في السودان قصد توسيع مصادر التمويل وتوابعها، مما تسمح للمتعاملين الإقتصاديين في الوطن حرية أكبر في اتاحة فرص الاختيار التي تناسب أنشطتهم الاقتصادية والإمكانيات المتاحة لديهم، لتلبية حاجاتهم المالية والنقدية حتى يتسنى لهم إشباعها²

يعتبر القطاع المصرفي دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر يقوي من دعائم إي دولة ويدافع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتمينة وقائمة على التخطيط العلمي والكفاءة والخبرة والثقة خاصة إذا استطاع هذا القطاع أن يساهم في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات.³

1 اتحاد العمل السوداني، ورقة تسهيل أداء الأعمال في السودان، العقبات ومقترحات الحلول اتحاد اصحاب العمل السوداني، 2013 معوقات الاستثمار في السودان، 2011 وزارة الاستثمار

2 محمد حسن اسماعيل، دور الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني (شركة أرباب)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009

³ مرجع سابق ص 15

أن المصارف والأستثمار صنوان متلازمان لصنع عملية النمو والتنمية على أساس مستدام خصوصاً وان القطاع المصرفي يشكل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الأستثمارية وفتح الأسواق إمام حركة التجارة والاستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحيوية لأن التجارة والاستثمار والمصارف تشكل الأقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطور والتعاون الاقتصادي.

شهدت السنوات السابقة زيادة في الاستثمار، ولا سيما الاستثمار المصرفي الأجنبي العديد من القطاعات الاقتصادية في السودان ، وعزز من ذلك وجود جهاز مصرفي متطور يعمل وفقاً لأحدث المعايير والممارسات الدولية.¹ ويبلغ عدد البنوك العاملة في السودان 38 بنكاً، فضلاً عن تمتعه بالمتانة والقوة المالية، وخاصة ما يتعلق منها بنسب السيولة والربحية والملاءة المالية، كما أن نسبة الإقراض إلى الودائع تصل في مجملها إلى 63 %، وهذا مؤشر يدل على دور البنوك في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة المستفيدة من التمويل والتي تتوزع على أرجاء السودان كافة، والمحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية وحاجة قطاع الشركات والمؤسسات والأفراد الى البنوك في توفير مصادر التمويل باستمرار، وما يزال هناك هامش واسع للبنوك في الإقراض طبقاً لهذه النسبة، كما أن البنوك في السودان لن تواجه أي مشاكل أو صعوبات في تطبيق متطلبات كفاية رأس المال في معيار بازل3 نتيجة ارتفاع نسب كفاية رأس المال لديها وتمتعها برأسمال كاف.²

وقد أثبتت البنوك قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة على ضوء نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات. كما أن للبنوك دوراً في مرحلة الازدهار والنمو الاقتصادي، فإن دورها يزداد أهمية وحاجة إليه في هذه الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني من حيث تبسيط إجراءات التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وعدم التشدد في شروط التمويل ولا سيما قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة الذي يعد المشغل الأكبر للأيدي العاملة، وهو بأمر الحاجة إلى التمويل وبالشروط المناسبة، وهذا ما تؤكد الحكومة باستمرار تجاه دور البنوك في إحداث التنمية وتحريك العجلة الاقتصادية وانعكاسها على خلق فرص العمل.³

لقد أدرك بنك السودان المركزي أهمية توفير التمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وأن نسبة التمويل الممنوحة لهذا القطاع ما تزال متواضعة، مما يؤكد

¹ سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1988م، ص 21.

² سعيد سعد مرطان -مدخل الفكر الاقتصادي في الإسلام، دار الرسالة، بيروت، 1986، ص 25، ط 1.

³ صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية أنشطتها والتطلعات المستقبلية، ط1 (عمان، دار اليازوري،

الحاجة إلى تعزيز قدرته على الوصول إلى التمويل المطلوب ضمن شروط إقراضية ملائمة، وعلى ضوء هذا الواقع.

قام بنك السودان المركزي بتعزيز دوره في دعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية بهدف حفز النمو الاقتصادي، فأولى أهمية اقتصادية خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث وفر برامج تمويل موجهة للصناعة المحلية، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، ولآجال تتواءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء. كذلك عمل بنك السودان المركزي على توفير خطوط ائتمان خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك العاملة في السودان.

كما أن العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية تقوم بتقديم تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومن المتوقع أن تشهد أنشطة هذه المؤسسات نموا ملحوظا في ضوء عزم بنك السودان المركزي على تنظيم ومراقبة أعمال هذه المؤسسات، حيث قام البنك بإعداد نظام للرقابة والإشراف على شركات التمويل تم إقراره من مجلس الوزراء الموقر بهدف الى تعزيز دور هذه الشركات في تمويل المشاريع التي لها دور حيوي في محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة، وتعزيز النمو الاقتصادي.¹

إن الخطوات التي خطاها السودان خلال الفترة الماضية ضمن خطته الإصلاحية ومنح الحوافز للمستثمرين في المناطق الصناعية المؤهلة ستمكن من تعزيز تجارة السودان كما ستساعد على دفع التجارة، وهنا أيضا يكمن دور البنوك في دعم وتشجيع الاستثمارات في هذا الاتجاه. كما أن زيادة استخدامات الطاقة المتجددة بإقامة مشاريع لإنتاج الكهرباء من طاقة الشمس وطاقة الرياح، وإطلاق الصناديق الاستثمارية، يتيح للبنوك فرصا لدعم هذه الأعمال والمشاركة فيها من باب التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص ويؤكد أهمية دور البنوك في تعزيز مصادر التمويل لهذه المشاريع.

إن دعم وتشجيع الاستثمار من قبل البنوك في إقامة مشاريع استثمارية أو دعم المشاريع القائمة وتطويرها وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ينعكس إيجابا على أوضاع الاقتصاد السوداني وقدراته على توليد فرص عمل جديدة واستحداث وظائف جديدة بشكل ملموس وتحسين مستويات الأجور ومعالجة الاختلالات والتفاوتات الاجتماعية، وتوسيع منظومة الحماية الاجتماعية للقوى العاملة.

لقد أقر مجلس الوزراء استراتيجية ترويج الاستثمار بهدف جذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والترويج للبيئة الاستثمارية والفرص المتاحة وتقديم التسهيلات للمستثمرين، وبناء

1 إدارة التخطيط والبحوث، برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بنك السودان المركزي، 2012م

قاعدة بيانات للمستثمرين المحليين والأجانب لتسهيل عملية التواصل معهم، وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة، وتطوير وجذب الاستثمارات في المناطق التنموية والحررة. وهذا الأمر يخلق فرصاً أمام البنوك لاستغلالها في دعم وتمويل هذه المشاريع الاستثمارية وزيادة النمو الاقتصادي في السودان. وفي ظل الظروف الإقليمية الصعبة والتي تتراجع فيها الاستثمارات، فإنه لا بد من تأكيد ضرورة تفعيل الاستثمارات المحلية والخارجية والعمل على إزالة وتخفيف معوقات الاستثمار.

وفي سبيل تنشيط الاستثمار في السوق المالي، فإن هناك دوراً يقع على البنوك في ذلك من خلال تبسيط إجراءات التمويل، والتخفيف من شروط التمويل لطلبات تمويل الأسهم، ممن تتوفر فيهم الملاءة المالية والجدارة التمويلية والضمانات المناسبة بما فيها ضمانات الأسهم وفق تقديرات مقبولة، سواء الطلبات المقدمة من الشركات، أو المؤسسات، أو الأفراد أو شركات الوساطة المالية العاملة في السوق المالي.

أما في مجال الاستثمار في العقارات وتنشيط سوقه، فقد كان هناك توجه سابق لدى البنوك من خلال جمعية البنوك لإنشاء شركة عقارية تسهم في رأسمالها البنوك من خلال محافظتها العقارية الموجودة لديها بحيث تنقل إلى الشركة، وبذلك تخفف البنوك من تكاليف إدارة هذه الاستثمارات وتجنب مخاطرها وتفرغها نحو الجوانب الأساسية لأعمالها وغاياتها وأهدافها في تنشيط سوق العقارات ورفده وتعزيزه.

إن استقرار القوانين، وتسريع البت في القضايا من قبل القضاء، والفصل في المسائل المستعجلة، وتوفير الوقت والجهد على المستثمرين، تلعب دوراً بارزاً في خلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة وآمنة، فالمستثمرون يتطلعون دائماً إلى القضاء في أي بلد يستثمرون فيه.

ثانياً: دور القطاع المصرفي في تعبئة الاستثمارات لأغراض التنمية.

أن القطاع المصرفي بحاجة إلى مواصلة عملية تطور بنيانها الداخلي على كافة الصعد الرأسمالية والبشرية والإدارية والتكنولوجية وأيضاً مواكبة معايير العمل المالي والمصرفي الدولي في كافة المجالات. أن عمليات إعادة هيكلة القطاع المصرفي في السودان التي بدأت طريق الاقتصاد الحر حديثاً هي مسألة في غاية الأهمية نظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه العمليات في تطوير القطاع المصرفي وتهيئته للاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني ولعب دوره المصرفي والاستثماري والاقتصادي المنشود. كما أن قيام البنك المركزي بمسؤولياته في ضمان هذا التحول المصرفي والمالي الهادف إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال وضع وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية المناسبة مع ضرورة توافر التنسيق التام بين السلطتين النقدية والمالية تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية العامة لأي

دولة لذا يجب التأكيد على أهمية توفير الاستقلالية للبنك المركزي في تأدية مهامه ومسؤولياته الوطنية ولا سيما المحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف والقطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي عموماً وخلق البيئة المناسبة لعملية النمو والتنمية ، وان السوق تواجه اليوم عدة تحديات مالية واقتصادية علماً أن البنك المركزي لا يوفر أي جهد في سبيل ترشيح وإرساء الاستقرار النقدي والاقتصادي وتطوير القطاع المصرفي ساعياً بأستمرار الى تحديث تطوير التشريعات النقدية والمصرفية وتطوير البنية التحتية المالية المحلية.¹

ثالثاً : تطوير الصناعة المصرفية لتشجيع الاستثمار.

أن النهضة الاستثمارية يجب الاتكفي بمراجعة وتحليل العوامل والاعتبارات المسؤولة عن ضعف حركة الاستثمار فقط وإنما ينبغي أن تراجع وتدرس الأسباب الكافية وراء تدني حصة السودان من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي لاتزيد على (1% - 2%) على أحسن تقدير كما أن تفعيل التعاون المصرفي لتحقيق الحجم المأمول من الاستثمارات الأجنبية من خلال عدة محاور منها :-²

1- تفعيل دور المصارف السودانية في دعم الاستثمار الاجنبي ومطالبتة بلعب دور رئيسي في مجال تمويل الاستثمارات المصرفية بشكل آخر أو باستخدام القروض المصرفية المجمعة أو من خلال مساهمتها بالملكية في الاستثمارات الأجنبية ذات الجدوى الاقتصادية .

2- تعميق أسواق المال بهدف حشد الموارد المالية طويلة الأجل وجذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث حالياً عن بيئة استثمارية جاذبة وأكثر أمناً علاوة على تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى السودان.

رابعاً: مناخ الاستثمار في السودان

أن الاقتصاد السوداني يحتاج الى استراتيجية للتنمية تركز على معايير الكلفة وحساباتها، فالمؤسسات الاقتصادية الحكومية منها والخاصة تحتاج الى الكفاءة لانجاح مشاريعها ، أن السودان يعتبر في الوقت الحاضر حالة متميزة للاستثمار على الرغم من وجود ارتباك في ذهنية المستثمر سببه الحالة الأمنية علماً أن دراسة عادلة لحالة السودان تؤكد أن (85%) من الرقعة الجغرافية للبلد هي في حالة أمنية مستقرة وتشكل مناخاً استثمارياً مثالياً للباحثين عن الاستثمار وبناء المشاريع، أن حجم الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لتحقيق

1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن ،2004، ص10
2 تقرير عن المشاكل والمعوقات التي تعترض مسار العملية الاستثمارية ورؤية للحلول، الخرطوم، الإدارة العامة للمعلومات والمشروعات بوزارة الاستثمار، دت.2008م

التنمية يتطلب جهداً تموالياً وتصنيعياً وتنفيذياً متعدد الاختصاص ولا يمكن أن يقتصر على مصدر دون الآخر ، أن السودان كما هو معروف بلد غني وجاذب للاستثمار بفضل كوادره العلمية والفنية وثروته الطبيعية والإجراءات الإدارية والتشريعات القانونية التي تكفل تسهيل عمليات الاستثمار وتجيز الدخول الى السوق السودانية وتتيح فرصاً متكافئة للاستثمارات العربية والأجنبية مع وجود آليات لتحويل ونقل العملة من وإلى السودان،ومن التشريعات القانونية التي صدرت بشأن الاستثمار هو قانون قيود الاستثمار رقم(33) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وينص على ما يلي*¹:

1 - يكون محظوراً على أي مصرف وبدون موافقة مسبقة من بنك السودان المركزي أن يستثمر في الأسهم أو سندات مرتبطة بأسهم أو أي مشروع وبمبلغ يتجاوز (20%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف وإلى المدى الذي يسبب فيه تحويل أية أسهم أو سندات مرتبطة بأسهم إلى المصرف في إطار عملياته المصرفية تجاوز حيازته لمثل هذه الحدود ، يقوم المصرف بالتصرف في مثل هذه الأسهم والسندات المرتبطة بأسهم حالما يصبح ذلك عملياً وليس بتاريخ ابعده من ذلك والذي قد يحدث فيه مثل هذا النوع من التصريف دون تحمل خسارة وفي أية حال وخلال سنتين من الحصول عليها على الأقل وبناءً على طلب المصرف يمكن تمديد هذه المدة لفترة قد تصل إلى سنة واحدة وبقرار من بنك السودان المركزي.

2 - يكون محظوراً على أي مصرف وباستثناء ما يتعلق بمنح قروض عقارية وفي إطار إدارة عملياته المصرفية ، امتلاك عقارات باستثناء العقارات الضرورية لأداء عملياته وإيواء موظفيه والعاملين فيه⁰ ولا يمنع هذا الشرط قيام المصرف بتأجير الحصة الزائدة من عقاره الذي يستخدمه لعملياته المصرفية شرط أن يحصل على موافقة مسبقة من بنك السودان المركزي ويحق للمصرف الذي تؤول إليه ملكية أي عقار وفي إطار عملياته المصرفية باستثناء القروض العقارية وفي اقرب وقت عملي ممكن وفي غضون عامين من حيازته له على اقل تقدير.²

3 - يكون محظوراً على المصرف أن يكتسب مساهمة في مصرف آخر او مؤسسة مالية دون الحصول أولاً على موافقة خطية مسبقة من بنك السودان المركزي دون الإيفاء بالشروط التي ينص عليها البنك المركزي السوداني.

4 - يكون محظوراً على أي مصرف أن يمتلك أسهماً في مصارف أخرى أو مؤسسات مالية دون الحصول على موافقة مسبقة من بنك السودان المركزي إذا كانت تلك الأسهم

¹ قانون الاستثمار الأجنبي للمصارف السودانية رقم(36) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة - القسم (14) - ص121.
² دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة الإفريقية 2009م

آلت الى المصرف كسداد لدين . وفي هذه الحالة يقوم المصرف ببيع الأسهم بأقصى سرعة عملية ممكنة وليس ابعد من تاريخ تصرفه بتلك الأسهم ودون تحمل خسارة في أية حال ، وفي غضون سنتين من حيازته لها كأقصى موعد الا إذا وافق بنك السودان المركزي على احتفاظ المصرف بتلك الأسهم .

5 - يكون محظوراً على أي مصرف أن يمتلك أوراقا مالية أو حصصاً في شركة مؤسسة خارج السودان دون الحصول أولاً على موافقة خطية مسبقة من بنك السودان المركزي باستثناء كون تلك الحصص او الأوراق المالية قد آلت إليه في إطار سداد ديونه.¹

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي في السودان فيلاحظ تطورا جديدا يختلف تماما عن السياسات السابقة فقد صدر قانون جديد للشركات أجاز تملك غير السوداني لكامل رأس المال وبشكل مباشر في الشركات المؤسسة حديثا ، كما صدر بشأن ذلك قانون جديد للاستثمار رقم(36) وقانون ضريبة الدخل وتخفيض الرسوم الجمركية كما وجاء في القسم(12) من قانون الاستثمار رقم(36) فيما يخص المعاملات الضريبية ويجوز للمدير الإداري أن يصدر أوامر أخرى بخصوص المعاملات الضريبية للدخل الناتج عن الاستثمار الأجنبي الذي يعاد استثماره في كيان تجاري في السودان. اما بخصوص معاملات المستثمرين الأجانب ما يلي:

1- يكون للمستثمر الأجنبي حق الاستثمار في استثمارات أجنبية في السودان بموجب شروط مؤاتية لا تكون دون الشروط المؤاتية على المستثمر السوداني ، الا إذا ورد في هذا الأمر ما ينص على خلاف ذلك.

2- لا تفرض القيود على حجم الاستثمار الأجنبي في الكيانات التجارية المستحدثة أو القائمة في السودان ما لم يرد في هذا الأمر نصا صريحا بخلاف ذلك.²

كما أن مناخ الاستثمار في العالم العربي لا يزال تشوبه عدة عراقيل ومعوقات على الصعيد التشريعي بالرغم من تواصل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتحرر التجاري الاستثماري والمالي وان السياسة النقدية والمالية في بعض الدول لا تتفق تماما مع أهداف السياسات الاقتصادية الأمر الذي يولد خلافا في بيئة الأعمال والاستثمار والبيئة الاقتصادية عموما.

¹ محمد إبراهيم أبو شادي ، البنوك الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية، ط1 (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000م) ص6- 26
² محمد عبد الحميد الفقي ، الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية وأثره في عملية التنمية الاقتصادية، ط1 (القاهرة ، دار عالم الكتب ، 2010م) ص125 - 129

خامسا: التحديات التي تواجه الاستثمار.

ان مشاكل الاقتصاد على صعيد عملية النمو والتنمية واستقطاب الاستثمار معروفة كما أن الحلول لهذه المشاكل معروفة أيضا لكن المشكلة الأساسية تكمن في التطبيق السليم والفعال لهذه الحلول أي أن هناك عمقا في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاستثمارية المالية التي تكفل عملية التنمية الصحيحة والاستقطاب الفعال للموارد المالية الداخلية والخارجية كما أن عدد من المشكلات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة في السودان ومن أبرزها (ضعف عملية النمو وعمليات الخصخصة وانتشار الفساد الإداري واشتداد تحديات المنافسة الخارجية وضعف التعاون الاقتصادي والمصرفي وضعف نشاط الإدماج المصرفي وانتشار حالات الديون المتعثرة وضعف المادة المصرفية في السودان.¹

أن إحداث تدفق تدريجي في الموارد المالية الخارجية الأجنبية الى السودان نظرا لحاجته الى استثمارات مباشرة وغير مباشرة في اقتصاده الذي يتطلع الى فرص أفضل للنمو والتنمية خلال الفترات القادمة، كما أن حجم السيولة المالية كبير مما يتيح فرص اقتصادية واستثمارية جذابة لذا تتوجه الموارد المالية الأجنبية الى الخارج.²

أن أهم التحديات التي تواجه القضايا الاستثمارية في السودان عولمة الاقتصاد والتجارة وبروز تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية كبرى بجانب الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعاملات رغم أن السودان زاخر بالفرص الاستثمارية لذا يجب أن تتوفر عدة عناصر لكي يدخل السودان الى دائرة الاستثمارات المصرفية الأجنبية وهي :-

- 1- التوجه نحو تأسيس وتطوير مؤسسات سودانية لتشجيع الاستثمار المصرفي الاجنبي.
- 2- بناء كيانات مصرفية قادرة على مجارات التكتلات المصرفية العالمية.
- 3- أن النهضة الاستثمارية تتطلب تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي وتنشيط التمويل المصرفي وتطبيق أنظمة استثمارية متماثلة أو منسجمة وتحسين بيئة المعلوماتية حول فرص الاستثمار في السودان وتأمين اكمال الأطر القضائية والقانونية المتخصصة للبت في المنازعات المرتبطة بالإعمال بسرعة الى جانب إزالة الحواجز التنظيمية المتصلة بأمور الشحن والنقل والقيود الإدارية والجمركية أيضا.

1 عاطف الديب، اعاده هيكله الاقتصاد وبرامج التنمية لدى الصناعة المصرفية لتشجيع الاستثمار، بيروت مجلة اتحاد المصارف العربية، 2005- ص23.
2 عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الجهاز المصرفي السوداني في خلق البيئة الاستثمارية المواتية وواقعه كقطاع جاذب للاستثمار، مجلة المصرفي، الخرطوم، العدد 37، سبتمبر 2005م

4- بالنسبة للمناخ الاستثماري في السودان فلا بد من حملة لتثقيف المواطنين وزيادة وعيهم الاقتصادي بهدف الخروج من حالة الفوضى السائدة حاليا في تناول الوضع الاقتصادي والمخاوف التي تثار في وجه الاستثمار الأجنبي.

5. تفعيل دور المصارف العربية السودانية في دعم الاستثمار الاجنبي من خلال المشاركة بشكل اكبر في برامج الخصخصة وتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية المشتركة وتوفير التمويل المباشر للمشاريع الأجنبية بشكل أنفرادي أو باستخدام صيغ القروض المصرفية المجتمعة أو من خلال مساهمتها بالملكية في المشاريع الأجنبية ذات الجدوى الاقتصادية .

7- تنشيط حركة الاستثمار بأجراء المزيد من التطوير والتحديث في الأجهزة المصرفية المحلية سواء في مجالات التشريعات أو السياسات أو الأدوات ومواكبة التطورات المؤسسية والمستجدات التقنية العالمية في هذا الشأن الأمر الذي من شأنه التصدي لتحدي عدم كفاية التمويل المصرفي لتلبية الاحتياجات المطلوبة سواء من حيث حجمه أو شكله. وتجدر الإشارة أن أهم ما اكتسبه الاقتصاد السوداني علاوة على زيادة إنتاج السلع والخدمات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي:

أ. نقل وتوطين التقنية.

ب. الاستفادة من الخبرات الأجنبية.

ج. تطوير مهارات العمال من خلال رفع كفاءة وقدرات العمالة السودانية الوطنية.

د. فتح قنوات التسويق والتصدير.

هـ. الاكتفاء من بعض السلع مثل الأسمنت والحديد وغيرها .

و. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وسد جزء من العجز في الميزان التجاري.

ز. المساهمة في تقليل النقص الحاد في الادخار القومي وتمويل عمليات التنمية والاستثمار.

ح. خلق روح المنافسة الشديدة داخل الأسواق الداخلية، وكذلك خلق فرص العمل للعمالة

ط. السودانية.

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول حرصا على الاستثمار في السودان وتأتي في الرتبة الثانية دولتي الصين وتركيا، وذلك لما تتصفان به من تقدم عالي في مجالات التقنيات الحديثة وطرق وأساليب الإنتاج التميزة.¹ وقد حظي قطاعي الزراعة والصناعة بقسط جيد من التدفقات الرأسمالية في مجال الاستثمارات الأجنبية بالسودان، كما حصل قطاع الخدمات على تدفقات جيدة أيضا، وقد أسهمت الاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو

¹ التقرير السنوي ، وزارة الاستثمار، السودان، 2011م.

الاقتصادي من 53% إلى 78% في عام 2010 وأسهمت هذه الزيادة في استقطاب المزيد من الوارد المالية.

و تغطية العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال قيم الصادرات البترولية والتي بلغت 85% من جملة عائدات الصادرات السودانية والتي تجاوزت 12 مليار دولار ثم يليه القطاع الخدمي بحجم تدفق فاق 2 مليار دولار، ثم يليه القطاع الصناعي بحجم تدفق حوالي 230 مليون دولار، ثم القطاع الزراعي بحجم تدفق 10 مليون دولار.

ومن خلال هذا الاستعراض التفصيلي الذي يشير إلى الأهمية النسبية لجاذبية القطاعات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية خاصة العربية والمتطلبات التنموية من حيث الإمكانيات المحلية والميزة النسبية في ذلك، يأتي القطاع الزراعي في مؤخرة قائمة الجاذبية الاستثمارية، وهي نسبة تستوجب التوقف عندها في دولة كالسودان يعول عليه كثيرة بأن يكون مساهمة رئيسية في غذاء سكان العالم بما له من إمكانات زراعية تؤهله لتحقيق ذلك.¹

كما أشار تقرير وزارة الاستثمار أن معظم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للسودان هي استثمارات عربية وآسيوية وقد تركز معظمها في قطاع البترول في شكل استثمارات مشتركة مع الدولة. كما أشار إلى وجود تباين في دوافع وحوافز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة طبقة التباين القطاعات الإنتاجية المستهدفة وجنسيات المستثمر الأجنبي، حيث وجد أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت نحو قطاعات الصناعات الاستراتيجية (البترول، الذهب) خاصة تلك القادمة من دول جنوب شرق آسيا كالصين، أما الاستثمارات العربية فقد تركزت في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، فهذه القطاعات ذات عائد سريع ومخاطرها غير عالية مقارنة بالقطاع الزراعي الذي يلاحظ ضعف التوجه إليه مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك المخاطرة العالية وصعوبة التمويل فيه وعائده غير السريع. كما أن الاستثمارات العربية بالقطاع الصناعي بولاية الخرطوم قد اتجهت معظمها إلى صناعة المواد الغذائية وأيضاً إلى المنتجات البلاستيكية والصناعات المعدنية والأدوات الكهربائية.

يلاحظ أنه وبالرغم من مساهمات الاستثمارات العربية في التنمية الاقتصادية في السودان إلا أن هذه الاستثمارات معظمها صورة متكررة من الاستثمارات الوطنية القائمة، وهذا يعني أنها لم تتسق مع أهداف التنمية للقطاع الصناعي المخطط لصناعات ذات تقنية متطورة وصناعات ذات توجه في الأساس للتصدير.

1 الفاتح محمد عثمان مختار، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية، مجلة المقصد، بنك التضامن الإسلامي السوداني، العدد (38)، مارس 2011م، ص 25

سادسا: إسهامات الاستثمارات الأجنبية في السودان.

أن السودان عانى كثيرة من العديد من المشكلات والمعوقات التي تحد من دخول الاستثمارات الأجنبية والتي من أهمها عدم وجود خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة التي يرغب السودان في أن يلجأ المستثمر الأجنبي إليها، وذلك وفقا لأولويات الدولة في استغلال مواردها، وما تحتاجه من استثمارات، وما تتطلبه من تنمية متوازنة، بالإضافة لضعف البنية التحتية، ونقص المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثمار، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في الكثير من ولايات السودان، فكل ذلك ساهم في أن تدفق الاستثمارات الأجنبية في السودان لم تكن بالمستوى المطلوب أو المأمول.¹ يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من أنه دون المستوى المأمول إلا أنه ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالاتي:

1. هناك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تحد من دخول الاستثمار الأجنبي إلى السودان، ومن أهم هذه المعوقات عدم وجود خارطة استثمارية تمثل دليل للمستثمر الأجنبي توضح فيها كل إمكانيات السودان الاستثمارية من موارد طبيعية ومناطق توافرها وبنيات أساسية من طرق وجسور وموانئ ومطارات وكل ما يحتاجه المستثمر من معينات تعينه على اتخاذ قراره الاستثماري، بالإضافة إلى غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة، وعدم وجود العمالة السودانية المدربة والمؤهلة تأهيلا فنية وتقنية أدى إلى احجام بعض المستثمرين من الاستثمار في السودان كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يمثل عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب للدخول والاستثمار في السودان.
2. ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فاعل في خلق فرص العمل للعمالة السودانية، بالإضافة إلى زيادة الدخل القومي.
3. تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان في قطاعات البترول والاتصالات والبنوك وقطاع صناعة السكر والإسمنت.

يرى الباحث ان من أهم ما أكتسبه الاقتصاد السوداني من الاستثمارات الأجنبية هي نقل وتوطين التقنية والاستفادة من الخبرات الأجنبية وتطوير مهارات العمالة السودانية وسد جزء من العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى المساهمة في تقليل النقص الحاد في الادخار القومي وتمويل عمليات التنمية والاستثمار فمعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت نحو قطاعات الصناعات الاستخراجية (البترول، الذهب) خاصة تلك القادمة من دول جنوب شرق

¹ محمد ناظم حنفي، الاصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، بدون دار نشر، 1992م

آسيا كالصين، أما الاستثمارات العربية فقد تركزت في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي ذات العوائد السريعة والمخاطر القليل.

المبحث الثالث

العقبات التي تواجه نشاط الاستثمارات المصرفية الأجنبية في السودان.

يتجه الاستثمار بشكل عام إلى الاقتصاديات التي توصف بأنها جاذبه له والتي تتمتع بعدد من المزايا تدفع بالمستثمرين إلى توجيه استثماراتهم إلى هذا البلد دون ذلك، إذ أن تراجع الحافز لدى المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى بلد معين يتوقف على عدد من المحددات أو العوائق التي تواجه هذه الاستثمارات فتحول دون جذبها (استثمارات أجنبية)، أو تؤدي إلى هروبها (استثمارات محلية)¹ ، وتتمثل هذه العوائق بالنسبة للاقتصاد السوداني في الآتي :

أولاً: عدم الاستقرار السياسي والأمني :

يعد الاستقرار السياسي والأمني احد المحددات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماري ، إذ أن تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم ، واستقرار الحكومات وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد تسهم في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار، وأن عدم الاستقرار السياسي والأمني يعد عائقاً أمام الاستثمارات، إذ يسهم بوجه خاص في هروب رؤوس الأموال المحلية وإلى تقييد الاستثمارات الأجنبية عن التدفق إلى الداخل ، أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمارات الخاصة وخصوصاً الاستثمار الأجنبي الخاص، وذلك لأنه يزيد من كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع أيضاً من كلفة النقل و يجزئ السوق ويفاقم التضخم، وعلى الرغم من أن مناطق السودان الجنوبية والشمالية تتمتع بقدر معقول من الاستقرار والأمن ، أي ضرورة استتباب الأمن في السودان بأكمله، لان قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر هي قرارات بعيدة المدى أي إنها ذات آجال طويلة ولذلك يهتم المستثمر ولا سيما المستثمر الأجنبي بالوضع السياسي والأمني العام في البلد وليس لأجزاء منه .

إن الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي يبحث عن البيئة المستقرة سياسياً ، فتراه يحجم عن الاستثمار في تلك البلدان التي تتعرض بين مدة وأخرى إلى انقلاب عسكري أو سياسي، لان ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغيير السياسة الاقتصادية ومنها النظرة إلى الاستثمار والقوانين والإجراءات وهذا بالطبع يضعف الحافز على الاستثمار ، فضلاً عن ذلك انتشار الجريمة وانعدام الأمن كل ذلك يشكل عائقاً أمام الاستثمار في البلد.²

وتشير إحدى الدراسات لصندوق النقد الدولي إلى وجود علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وظاهرة عدم الاستقرار السياسي، إذ تؤكد هذه الدراسة أن زيادة عدم الاستقرار السياسي والأمني تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي ، إذ يعد النمو الاقتصادي أحد العوامل البارزة والمؤثرة في الاستثمار التي تسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات وتوسيعها ، ومن هذا

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت، إصدارات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1989م، ص58
² الطيب أحمد المصطفى، الموارد البيئية والتنمية في السودان، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1998م ص 13

المنطلق أن عدم الاستقرار السياسي والأمني سوف يعوق أيضا وبشكل غير مباشر الاستثمار في البلد من خلال تراجع معدلات النمو التي تؤدي بدورها إلى تراجع مستويات الاستثمار .

يرى الباحث ان تمثل الظروف الأمنية والسياسية المستقرة من أهم العوامل المشجعة لحركة الرأس المال الاجنبي، وإنشاء المشروعات فلا يتمكن أي بلد من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً، وتلاشت مخاطرة المختلفة إلى حدها الأدنى. وتشهد الحياة السياسية في السودان استقراراً سياسياً يقوم على مجموعة من المرتكزات تشكل في مجموعها قوة داعمة لتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: ضعف القطاع الخاص :

ان القطاع الخاص ضعيف وغير منتظم على الرغم من اضطراره في فترات من تاريخه الاقتصادي بدور اكبر في الحياة الاقتصادية ، لقد هيمن القطاع الخاص في ظل ذلك على بعض الأنشطة ، حيث المنشآت الصغيرة والنشاط الفردي هو الغالب بمعنى أنه ما يزال بعيداً عن مزايا الإنتاج الكبير في الإدارة والتسويق والاستثمار واختيار التكنولوجيا ، فضلاً عن أنه يفنقر إلى المبادئ الحديثة للعمل والممارسات التجارية¹ .

ولقد عمدت الإدارة الاقتصادية للدولة في التسعينات إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص تجلى بشكل واضح في إصدار بعض القوانين التي فسحت المجال أمامه ليضطلع بدور أكبر في الحياة الاقتصادية في ظل الحصار الاقتصادي المفروض وقتها ومحاولة توفير القروض من خلال تأسيس صندوق التنمية الذي أسهم بتوفير رؤوس الأموال للقطاع الخاص المحلي ، إلا أن الوضع السائد في تلك الفترة وما عاناه الاقتصاد السوداني من مشكلات اقتصادية وسياسية تمثلت في زعزعة الأمن والاستقرار السياسي ، وشحة المواد الأولية وارتفاع تكاليفها فضلاً عن التضخم الذي أسهم بشكل كبير في تآكل رؤوس الأموال المحلية ، كل ذلك دفع القطاع الخاص إلى تحويل بعض رؤوس أمواله إلى خارج البلد بحثاً عن فرص أفضل للاستثمار .

وقد بلغت نسبة تكوين رأس المال الخاص بالنسبة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي 27.3% عام 1997 ، ثم ارتفعت في عام 1998 لتبلغ 38.3% ، وذلك بسبب سياسة الدولة وقتها والتي حاولت فيها تشجيع وجذب استثمارات القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) إلى داخل الاقتصاد من خلال إصدار القوانين الخاصة لتشجيعه وتأسيس لجنة الاستثمار التابعة إلى قسم الاستثمار في وزارة التخطيط التي تتولى مهمة مناقشة وتسهيل الإجراءات الخاصة

¹ إلياس غنطوس، بيئة العمل المناسبة لتنمية القطاع الخاص وخلق مناخ الاستثمار، بيروت، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربي، سنة 1994م ص ص 21، 22

بالمستثمرين في القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) وفي عام 1999 تراجعت هذه النسبة قليلاً لتصل إلى 38.1% واستمرت بالتراجع لتصل إلى 30.6% ، 28.3% ، 18.3% للأعوام 2000، 2001، 2002 على التوالي . ويعود سبب الانخفاض إلى تأزم الوضع السياسي بشكل كبير، إذ بلغت التهديدات الخارجية أوجها ، فضلاً عن مسألة ارتفاع المستوى العام للأسعار وبشكل متزايد مع دفع المستثمرين المحليين إلى التوقع باستمرار هذا الارتفاع وبالتالي هروب رؤوس الأموال الخاصة بالقطاع الخاص المحلي إلى خارج البلد حفاظاً على أموالهم، وكذلك ضعف البيئة الاستثمارية العامة وشيوع عدم الثقة في سياسات الدولة .¹

يرى الباحث ان اتجاه القطاع الخاص والتي تذبذبت بين مدة وأخرى بين تشجيع النشاط الخاص وتأميمه وسيطرة الدولة على القطاع المالي والمصرفي وعجز هذا القطاع عن تلبية حاجات القطاع الخاص لرأس المال وأداء دوره في تعبئة مدخرات الأفراد والمؤسسات وتحويلها إلى استثمارات في القطاعات الإنتاجية للقطاع الخاص.

وبعد سقوط نظام الحكم في السودان عام 1989 ، شهد الوضع السياسي والأمني والاقتصادي حالة من الإرباك والفوضى أسهمت هي الأخرى باستمرار انخفاض نسبة تكوين رأس المال الثابت الخاص إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الكلي ، على الرغم من التأكيد على إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في العملية الاقتصادية وفي تحريك الاقتصاد على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا إن نسبته استمرت بالانخفاض نظراً لضعف إمكاناته قياساً بالقطاع العام . وعلى الرغم من ذلك فقد نشط القطاع الخاص المحلي في السودان بشكل ملحوظ في قطاع التجارة ، إلا انه بشكل عام بقي ضعيفاً لاسيما في القطاعات الإنتاجية وغير قادر على تولي مسؤولية إدارة النشاط الاقتصادي الخاص بشكل فاعل ، مما يشكل إعاقة حقيقية للاستثمار ، إذ تتطلب العملية الاستثمارية وجود أفراد ومؤسسات وشركات لديها الخبرة الكافية والموارد المالية والتقنية اللازمة للدخول في عملية الاستثمار، وعليه فأن ضعف القطاع الخاص المحلي يشكل احد العوائق الرئيسية التي تواجه الاستثمار في السودان.²

ثالثاً : انخفاض كفاءة البنية التحتية :

يعاني الاقتصاد السوداني من تخلف واضح في البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والكهرباء والاتصالات وغيرها ، بسبب تأثرها بشكل كبير بالحروب التي مر بها السودان التي ألحقت أضراراً بالغة بالبنية التحتية ، قد شهدت تحسناً طفيفاً

¹ أنور عطية العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سنة 1987م ،ص 61

² الطيب أحمد المصطفى، الموارد البيئية والتنمية في السودان، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر، 1998م ص 25

لبعض البنى التحتية في أجزاء من السودان ولاسيما مناطق الجنوب ، كإنشاء الجسور وتعبيد الطرق وفتح المطارات وغيرها من المشاريع الأخرى ، وقد ساعد على ذلك الوضع المستقر في تلك المناطق .

بالرغم من ذلك التحسن النسبي البسيط إلا أن البنية التحتية ما تزال تعاني من التخلف والإهمال مثل قطاع الخدمات (كالماء والكهرباء) ،³ وما يعكسه ذلك من تراجع في مستوى القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي ، فبالنسبة لقطاع الكهرباء فقد كان إنتاج الطاقة الكهربائية 2.8% خلال عقد التسعينات ، وهو أقل من معدل نمو السكان ، في حين ازداد استهلاك الكهرباء بمعدل نمو سنوي قدره 8% تقريباً . وهذا يشير إلى انخفاض واضح في مستوى إنتاج الطاقة الكهربائية ، ويعود السبب في ذلك إلى الاعطال وعدم توفر المواد الأولية وقطع الغيار الضرورية للصيانة والخدمات ، بسبب الحصار الاقتصادي الذي أسهم في تعزيز هذه المشكلة . ونتيجة لذلك فقد تدنت مستويات الكفاءة الاستثمارية بشكل كبير ، كما بقيت معدلات التشغيل في محطات الكهرباء في مستوى متدنٍ لم يتجاوز الـ 25% من السعة المؤسسية بالرغم من زيادة الطاقة الكهربائية خلال السنوات الأربع التي تلت عام 2003¹

كما أسهم هبوط كفاءة الاستثمار في شبكات نقل الطاقة وشبكات التوزيع وعدم حصول تقدم تقني للمحطات الفرعية في تفاقم المشكلة ، وكذلك تباطؤ تنفيذ الأهداف الاستثمارية المحددة لقطاع الكهرباء في المدة التي أعقبت عام 2003 ، وذلك بسبب تفشي ظاهرة الفساد الإداري كان جزءاً من ظاهرة تدني نسب النمو في القطاعات المختلفة .

إن انخفاض مستوى كفاءة البنية الأساسية وبالأخص إنتاج الكهرباء في البلد سوف ينعكس سلباً على مجمل القطاعات الأخرى ، لا سيما القطاع الصناعي نظراً لحاجة المشاريع الماسة إلى وحدات الطاقة الكهربائية ، وبالنظر لضعف هذا القطاع وتدني مستوى التوزيع فيه ، وما نتج عن ذلك من تعدد فترات الانقطاع بالنسبة للتيار الكهربائي ، فإن ذلك دفع بالأفراد والمؤسسات وبالأخص القطاع الخاص إلى إيجاد البدائل من المولدات الكهربائية الخاصة التي يمكن لها أن تعوض النقص الحاصل في التيار الكهربائي التي تعتمد بشكل مباشر على توفير الوقود، وما يؤدي إليه ذلك من زيادة الكلفة للحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة ، والتي تنعكس بشكل مباشر على المشاريع الإنتاجية بشكل أساسي عن طريق رفع كلف الإنتاج، وبالتالي من الممكن القول إن انخفاض مستوى كفاءة البنية الأساسية يعد احد العوائق الرئيسية للاستثمار .

³ مبارك علي عثمان، عقد التنمية الضائع والإمكانات المهدورة في السودان، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، ط1، 1993م، ص143
¹ وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2000 - 2005م)، مرجع سابق، 2006م

رابعاً : ارتفاع مستوى التضخم :

يعد التضخم أحد المشكلات الرئيسية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد السوداني ، والتي من شأنها أن تعطل الأسعار مما يفقدها القدرة على التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات مما يشوه عملية تخصيص الموارد وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وأنها تلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ومن ذلك يمكن القول إن معدلات التضخم الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد السوداني تعد من العوامل التي تحول دون دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد السوداني والسبب في ذلك هو أن التضخم يحد من قدرة الشركات وأصحاب رؤوس الأموال عن التخطيط للعمل والإنتاج نظراً للاختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار ويتبع تلك الاختلالات صعوبات كبيرة في ما يتعلق بإمكان تلك الشركات في التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة ، وعليه فأن التضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات وبخاصة في المشاريع طويلة الأجل .

لقد شهد الاقتصاد السوداني ارتفاعاً في معدلات التضخم غير إن هذه المعدلات بلغت ذروتها في مدة الحصار الاقتصادي إذ كان للآثار النقدية التي خلفتها السياسة المالية في السودان وبالأخص سياسة التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد) نتائج كبيرة وسلبية على الاستقرار الاقتصادي ، إذ عمدت الدولة إلى توسيع الإنفاق لمواجهة متطلبات الحكومة واستمرار سياسة الدعم متزامنة مع نقص الموارد الأجنبية بسبب الحصار الاقتصادي ، مما دفع الحكومة إلى الاستمرار في سياسة التمويل بالعجز في ظل عجز الإيرادات عن تغطية النفقات ، فضلاً عن عجز السياسة النقدية عن التأثير الإيجابي في مستوى التمويل واتجاهه بالشكل الذي ينشط من عملية النمو ويحقق الاستقرار الاقتصادي ، وأدت حالة الاستمرار في هذه السياسة إلى الإخلال بعناصر التوازن في الاقتصاد الكلي حيث العجز المستمر في بنية العرض السلعي وتراجع القدرات الاستيرادية مما دفع السلطة المالية إلى إعادة التوازن عن طريق التضخم والذي ترتب عليه تدهور أسعار الصرف وارتفاع المستوى العام للأسعار .¹

إن تفاقم مشكلة التضخم في الاقتصاد السوداني نتجت عن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً وبالتالي انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق ،² وهذا يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج مما يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري للسلع غير النفطية والى تراجع حجم الإنتاج وإغلاق الكثير من المشاريع ، ومن ثم عزوف رؤوس الأموال المحلية عن الاستثمار في داخل البلد ، وتوجهها إلى الخارج للحفاظ على القيمة الحقيقية لرؤوس الأموال ، كما

1 محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، دمشق، المجلد 28، العدد 3، 2006م، ص 36

2 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص 72

يسهم التضخم من خلال ذلك في احجام المستثمرين الأجانب عن توجيه استثماراتهم إلى داخل البلد إذ تتضاءل فرص الربح في ظل سيادة التضخم.

خامساً : الفساد المالي والإداري :

تعود جذور الفساد في السودان إلى إعفاءات جمركية سخية ، وتعمق أكثر خلال المدة التي فرض فيها مجلس الأمن الدولي عقوبات على السودان أسهمت في استشراء حالة الفساد في الاقتصاد السوداني وفي ظل اتفاق النفط مقابل الغذاء ظهر الفساد بطابع دولي ، إذ تورط مسئولون وشركات ومنظمات بالفساد ، فضلاً عن ذلك شكل وجود النفط قناة مهمة لرفد عمليات الفساد الكبيرة ، إذ كانت بعض عمليات تصدير النفط تقوم على تهريبه بعيداً عن رقابة الأمم المتحدة ، فأوجدت تلك المدة عصابات التهريب التي تعاونت مع الدولة نفسها .

وقد أسهم ضعف الحكومة في تنمية الفساد في السودان فسياسة التعيين والترقية في القطاع العام لم تكن مرتبطة بمعايير الكفاءة والجدارة ، بل كانت مرتبطة غالباً بعلاقات الأفراد بالحزب الحاكم ورسخ ذلك الاتجاه المحاباة وإضعاف الرقابة المؤسسية ، وهكذا أسهم نظام الحكم في تنمية الفساد بمظاهره كافة سواء ما تعلق بقضايا بيع النفط وتهريبه أم قضايا الفساد التي ارتبطت بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) ، أو قضايا الفساد الأخرى في جهاز الدولة¹ ، الذي أدى وبشكل فاعل إلى إضعاف الدولة .

ويسهم الفساد الإداري والمالي في عرقلة قدوم الاستثمار الأجنبي نحو السودان ، وهذا ما أوضحتها منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في السودان الذي أظهر فيها السودان تقدماً ملحوظاً واحتل مرتبة متقدمة في قائمة الدول المشهورة بالفساد ، إذ احتل السودان المرتبة 129 عام 2004 حسب تقديرات منظمة الشفافية الدولية ، ارتفع عام 2006 إلى 161 ، وهذه إشارة واضحة إلى ارتفاع ظاهرة الفساد في الاقتصاد السوداني ، وقد ارتفعت درجة الفساد من 2.1 عام 2004 إلى 1.9 عام 2006 . وعليه فأن ذلك كله من شأنه إن يشكل عائقاً أمام المستثمرين نظراً لعدم الوضوح والشفافية في إبرام العقود وتحديد الفرص الاستثمارية، الأمر الذي يشجع عمليات التلاعب في إبرام الصفقات الاستثمارية، وعدم الالتزام بالقوانين الخاصة في ذلك المجال ، كما يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى زيادة الكلفة التي تنعكس بشكل مباشر على كل من المنتج والمستهلك على حدٍ سواء ، مما يسهم في تراجع الحافز لدى المستثمرين على الإقدام بعملية الاستثمار في البلد .

1 محمد نوري حامد، الاستثمار في السودان: المعوقات المختلفة وقانون الاستثمار لسنة 2003م، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة الاستثمار الأفريقي في السودان، الخرطوم، وزارة الاستثمار، ديسمبر 2004م.

سادساً : ضعف التشريعات المحفزة للاستثمار :

أصدرت في السودان العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وتشجيعه من خلال الإعفاءات الضريبية والرسوم ، إذ أصدرت عددا من القوانين المتعلقة بالاستثمار المحلي في مجال الصناعة ودعم المناطق الأقل تطوراً من حيث منح الإعفاءات والفوائد المصرفية أو منح القروض لقطاعات معينة ، وتتمثل أبرز هذه القوانين في صدور قانون الشركات رقم (21) وقانون الشركات رقم(22) لسنة 1997 والذي نظم العمل بالشركات العامة والخاصة مما أتاح المجال لتأسيس شركات الاستثمار المالي¹ . وقانون رقم (3) لسنة 1998 الذي نص على تأسيس هيئة لإدارة واستثمار المناطق الحرة في السودان تسمى الهيئة العامة للمناطق الحرة، التي تهدف إلى إدارة واستثمار المناطق الحرة عراقياً لخدمة الاقتصاد السوداني ، التي على أثرها تم إنشاء المناطق الحرة في خور الزبير في محافظة البصرة .

وفي عام 2002 صدر قانون الاستثمار العربي رقم (62) بموجب قرار مجلس قيادة الثورة في وقتها رقم (55) الذي كان يهدف إلى تشجيع الاستثمارات العربية للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية في السودان من خلال منح المستثمرين العرب دون غيرهم امتيازات وإعفاءات خاصة . أن الحكومة السودانية عمدت إلى تشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي ، غير إن سياستها تلك لم تتسم بالثبات ، إذ ألحقت تلك القوانين بإصدار قوانين أخرى تلغي بعضها وتكون بديلاً لبعضها الآخر ، غير أن القانون رقم(62) لسنة 2002 يعد قاعدة حقيقية لترسيخ فكرة الاستثمار الخاص في الاقتصاد السوداني ، وبالرغم من ذلك فأن المدة التي سبقت عام 2003 اتسمت بتعدد التشريعات الخاصة بالاستثمار وعدم ثباتها ، ولقد أدى ذلك إلى الإحساس بعدم استقرار البيئة التشريعية والقانونية وبالتالي عدم استقرار السوق والقوى العاملة فيه ، كما أدى إلى عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في المجال الصناعي والاتجاه إلى الاستثمار في قطاع الخدمات والتجارة والأنشطة المضاربية ، إذ لجأ الكثير من أصحاب المعامل إلى غلق معاملهم والتحول إلى السوق التجارية لتحقيق الربح السريع أو على الأقل الحفاظ على قيمة رأسمالهم في ضوء مستويات التضخم العالية التي سادت خلال السنوات الماضية .

وفي عام 2006 صدر قانون الاستثمار رقم (13) والذي يمثل خطوة مهمة في مجال جذب الاستثمار بما تضمنه من امتيازات وإعفاءات، وبالرغم من ذلك فأن هذا القانون يتضمن بعض نقاط الضعف التي شكلت عائقاً أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن بين نقاط الضعف هذه تبرز مسألة التحكيم وتوفير الضمانات ضد مشاريع التأمين، إذ أن القانون رقم

¹ محمد صقر وآخرون، مرجع سابق، ص 51

(13) لسنة 2006 لا يحتوي على ضمانات كافية لحماية المشاريع من التأميم خاصة مع وجود عبارة استثناء والتي ألحقت بضمانات في الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة التي تعطي القضاء السوداني الحق في البت في أحكام المصادرة والتأميم ، ومع غياب التحكيم الدولي فان ذلك من شأنه أن يضعف قدرة الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات على الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة إلى المستثمرين في الخارج وإبقاء المخاوف قائمة في طريق النهوض بالقطاع الخاص المحلي على عكس قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في كوردستان، وكذلك قانون الاستثمار العربي رقم (62) لسنة 2002 اللذين تضمننا الضمانات الكافية لذلك وبالتالي فان وجود الحوافز والتسهيلات المغرية لا يمكن لها أن تسهم في جذب الاستثمار ما لم يقترن ذلك بمسألة التحكيم الدولي التي يمكن لها إن توفر الضمان الكافي لشعور المستثمر بالثقة .

كما تضمنت المادة السابعة عشرة من الفصل الخامس الحق للمستثمر الأجنبي في تحديد المواد المستوردة واللازمة للمشروع المتولي إقامته ، مما يتيح الفرصة لاستغلال هذه الإعفاءات من الرسوم والضرائب لشمول بضائع مستوردة للبيع في السوق المحلية أو إعادة التصدير وليس الاستثمار ، بهدف الكسب الوافر من هذه الثغرات في القانون ، أو استيراد بضائع أكثر من حاجة المشروع الاستثماري والقيام بالمتاجرة بها في السوق المحلية وتحقيق أرباح كبيرة نتيجة إعفائها من الرسوم والضرائب .وعليه فان البيئة التشريعية والقانونية السودانية ما تزال بحاجة إلى تعديل وإعادة صياغة من أجل تحفيز الاستثمارات على التدفق إلى داخل البلد في ظل الضعف الذي يعاني منه قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006.

سابعاً: ضعف القطاع المالي:

يتكون القطاع المالي من المصارف وأسواق المال وقطاع التامين، إذ يحتل القطاع المالي بمكوناته الثلاثة دوراً مهماً في التوسط بين المدخرين والمستثمرين، ويقلل من كلف توفير المعلومات بين أطراف السوق. ويمثل التطور في السوق المالية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء لأنها تسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها عند توفر الموجودات، وأنها تسهل على المستثمر الخروج من السوق بأقل الخسائر.¹

ويتألف القطاع المالي في الاقتصاد السوداني من عدد من المصارف الحكومية بلغت 7 مصارف حتى عام 2007، وعدد فروعها 348 فرعاً ، فضلاً عن المصارف الخاصة التي يبلغ عددها 26 مصرفاً وعدد فروعها 201، يبلغ رأس مال الجهاز المصرفي 1.1 تريليون

¹ وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، أداء الاقتصاد السوداني مرجع سابق، 2006م

جنيه، ويعود معظمها وبنسبة 78.7% إلى القطاع المصرفي الأهلي، إلا أن مساهمته في التمويل الممنوح لا تتعدى 22.5%، في حين إن المصارف الحكومية مازالت مسؤولة عن منح 77.5% في التمويل الممنوح، مما يعني إن المصارف الأهلية هي ذات طبيعة متحفظة في منح التمويل على الرغم من ضخامة رؤوس الأموال وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل إلى أربعة أضعاف رؤوس أموالها.

استمر التوسع في التمويل الممنوح من قبل المصارف التجارية الامر الذي أدى إلى زيادة عرض النقد إلى جانب السحب المتزايد من العملات الأجنبية نتيجة تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية لتغطية نفقات الاستيرادات مع تزايد الإنفاق الاستهلاكي والاستيرادي وتهريب العملات بكل الإشكال الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية ومن ثم انخفاض قيمة العملة المحلية. وبالرغم من ذلك فأن القطاع المصرفي لم يضطلع بدوره المنشود في توفير التمويل للقطاع الخاص وبالأخص المصارف الأهلية التي تمتلك النسبة الأكبر من رؤوس الأموال في القطاع المصرفي، ويعود السبب في ذلك إلى ثقة جمهور المودعين والمقترضين بالمصارف الحكومية دون الأهلية بشكل خاص، الأمر الذي انعكس على تزايد التعامل مع هذه المصارف من حيث الإيداع والاقتراض، على الرغم من امتلاك المصارف الأهلية للنسبة الأكبر من رأس المال المصرفي وتركز منح التمويل إلى الدولة لتغطية نفقاتها على حساب القطاع الخاص. وكذلك صعوبات أخرى تتمثل في مسألة الضمان التي يجب توافرها للحصول على القروض التي تتركز في اغلبها بالعقارات، الأمر الذي يسهم في زيادة صعوبة الحصول على التمويل المطلوب للقطاع الخاص لتمويل عملية الاستثمار.

كما يتضمن القطاع المالي أيضا سوق الأوراق المالية هو سوق الخرطوم للأوراق المالية ويتمتع السوق بالشخصية المعنوية وبالاستقلال الإداري والمالي ويهدف إلى تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية نحو التعامل بها بما يكفل سلامة وصحة هذا التعامل وسهولته وسرعته ودقته لحماية الاقتصاد وتنظيم مهنة الوساطة في التعامل بالأوراق المالية وتنمية الادخار وتطوير الوعي الاستثماري عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية.

وقد أصدرت وزارة المالية في 1996 النظام الداخلي للسوق استنادا إلى الفقرة (ج) من البند الأول من المادة 26 من قانون السوق ويقتصر التداول فيه على حوالات الخزينة وجميع السندات الصادرة من الحكومة السودانية وأسهم وسندات الشركات المساهمة السودانية التي يقرر المجلس قبول التداول فيها.

إن سوق الخرطوم للأوراق المالية لم تسهم في توفير الدعم المالي للشركات والمؤسسات وبالأخص القطاع الخاص، ويعود السبب في ذلك إلى التقلبات التي حدثت في الاقتصاد السوداني من حصار اقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم كل ذلك أدى إلى تآكل رؤوس أموال الشركات التي دخلت السوق، مما دفع بالشركات في معظمها إلى الانسحاب من سوق الخرطوم للأوراق المالية، وسيطرة الدولة على السوق وعلى الشركات الخاصة والشركات المختلطة التي تحتفظ الدولة بما لا يقل عن 25% من أسهمها، وعدم ترك الأمور للكفاءات الخاصة وحركة السوق، فضلا عن التشوهات الكبيرة في الأسعار الداخلية وتفاقم مشكلة الفساد الإداري وفقدان الشفافية مع عدم الالتزام بالمواعيد السنوية لانعقاد الهيئات، واحتكار رؤوس الأموال وعدم وصول المعلومات إلى المستثمرين كافة أو وصولها بشكل خاطئ فضلا عن تطوير السلع المتداولة، إذ اقتصر التداول على أسهم الشركات وسندات الحكومة على عكس بعض الأسواق المالية التي يتم التداول فيها بالأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى. وعليه فإن القطاع المالي في السودان لم يزل دون المستوى المطلوب، وهو يفتقر إلى الكفاءة اللازمة والتي تمكنه من أن يؤدي دورا فاعلا في الاقتصاد السوداني من حيث تأثيراته في توفير التمويل اللازم والسيولة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ثامنا: إجراءات السياسة النقدية:

تميزت السياسة النقدية بتبعيتها للسياسة المالية، إذ هيمنت إجراءات السياسة المالية على قرارات بنك السودان المركزي في ظل ضعف السلطة وافتقاره للاستقلالية مما نتج عنه تفاقم معدلات التضخم بسبب زيادة عرض النقد بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. إذ وصلت إلى مستوى لا يمكن السيطرة عليه باستخدام الأدوات المالية والنقدية وتزامن ذلك مع فرض أسعار فائدة ثابتة على الاقتراض والإيداع، مما نتج عنه ظاهرة هروب الودائع من المصارف ليتم توظيفها في مجالات غير إنتاجية.¹

إن السياسة النقدية في السودان كانت مسايرة لمتطلبات التمويل بالعجز في الموازنة العامة من خلال آلية الربط بين التوسع في عرض النقد وتمويل عجز الموازنة، مما أحدث حالة غير مسبوقة في تاريخ السودان الاقتصادي تمثلت في حيازة بنك السودان المركزي وبقية الجهاز المصرفي على موجودات تمثلت بتراكم هائل في حوالات الخزينة (التي تمثل أساس الدين العام الداخلي) لتصبح مصدرا لتوسع الإصدار النقدي مؤكدة تبعية السلطة النقدية إلى تأثيرات السياسة المالية لخلق النقد الأساسي (المطلوبات) مقابل حيازة بنك السودان المركزي لتلك الموجودات المتركمة من أدوات الدين الحكومي والذي استحوذ على النصيب الأكبر من

1 عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الجهاز المصرفي السوداني في خلق البيئة الاستثمارية المواتية وواقعه كقطاع جاذب للاستثمار، مجلة المصرفي، الخرطوم، العدد 37، سبتمبر 2005م.

المحفظة الاستثمارية، وعليه ازداد عرض النقد الضيق، فيما ارتفع سعر صرف الجنيه السوداني إلى الدولار الأمريكي وهذا ادي بالنهاية إلى عزوف القطاع الخاص عن الاقتراض من المصارف التجارية، مما يعزز من مشكلة نقص التمويل التي يعاني منها القطاع الخاص، وبذلك تعد السياسة النقدية وإجراءاتها أحد العوائق المهمة أمام الاستثمار من خلال أثرها المباشر في المصارف.

تاسعا: السياسات التجارية²:

تتضمن السياسات التجارية سياسات الاستيراد والتصدير التي تتضمن تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز مثل القيود الكمية والحصص بالنسبة للاستيراد ، وإلغاء الحواجز الكمية والسعرية وتطبيق أحسن وسائل الترويج للصادرات . ونتيجة لانتهاج سياسة الباب المفتوح وفتح الحصار الاقتصادي عن السودان فقد تزايدت مستويات التجارة الخارجية. لقد أدى فتح الباب على مصراعيه إلى فتح السوق السودانية أمام السلع والمنتجات الأجنبية، وقد أدى هذا إلى انكماش وتدهور الإنتاج المحلي لجميع المنتجات الصناعية إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي أقل من 2% وهي أدنى أيضا من المعدل الذي يضمن توزيعا قطاعيا في الاقتصاد المحلي فضلا عن زيادة الصادرات إلا أن ذلك لم يؤد إلى إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الأجنبي، وان اتباع سياسات تحرير التجارة أدى إلى تطور حجم الاستهلاك وبشكل تصاعدي نتيجة لارتفاع مستويات الدخل مما انعكس سلبا على مستوى الادخار والاستثمار.

² الطيب أحمد المصطفى، الموارد البيئية والتنمية في السودان، مرجع سابق، ص 39

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : خلفية تاريخية للبنوك الأجنبية والبنوك محل الدراسة
المبحث الثاني : تحليل البيانات ومناقشة اختبار الفروض
المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

المبحث الأول

خلفية تاريخية للبنوك الأجنبية والبنوك محل الدراسة

أولاً: مفهوم ونشأة البنوك الأجنبية

شكلت البنوك الأجنبية بداية الجهاز المصرفي في السودان منذ العام 1903م وأن المستعمر أنشأ هذه البنوك لخدمة أراضه الخاصة التجارية والخدمية إستمر تطور البنوك الأجنبية في السودان إلى أن بلغ ستة بنوك في العام 1960م لها ثلاثين فرعاً في مختلف أقاليم البلاد. وكان هيكل البنوك الأجنبية في نهاية العام 1965م كما يلي :-⁽¹⁾

1- بنك باركليز .

2- البنك العثماني .

3- بنك مصر .

4- البنك الأثيوبي .

5- البنك العربي السوداني .

1- واصلت فروع البنوك الأجنبية عملها في البلاد إلى أن تم تأميم القطاع المصرفي في العام 1970م . ولم تتم إعادة النظر في قرار التأميم إلا في العام أواخر 1975م بعد أن أفرز القرار آثاراً سالبة على إقتصاد البلاد ، فصدر قانون في البلاد وكانت البداية ببنكي أبوظبي الوطني والاعتماد والتجارة الدولي وفي العام 1997م فتح فرع لسيتي بنك . وتواصل فتح الفروع الأجنبية ففي العام 1980م منح ترخيصاً لبنك جيب وبنك عمان ، وفي العام 1982م إنضم بنك الشرق الأوسط للركب وإستمرت هذه الفروع في العمل بالبلاد وكان أغلبها يعمل بفرع واحد في العاصمة وبعضها توسع في الأقاليم ذات العلاقات التجارية والإنتاجية وكان عدد الفروع يتأرجح بين الزيادة والنقصان لأسباب تجارية أو سياسية . وأحياناً ترى السلطات أن عدد البنوك كاف فتوقف التصديقات الجديدة كما حدث في النصف الثاني من العام 1985م.⁽²⁾

أن الهدف الآن من إنشاء البنوك الأجنبية في السودان هو الهدف الطبيعي من إنشاء أي استثمار مالي يرمي إلى تحقيق عائد على رأس المال تكون نسبته مقبولة لدى المستثمرين، خاصة إن هناك ميزة في السودان الآن وهي الاستثمار في الشهادات الحكومية التي إكتسبت شهرة وسمعة طيبة في عالم المال والاستثمار .

(1) عبد الحميد محمد جميل وآخرون ، مرجع سابق ، ص 28 .

(2) ادارة التخطيط والبحوث - هيكل الجهاز المصرفي - بنك السودان المركزي 2016م

شهدت الفترة الاخيرة دخول وافتتاح عدد من الفروع لبنوك أجنبية فى البلاد خاصة بعد تحسن مناخ الاستثمار، كما شهدت الفترة من عام 2005 وحتى الآن افتتاح عدد من فروع البنوك الأجنبية بالبلاد حيث لم ينحصر دخول هذه البنوك الأجنبية فى الشمال بل تم افتتاح عدد من الفروع الأجنبية فى الجنوب وفق النظام التقليدي خلاف ما هو متبع فى الشمال ويتوقع ان يتم افتتاح فروع جديدة بالجنوب فى الفترة المقبلة مع التوقعات بفتح عدد من البنوك الأجنبية العاملة فى الشمال فروع لها بالجنوب.

ولكن دخول هذه البنوك زاد من حدة المنافسة بين البنوك المحلية والأجنبية خاصة وان هذه الفروع دخلت برساميل كبيرة وأصبحت تسيطر على سوق العمل المصرفي بالبلاد ومن بين هذه البنوك (البنك السوداني المصري، والسودان والإمارات الذي اندمج في بنك الخرطوم، وبنك المال المتحد، وبنك بيبيلوس افريقيا، وبنك قطرالوطني وبنك السلام، وبنك الساحل والصحراء، وبنك الجزيرة السوداني الاردنى، والمصرف العربي، والمشرق النيل الازرق، وبنك عودة الاهلي.. الخ). كل هذه البنوك ظلت تقدم منتجات مصرفية جديدة وتسهم فى تمويل مشروعات التنمية والقطاع الخاص الى جانب تحريك جمود الاقتصاد .

ومع بداية الالفية الثالثة والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي زاد عدد المصارف التي تعمل فى ظل النظام المصرفي الإسلامي فى الشمال إذ تم انشاء عدد من المصارف المحلية والأجنبية المنشأ والتمويل فى البلاد منها بنك (نيما وبنك الصفا والفروع الخاصة بالبنوك الأجنبية بنك أبو ظبي الوطني وبنك المشرق الذى تم دمج فى بنك النيل الازرق وغيرها من المصارف)⁽¹⁾، ومع مباشرة العمل فى سوق الخرطوم للأوراق المالية لاعماله أصبحت المصارف من أول المؤسسات تسجيلاً فى السوق حيث صاحب ذلك اتجاه الدولة إلى العمل فى مجال الصناعات الاستخراجية مثل البترول مما إستدعى تغييراً كبيراً فى قوانين الاستثمار لتتماشى مع الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى البلاد، وصاحب ذلك ثورة فى الاتصالات التي تمثل الدعامة للمصارف لربط أنشطة المصارف فيما بينها وفروعها العاملة حيث تم افتتاح ودخول مصارف ذات تمويل أجنبي إلى السوق السوداني (كبنك بيبيلوس أفريقيا وبنك السلام ومصرف الساحل والصحراء وبنك المال المتحد والبنك السوداني المصري وبنك السودان الإمارات الذي تم دمج فى بنك الخرطوم وبنك قطرالوطني ودخل بنك الجزيرة السوداني واخيراً المصرف العربي السوداني الذي تم افتتاحه فى منتصف العام الحالي) وبذلك اصبح عدد المصارف العاملة فى السودان حالياً حوالي (30) مصرفاً من

(1) عبد الحميد محمد جميل وآخرون ، مرجع سابق ، ص 31 .

البنوك الأجنبية والوطنية⁽²⁾، في الشمال تعمل وفق النظام الإسلامي وتتقاسم وتتنافس هذه المصارف فيما بينها على السوق السوداني الواعد وانتشرت اعداد كبيرة من المصارف الوطنية والأجنبية رغم توجه بنك السودان المركزي إلى دمج المصارف التي تعمل برؤوس أموال ضعيفة مع بعضها البعض لتكون كيانات مصرفية ذات ملاءة مالية ومقدرة على التنافس مع المصارف الأجنبية ذات رؤوس الأموال الضخمة التي دخلت مؤخراً البلاد.

وبعد توقيع اتفاقية السلام وانفاذاً لبروتوكول قسمة الثروة بأن يكون هناك نظامان مصرفيان إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب وبعد ان تم إفتتاح بنك جنوب السودان للإشراف على النظام التقليدي بالجنوب وان يكون تابعاً مركزياً لرئاسة بنك السودان المركزي بالخرطوم منح تصاديق لاكثر من (4) بنوك معظم رؤوس اموالها من دول الجوار وبمشاركة حكومة الجنوب فى بعضها ويجري العمل حالياً لافتتاح عدد من الفروع برساميل عربية وافريقية .

ان تركيبة الجهاز المصرفي في فترة الاستعمار انحصرت في فروع البنوك الأجنبية المتمثلة في (البنك الأهلي المصري، بنك باركليز، البنك العثماني، بنك مصر، بنك كريدي ليونيه الفرنسي) وفي العام 1956 بعد الاستقلال تم تكوين لجنة العملة للاضطلاع بمهمة إصدار عملة سودانية موحدة تعكس التنوع الثقافي في السودان، كما تم افتتاح فرع للبنك العربي السوداني وفرع للبنك التجاري الأثيوبي في العام 1958 وفي ذات العام تحول فرع بنك كريدي ليونيه إلى شركة سودانية تحمل اسم بنك النيلين.

صاحب هذه الفترة أن تشكلت لجنة من خبراء أجانب للنظر في إمكانية قيام بنك مركزي في السودان والذي كانت مهامه موزعه على لجنة العملة والبنك الأهلي المصري بجانب وزارة المالية، وسبق وأن تم إنشاء بنك السودان ليعمل بنكاً مركزياً وذلك خلال العام 1959 وبأشر مهامه خلال العام 1960 وصاحب مباشرة بنك السودان لمهامه افتتاح أول بنك وطني هو البنك التجاري السوداني وخلال الفترة منذ الاستقلال وحتى الآن انتشرت البنوك الوطنية حتى بلغ عدد البنوك العاملة حتى الآن ما يقارب الثلاثين بنكاً، كما شهدت الفترة ما قبل العام 2000 انحسار عمل الفروع الأجنبية بالبلاد إلى أن عادت هذه البنوك مرة أخرى بقوة بعد العام 2005 حيث تم افتتاح اكثر من (7) بنوك أجنبية بالبلاد .⁽¹⁾

ويرى كثير من خبراء الاقتصاد أن دخول فروع البنوك الأجنبية زاد المنافسة، وان التنافس بين البنوك أمر مشروع لإحداث نقلة نوعية في العمل المصرفي لتتمكن البنوك من مواكبة التطورات المصرفية العالمية خاصة وأن أغلب البنوك السودانية القائمة حالياً دخلتها

(2) بنك السودان المركزي، اصدار رقم (1) ، امكانية جذب المزيد من المخدرات الي داخل الجهاز المصرفي السوداني اكتوبر 2003م ، ص 18

(1) عبد الحميد محمد جميل وآخرون ، مرجع سابق ، ص 34 .

مساهمات أجنبية كبيرة، وأن هذه المساهمات المقدرة من البنوك الأجنبية لها وزنها المالي والتكنولوجي وهي إضافة حقيقية للبنوك السودانية لزيادة رؤوس أموالها بمقدرات وإمكانات عالية وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة المنافسة الشريفة في الوقت الراهن وفي المستقبل وفق الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تقرها إدارات البنوك لإحداث طفرة التنمية، الأمر الذي يتطلب من البنوك المحلية التفاعل من خلال زيادة رؤوس أموالها لتلعب دوراً رائداً في دفع عجلة التنمية، وأن تصبح المصارف في قلب التنمية، ولابد من وضع الخطط والبرامج الفاعلة التي تسهل عمليات الوسائط المالية التي تؤدي للمزيد من تحرير العمليات المصرفية بما فيها التمويل المصرفي، وأشاروا إلى أن البنك المركزي يؤمن بأن البيئة المصرفية التي تمكن المؤسسات المصرفية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة.

ويقوم بنك السودان المركزي بدعم المصارف العاملة في البلاد من خلال تقديم تسهيل إجراءاته وإن السياسات الاقتصادية الآن أصبحت مختلفة عما في السابق إشارة إلى افتتاح عدد من الفروع الأجنبية في البلاد من البنوك ذات الخبرة العالية تؤكد الثقة بالنظام المصرف السوداني. (1)

بدخول البنوك الأجنبية زاد من حدة المنافسة بين البنوك المحلية والأجنبية خاصة وأن هذه الفروع دخلت برساميل كبيرة وأصبحت تسيطر على سوق العمل المصرفي بالبلاد ومن بين هذه البنوك (البنك السوداني المصري، والسودان والإمارات الذي اندمج في بنك الخرطوم، وبنك المال المتحد، وبنك بيبيلوس افريقيا، وبنك قطر الوطني وبنك السلام ، وبنك الساحل والصحراء، وبنك الجزيرة السوداني، والمصرف العربي، والمشرق النيل الأزرق، وبنك عودة الاهلي. الخ) كل هذه البنوك ظلت تقدم منتجات مصرفية جديدة وتسهم في تمويل مشروعات التنمية والقطاع الخاص إلى جانب تحريك جمود الاقتصاد .

طالب عدد من رجال الأعمال والمستثمرين من الدول العربية في وقت سابق البنوك العربية بفتح فروع لها في السودان لكي تكون قادرة على تمويل مشروعات الشركات المشتركة واستثماراتهم في السودان، وعزوا ذلك للمشاكل التي تواجه الشركات المشتركة في السودان، كما أن البنوك السودانية ترفض منح ائتمان للشركات المشتركة وكذلك امتناع البنوك في بلدانهم عن ذلك أيضاً كما ترفض البنوك السودانية قبول مستندات بتسهيلات خاصة ممنوحة من موردين خارج السودان بدون التزام بنكي. وإن عملية تحويل العملات الأجنبية تواجه مشاكل عديدة حيث حسابات البنوك مقيدة في السودان، ولا يوجد تعامل حر ويتم ذلك من

(1) بنك السودان ، التقرير السنوي الخامس والرابعون ، 2005 ، ص82-100.

خلال استثمارات صادرة وواردة، وطالب رجال الأعمال بتسهيل عملية التحويل بين السودان والبلدان العربية لتشجيع حركة رأس المال.

ولكن مع بداية الالفية الثالثة والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي زاد عدد المصارف التي تعمل في ظل النظام المصرفي الإسلامي في الشمال إذ تم انشاء عدد من المصارف المحلية والأجنبية المنشأ والتمويل في البلاد منها بنك نيما وبنك الصفا والفروع الخاصة بالبنوك الأجنبية بنك أبو ظبي الوطني وبنك المشرق الذي تم دمجها في بنك النيل الأزرق وغيرها من المصارف، ومع مباشرة العمل في سوق الخرطوم للأوراق المالية لاعماله.

أصبحت المصارف من أول المؤسسات تسجيلاً في السوق حيث صاحب ذلك اتجاه الدولة إلى العمل في مجال الصناعات الاستخراجية مثل البترول مما استدعى تغييراً كبيراً في قوانين الاستثمار لتتماشى مع الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى البلاد، وصاحب ذلك ثورة في الاتصالات التي تمثل الدعامة للمصارف لربط أنشطة المصارف فيما بينها وفروعها العاملة حيث تم افتتاح ودخول مصارف ذات تمويل أجنبي إلى السوق السوداني (كبنك بيبيلوس أفريقيا وبنك السلام ومصرف الساحل والصحراء وبنك المال المتحد والبنك السوداني المصري وبنك السودان الإمارات الذي تم دمجها في بنك الخرطوم وبنك قطر الوطني ودخل بنك الجزيرة السوداني واخيراً المصرف العربي السوداني الذي تم افتتاحه في منتصف العام الحالي) وبذلك أصبح عدد المصارف العاملة في السودان حالياً حوالي (38) مصرفاً من البنوك الأجنبية والوطنية، في الشمال تعمل وفق النظام الإسلامي وتتقاسم وتتنافس هذه المصارف فيما بينها على السوق السوداني الواعد وانتشرت اعداد كبيرة من المصارف الوطنية والأجنبية رغم توجه بنك السودان المركزي إلى دمج المصارف التي تعمل برؤوس اموال ضعيفة مع بعضها البعض لتكون كيانات مصرفية ذات ملاءة مالية ومقدرة على التنافس مع المصارف الأجنبية ذات رؤوس الأموال الضخمة التي دخلت مؤخراً البلاد.¹

ونشير الى ان تركيبة الجهاز المصرفي في فترة الاستعمار انحصرت في فروع البنوك الأجنبية المتمثلة في (البنك الأهلي المصري، بنك باركليز، البنك العثماني، بنك مصر، بنك كريدي ليونيه الفرنسي)، وفي العام 1956 بعد الاستقلال تم تكوين لجنة العملة للاضطلاع بمهمة إصدار عملة سودانية موحدة تعكس التنوع الثقافي في السودان، كما تم افتتاح فرع للبنك العربي السوداني وفرع للبنك التجاري الأثيوبي في العام 1958 وفي ذات العام تحول فرع بنك كريدي ليونيه إلى شركة سودانية تحمل اسم بنك النيلين. صاحب هذه الفترة أن تشكلت لجنة من خبراء أجنبية للنظر في إمكانية قيام بنك مركزي في السودان والذي كانت

¹ هيكلية الجهاز المصرفي السوداني في مرحلة تكوين مجموعات التحالفات وتحديد رؤساء المجموعات ، وحدة اعادة هيكلية واصلاح الجهاز المصرفي ، (دراسة غير منشورة) ، اكتوبر 2006 م .

مهامه موزعه على لجنة العملة والبنك الأهلي المصري بجانب وزارة المالية، وسبق وأن تم إنشاء بنك السودان ليعمل بنكاً مركزياً وذلك خلال العام 1959 وبأشر مهامه خلال العام 1960 وصاحب مباشرة بنك السودان لمهامه افتتاح أول بنك وطني هو البنك التجاري السوداني وخلال الفترة منذ الاستقلال وحتى الآن انتشرت البنوك الوطنية حتى بلغ عدد البنوك العاملة حتى الآن ما يقارب الثلاثين بنكاً، كما شهدت الفترة ما قبل العام 2000 انحسار عمل الفروع الأجنبية بالبلاد إلى ان عادت هذه البنوك مرة أخرى بقوة بعد العام 2005 حيث تم افتتاح اكثر من (7) بنوك أجنبية بالبلاد. (1)

ويعد عودة البنوك الأجنبية مرة أخرى للساحة المصرفية خاصة بعد العام 2005 بدأ القطاع المصرفي يشهد في الآونة الأخيرة منافسة حادة بين البنوك المحلية، والبنوك الأجنبية التي فتحت فروعاً لها بالسودان برساميل وإستثمارات فاقت المليار دولار حيث تم افتتاح (بنك بيبيلوس أفريقيا وبنك السلام وبنك المال والبنك السوداني المصري وبنك قطر وبنك الجزيرة السوداني واخيراً المصرف العربي السوداني) وتفاوتت رؤوس أموال تلك البنوك من بنك لآخر وكان آخر البنوك التي تم افتتاحها المصرف العربي السوداني برأسمال بلغ (50) مليون دولار.

ويرى كثير من خبراء الاقتصاد أن دخول فروع البنوك الأجنبية زاد المنافسة، وقالوا ان التنافس بين البنوك أمر مشروع لإحداث نقلة نوعية في العمل المصرفي لتتمكن البنوك من مواكبة التطورات المصرفية العالمية، واعتبر الخبراء أن هذه المساهمات المقدره من البنوك الأجنبية لها وزنها المالي والتكنولوجي وهي إضافة حقيقية للبنوك السودانية لزيادة رؤوس أموالها بمقدرات وإمكانيات عالية وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة المنافسة في الوقت الراهن وفي المستقبل وفق الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تقرها إدارات البنوك لإحداث الطفرة التنموية، وإن البنوك التي دخلت البلاد تعمل الآن بإمكانيات هائلة الامر الذي يتطلب من البنوك المحلية التفاعل من خلال زيادة رؤوس أموالها لتلعب دوراً رائداً في دفع عجلة التنمية، وان تصبح المصارف في قلب التنمية، ولا بد من وضع الخطط والبرامج الفاعلة التي تسهل عمليات الوسائط المالية التي تؤدي للمزيد من تحرير العمليات المصرفية بما فيها التمويل المصرفي.²

ثانياً: البنوك محل الدراسة

1- بنك أبوظبي الوطني فرع السودان - الأم : (3)

(1) عبد الحميد محمد جميل وآخرون ، مرجع سابق ، ص 34 .
(2) الإدارة العامة للإدارة المصرفية، تطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية، منشور رقم 9-2005م
(3) التقارير السنوية ، موقع البنك في الشبكة العنكبوتية www.nbad.at بنك أبوظبي الوطني .

تم إنشاء بنك أبو ظبي الوطني في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في 13/2/1968م كمؤسسة مصرفية ذات مسئولية محدودة تعمل لحساب حكومة دولة الإمارات المتحدة وإمارة أبو ظبي وهو مصرف تقليدي كما عمل المصرف عند إنشائه كمصرف مركزي في دولة الإمارات العربية قبيل إنشاء مجلس النقد في العام 1975 المحاور الثلاثة الأساسية لأنشطة المصرف هي القطاع المصرفي الداخلي، قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي الدولي وفي العام 2003م أصبح مصرف أبو ظبي الوطني أول مؤسسة مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة تتبنى سياسة مكتوبة للمسئولية الاجتماعية وهي السياسة التي تشكل عنصراً مهماً في السياسة العامة للمصرف. وقد إلتزم المصرف بالمساهمة الإيجابية في التنمية الاجتماعية وحماية البيئة في دولة الإمارات، والدول الأخرى التي يمارس فيها نشاطه المصرفي. وقد نظم المصرف قاعدة عملاء الخدمات المصرفية للأفراد إلى ثلاث أقسام، العملاء الأفراد، وعملاء النخبة المصرفية وعملاء والخدمات المصرفية الخاصة وتقدم شركة أبو ظبي للخدمات المالية، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للمصرف، تقدم خدمات الوساطة للتداول بالأسهم المحلية والأجنبية بالإضافة إلى تجارة السلع وإدارة الإكتتابات العامة المبدئية وهذه الشركة تتأثر حالياً بالحصة الأكبر من سوق الوساطة في الدولة. يتولى القطاع المصرفي الدولي إدارة شبكة فروع البنك خارج الدولة ومجموعة أبو ظبي الدولية ومجموعة المؤسسات المالية، كما يشرف القطاع على أعمال 23 وحدة خارجية .

رأس مال البنك حتى 2007م كان 1.591.304.000 درهم وإجمالي حقوق الملكية لنفس العام كان 11.214.232.000 درهم وله داخل الدولة عدد بالإضافة لوجوده في عدد من الدول العربية وغيرها وهي، السودان، البحرين، مصر، عمان، الكويت، ثم فرنسا، السودان المتحدة، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض تلك الدول يوجد بها أكثر من فرع واحد للمصرف .

كان رأس مال المصرف في بداية فترة الدراسة (2003) 941.600.000 درهم زاد خلال خمسة أعوام بحوالي 650 مليون درهم بنسبة 69% ، وارتفعت حقوق الملكية من 4.384 مليون درهم إلى 11.214 مليون درهم بنسبة 156% كانت الودائع في 2003م 31.428 مليون درهم إرتفعت إلى 81.737 مليون درهم بنسبة زيادة قدرها 160% ، 38% من تلك الودائع تخص القطاع الحكومي وقد وضحت علاقة المصرف بحكومة أبو ظبي منذ إنشائه. بلغت نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الودائع 98% وكان لقطاع الأعمال (الشركات في القطاع الخاص) النصيب الأكبر من تلك القروض إذ بلغت نسبة هذا القطاع 63% .

كان صافي الأرباح في 2003 ، 805 مليون درهم تطور المبلغ إيجاباً حتى بلغ في نهاية العام 2007م ، 2.505 مليون درهم بنسبة زيادة قدرها 211% .
نسبة كفاءة التشغيل (المصروفات / الإيرادات) في العام 2003م 58% ارتفعت تلك النسبة إلى 70% في العام 2007م ويغري ذلك لإرتفاع نسبة المصروفات الإدارية والعمومية التي تشمل مرتبات ومزايا العاملين بالإضافة لمصروفات الكهرباء بلغ إجمالي الميزانية في 2003م 43.623 مليون درهم وتطور إجمالي الميزانية إلى أن بلغ بنهاية عام 2007م 139.431 مليون درهم بنسبة زيادة بلغت 220% .

ب/ بنك أبوظبي الوطني - السودان :

إتبع السودان سياسة أكثر إنفتاحاً في العام 1975م وذلك لمحاولة إزالة الآثار السالبة التي ترتبت على تطبيق المنهج الاشتراكي لحكومة مايو في بداياتها من تأمين ومصادرات، فكان قانون تشجيع الاستثمار الصادر في 1976م هو الذي فتح شهية المستثمرين للدخول للسوق السوداني وكان مصرف أبوظبي الوطني⁽¹⁾ من أوائل المصارف الأجنبية التي افتتحت لها فرعاً في الخرطوم بالإضافة لمكتب تمثيل .

بدأ الفرع نشاطه المصرفي بإتباع المنهج التقليدي ثم تمت أسلمته ضمن أسلمة القطاع المصرفي السوداني في 1981م وفرع المصرف هو المصرف الوحيد من ضمن المصارف الأجنبية الذي مازال يواصل نشاطه حتى الآن، إذ إن فروع المصارف الأجنبية التي افتتحت بعده وحتى 2002م أغلقت أبوابها ورحلت عن السودان لأسباب عدة مثل مصرف الإ اعتماد والتجارة ، حبيب بنك، سيتي بنك .

وكانت أسباب افتتاح ذلك الفرع في السودان هي مناخ العلاقات الطيبة التي كان تجمع بين حكومة السودان وحكومة الإمارات خاصة بعد الأحداث السودانية الداخلية التي أدت لإقصاء الحزب الشيوعي عن المسرح السوداني ، وكذلك فوائض عائدات البترول التي أعقبت حرب 1973م بين العرب وإسرائيل هذا بالإضافة للانفتاح الغربي والأمريكي على السودان في ذلك الوقت .

2- نشأة وتطور بنك بيبيلوس المركز الرئيسي وفرع السودان: (2)

بنك بيبيلوس يعتبر بنكاً رائداً في لبنان إذ يعود تاريخ تأسيسه إلى العام 1950، حالياً يعتبر بنك بيبيلوس أكبر مصرف في لبنان من حيث إنتشار شبكة فروعته التي تضم 70 فرعاً (ضمنها وحدة مصرفية عالمية أفسور في قبرص) ويحتل بنك بيبيلوس المرتبة الثانية في

(1) عبد الحميد محمد جميل وآخرون ، مرجع سابق ، ص 34.

(2) بنك بيبيلوس موقع البنك في الشبكة العنكبوتية www.byblosbank.com + التقارير السنوية المنشورة .

لائحة المصارف المحلية من حيث الموجودات (5.3 مليار دولار) الأرباح 44.1 مليون دولار)، إيداعات الزبائن (4.3 مليار دولار) ذلك حسب ميزانية العام 2002 المنشورة (لم نجد ميزانية أحدث من هذا التاريخ لا مطبوعة ولا في الموقع الإلكتروني للبنك . محطات هامة في تاريخ البنك :

- 1963 : تسجيل المؤسسة تحت الاسم الحالي .
 - 1976 : تأسيس بنك بيبيلوس يوروب (باريس ولندن) .
 - 1983 : فتح شركة التأمين أدير (أدونيس للتأمين وإعادة التأمين) .
 - 1993 : أول مصرف يطلق قروضاً بالتجزئة ، يعتبر حالياً الرائد في هذا المجال .
 - 1992 : إطلاق شهادات إيداع بالدولار لأول مرة في لبنان لزيادة التمويل طويل الأجل .
 - يتمتع المصرف حالياً بقوة مالية تصل إلى 656 مليون دولار حسب ميزانية 2002 (آخر ميزانية منشورة في الشبكة) .
 - 1995: أول مصرف يدخل الأسواق العالمية بواسطة أسهم خاصة ومضاعفة قاعدة الرسمة .
 - 1996 : إصدار يورو بوند لثلاث سنوات بـ 50 مليون دولار .
 - 1996 : إدراج 30% من أسهمه في بورصة بيروت .
 - إصدار شهادات إيداع عالمية لخمس سنوات بـ 100 مليون دولار .
 - 2001 : شراكة مع ناتكسيس أسوراني بوبولير (فرنسا) خامس أكبر مجموعة تأمينية في فرنسا - بهدف ترويج برامج وخدمات التأمين المصرفي .
 - 2002 : إصدار سندات دين بقيمة 100 مليون دولار .
 - 2003 : إصدار أسهم تفصيلية بقيمة 100 مليون دولار .
- بعض المعلومات عن أداء بيبيلوس بنك حسب ميزانية 2002 المنشورة على موقع البنك كآخر بيانات نشرها البنك .

إجمالي الأصول 5.3 مليار دولار ، ودائع الزبائن ، 4.3 مليار دولار بلغت القروض 1.2 مليار دولار، حقوق الملكية بلغت 429 مليون دولار صافي الدخل بلغ 44 مليون دولار، وبلغت نسبة النمو في الأصول 14% ، نسبة نمو الودائع 18% ، العائد على حقوق الملكية بلغ 14% ، علماً أن الدولار كان وقتئذ يعاد 1507.5 .

ب/ بنك بيبيلوس أفريقيا (فرع السودان) :

إعتبر مصرف الاستثمار الإقليمي أن القطاع المصرفي لم يشهد أي صدمة كبيرة في أعقاب الاضطراب المالي العالمي ، بعد أن اجتاز فترات مختلفة من عدم الاستقرار السياسي في لبنان منذ عام 2005 حتى نهاية العام 2007م .

تأسس فرع السودان عام 2003 وفقاً للقانون السوداني يمتلك البنك الأم 65% من رأسمال فرع السودان ويملك صندوق فيينا اوبيك للتطوير 20% من رأس المال . يعمل فرع السودان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية خلافاً عن رئاسته في لبنان وحتى العام 2007 يمتلك البنك فرعاً واحداً في الخرطوم .

ومجال عمله يتركز في تمويل العمليات التجارية من اعتمادات الصادر والوارد. واستهدف البنك الشركات الكبرى والمتوسطة وقدم لها التمويل حسب حجمها المستخلص من كشف حسابها مع البنك وقد شارك البنك في قمة برنامج تنمية السودان المنعقد في دبي فبراير 2006 وهذا البرنامج هو المخطط الرسمي لترويج نمو جمهورية السودان دولياً ويهدف إلى تسهيل النمو التجاري داخل السودان وتشجيع الاستثمارات الدولية فيه وتحسين العلاقات التجارية الخارجية وقد شكلت تلك القمة مركز لقاء أتاح الفرصة أمام الشركات الدولية لعرض منتجاتها وخدماتها أمام الشركات السودانية في القطاعين العام والخاص ومنبراً للقاء مختلف رجال الأعمال السودانيين وصانعي القرار الاقتصادي، وقد إنتهز البنك ذلك اللقاء لإلقاء الضوء على نشاطه داخل السودان والدور الذي أداه كبوابه توافد عبرها معظم أصحاب المشاريع الأجانب من مختلف أقطار العالم للاستثمار في السودان هذا ويؤدي البنك دوراً رائداً في تطوير السلع والخدمات المصرفية الجديدة وتسويقها وقد لعب البنك دوراً مهماً في التحاويل الخارجية والتمويل في ظرف بالغ الجرح بالنسبة للسودان في ظل العقوبات والمقاطعة الاقتصادية الأمريكية والأوروبية .

المبحث الثاني

تحليل البيانات ومناقشة اختبار الفروض

تمهيد:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المطردة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن، وتُقاس الطاقة الإنتاجية إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، بما يحققه الاقتصاد القومي من نمو خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة وحتى يتسنى فهم جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عبر وجهة نظر المدرسة التقليدية والتجديدية عن هذه الاستثمارات وأنها تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج القومي الإجمالي نتيجة لشراء بعض الشركات الوطنية من قبل الشركات الأجنبية وتحويل أرباحها إلى الخارج إضافة إلى خروج الشركات الوطنية من السوق المحلي نتيجة للمنافسة مع الشركات الأجنبية إلى جانب خلق الشركات المحلية وتحجيمها لاستحواذها على القطاع الاقتصادي الذي تمارس فيه هذه الشركات أنشطتها، ومن ثم الحد من جهود التنمية الاقتصادية في المستقبل والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة إمكانية النمو السريع في البلدان النامية، بسبب قدرتها على التمويل من المصادر الداخلية والخارجية، بشكل يفوق قدرة منافسيها المحليين، مما يمكن المشروعات الأجنبية من تمويل استثماراتها الجديدة .

النموذج القياسي :

كما ذكرنا سابقاً بأنه عند تقدير الاستثمارات المصرفية الأجنبية الأجنبية على القطاعات الإنتاجية يمكن أخذ الانحدار الخطي وتحويله إلى نموذج قياسي للتقدير ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من المقاييس المهمة لقياس نوعية العلاقة بين متغيرين، إذ إن الكثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثر من متغيرين إذ هي علاقة اعتمادية (انحدار) ويعتبر الانحدار الخطي البسيط هو أحد الأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة العلاقة بين متغيرين على شكل علاقة دالة، إذ يسمى أحد المتغيرات المتغير التابع (dependent Variable) والمتغير الآخر متغير مستقل (Independent Variable) ذات تأثير في تغير المتغير التابع. ففي هذه الدراسة يروم الباحث إلى دراسة مدى تأثير الاستثمارات المصرفية الأجنبية (المتغير المستقل) على القطاعات الإنتاجية (المتغير التابع) للفترة (2005 - 2015)، فبعد تحديد مشكلة الدراسة لا بد من وضع الفروض التي تنص على:

الفرضية الاولى :

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الزراعي .

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الزراعي.

على الرغم ما يزخر به السودان من امكانات وموارد زراعية هائلة، الا أن القطاع الزراعي ما زال يواجه الكثير من الصعاب والعقبات التي حدت كثيراً من اسهاماته ودوره في النهوض بالاقتصاد الوطني، وما يترتب على ذلك من اسهامات في كافة الجوانب التنموية . لعله من المهم الاشارة الى أن أحد أهم التحديات الماثلة التي تواجه القطاع الزراعي في السودان في الوقت الراهن هو نقص الموارد المالية اللازمة للنهوض بالقطاع سواء كانت تلك الموارد في شكل تمويل مصرفي أو استثمارات جديدة على الرغم من الفرص الاستثمارية الجيدة التي يوفرها القطاع الزراعي في السودان خاصة في ظل الارتفاع المتواصل في اسعار المنتجات الزراعية. تم قياس نسبة تأثير المتغير المستقل (حجم الاستثمارات الأجنبية) على المتغير التابع (إنتاجية القطاع الزراعي) باستخدام برنامج SPSS كما موضح في الجدول رقم (1/2/3) والذي يبين ان طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحديد انموذج الانحدار الخطي البسيط :-

جدول رقم (1/2/4)

Model Summary

Model		R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
dimension0	1	.782 ^a	.611	.568	2.61734E5

a. Predictors: (Constant)، الأجنبية الاستثمارات حجم

فبعد قياس تأثير المتغير المستقل واختبار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة $R^2 = 0.611$ والذي يعني معامل تحديد افضل انموذج (مربع قيمة معامل الارتباط) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر ان (61%) تؤثر في المتغير التابع اي ان (61%) من حجم الاستثمارات الأجنبية يؤثر على إنتاجية القطاع الزراعي) اما المتبقي فيعزى الى اخطاء عشوائية غير معروفة والبالغ قيمتها (39%)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.782) بمستوى معنوية (0.004). وكما موضح في الجدول رقم (2/2/4)

جدول رقم (2/2/4)

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.679E11	1	9.679E11	14.129	.004 ^a
	Residual	6.165E11	9	6.850E10		
	Total	1.584E12	10			

a. Predictors: (Constant) حجم الاستثمارات الأجنبية

b. Dependent Variable: إنتاجية القطاع الزراعي

والجدول رقم (2/2/4) يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضية العدم (دراسة الفرضية الاولى) التي تنص على (لا يوجد علاقة ذات تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الزراعي) اذ بلغت قيمة احصاءه (F=14.129) عند مستوى معنوية (0.004) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على فروق معنوية وان الانموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة بمعنى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اذ بلغت قيمة تأثير حجم الاستثمارات الأجنبية على إنتاجية القطاع الزراعي (t=3.759) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05)، اما قيمة الميل الحدي قد بلغت (B=933.192) اي بمعنى ان قيمة اجمالي إنتاجية القطاع الزراعي تتغير بمقدار (933.192) لكل وحده واحده وكما موضح في الجدول رقم (3/2/4)

جدول رقم (3/2/4)

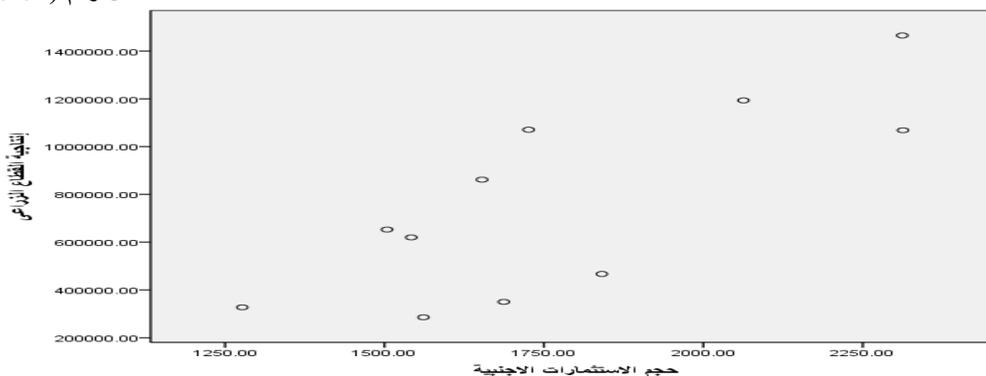
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-892304.224	446652.606		-1.998	.077
	933.192	248.261	.782	3.759	.004

a. Dependent Variable: إنتاجية القطاع الزراعي

كما ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني لاحتمال التجميعي للمشاهدة والاحتمال التجميعي للبوافي (الاحطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل رقم (1/2/4) .

شكل رقم (1/2/4)



الفرضية الثانية :

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الصناعي.

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الصناعي.

اما بالنسبة لقياس نسبة تأثير المتغير المستقل (حجم الاستثمارات الأجنبية) على المتغير التابع (إنتاجية القطاع الصناعي) كما موضح في الجدول رقم (4/2/3) والذي يبين ان طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحديد انموذج الانحدار الخطي البسيط .

فبعد قياس تأثير المتغير المستقل واختبار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة $R^2 = 0.830$ والذي يعني معامل تحديد افضل انموذج (مربع قيمة معامل الارتباط) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر ان (83%) تؤثر في المتغير التابع اي ان (83% من حجم الاستثمارات الأجنبية يؤثر على إنتاجية القطاع الصناعي) والمتبقي يعزى لاختفاء عشوائية غير معروفة وقيمتها (17%) ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.911) بمستوى معنوية (0.000) .وكما موضح في الجدول رقم (4/2/4)

جدول رقم (4/2/4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
dimension0 1	.911 ^a	.830	.812	3.34787E6

a. Predictors: (Constant) حجم الاستثمارات الأجنبية

والجدول رقم (4/2/4) يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضية العدم(دراسة الفرضية الثانية) دراسة فرضية العدم والتي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الصناعي) اذ بلغت قيمة احصاءه (F=69.393) عند مستوى معنوية(0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية وان الانموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة بمعنى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

جدول رقم (5/2/4)

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.940E14	1	4.940E14	44.076	.000 ^a
	Residual	1.009E14	9	1.121E13		
	Total	5.949E14	10			

a. Predictors: (Constant) حجم الاستثمارات الأجنبية

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.940E14	1	4.940E14	44.076	.000 ^a
	Residual	1.009E14	9	1.121E13		
	Total	5.949E14	10			

a. Predictors: (Constant) حجم الاستثمارات الأجنبية
b. Dependent Variable: إنتاجية القطاع الصناعي

اذ بلغت قيمة تأثير حجم الاستثمارات الأجنبية على إنتاجية القطاع الصناعي ($t=6.639$) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ، اما قيمة الميل الحدي قد بلغت ($B= 21082.421$) اي بمعنى ان قيمة إنتاجية القطاع الصناعي تتغير بمقدار (21082.421) لكل وحده واحده وكما موضح في الجدول رقم (6/2/4)

جدول رقم (6/2/4)

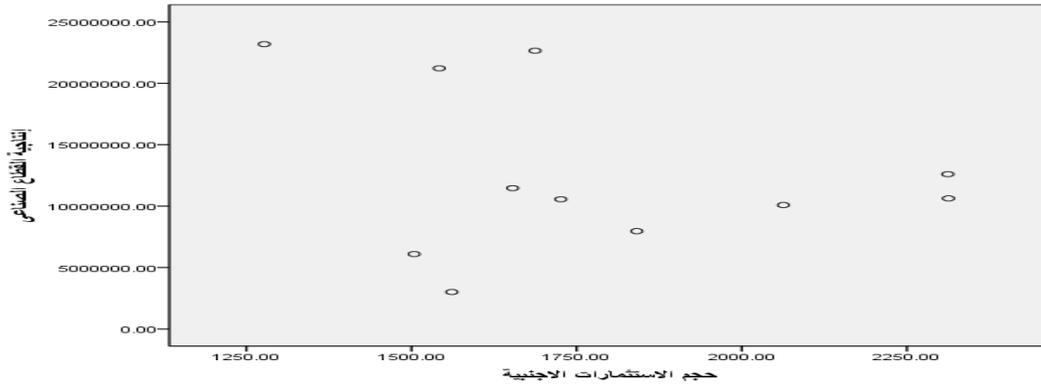
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1(Constant)	4.781E7	5713190.146		8.369	.000
حجم الاستثمارات الأجنبية	21082.421	3175.543	.911	6.639	.000

a. Dependent Variable: إنتاجية القطاع الصناعي

كما ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني للاحتمال التجميحي للمشاهدة والاحتمال التجميحي للبقاقي (الاخطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل رقم (2/2/4) .

شكل رقم (2/2/4)



الفرضية الثالثة :

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية قطاعي الخدمات والتجارة المحلية.

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية قطاعي الخدمات والتجارة المحلية.

تم قياس نسبة تأثير المتغير المستقل (حجم الاستثمارات الأجنبية) على المتغير التابع (إنتاجية قطاعى الخدمات والتجارة المحلية) باستخدام برنامج SPSS كما موضح في الجدول رقم () والذي يبين ان طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحديد انموذج الانحدار الخطي البسيط :-

جدول رقم (7/2/4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
dimension0 1	.969 ^a	.940	.933	88364.81251

a. Predictors: (Constant) حجم الاستثمارات الأجنبية

فبعد قياس تأثير المتغير المستقل واختبار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة $R^2 = 0.940$ والذي يعني معامل تحديد افضل انموذج (مربع قيمة معامل الارتباط) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر ان (94%) تؤثر في المتغير التابع اي ان (94% من حجم الاستثمارات الأجنبية يؤثر على إنتاجية قطاعى الخدمات والتجارة المحلية) اما المتبقي فيعزى الى اخطاء عشوائية غير معروفة والبالغ قيمتها (6%) ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.969) بمستوى معنوية (0.000) .وكما موضح في الجدول رقم (8/2/4)

جدول رقم (8/2/4)

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.095E12	1	1.095E12	140.215	.000 ^a
Residual	7.028E10	9	7.808E9		
Total	1.165E12	10			

a. Predictors: (Constant) حجم الاستثمارات الأجنبية

b. Dependent Variable: إنتاجية قطاعى الخدمات والتجارة المحلية

والجدول رقم (8/2/4) يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضية العدم) دراسة الفرضية الثالثة) التي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية قطاعى الخدمات والتجارة المحلية). اذ بلغت قيمة احصاءه (F=140.215) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على فروق معنوية وان الانموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلئم البيانات المعطاة بمعنى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اذ بلغت قيمة تأثير حجم الاستثمارات الأجنبية على إنتاجية قطاعى الخدمات والتجارة المحلية (t=11.841) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ، اما قيمة الميل الحدي قد بلغت (B=992.240) اي بمعنى ان قيمة اجمالي

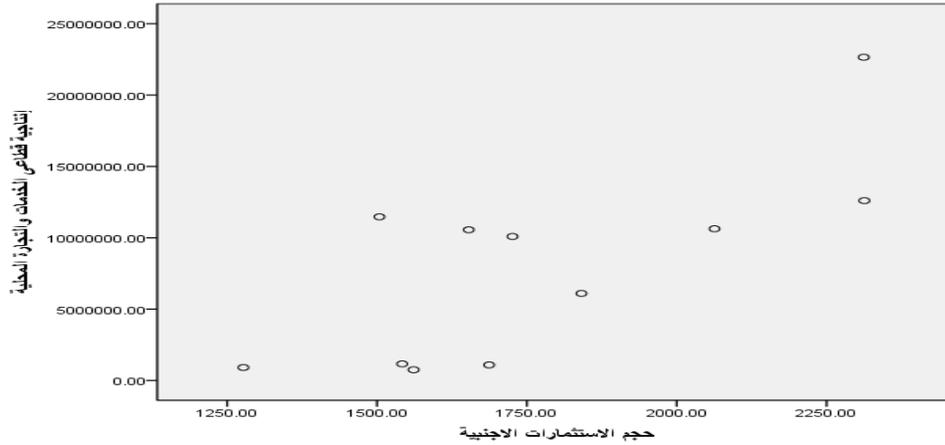
إنتاجية قطاعي الخدمات والتجارة المحلية تتغير بمقدار (993.490) لكل وحدة واحده وكما موضح في الجدول رقم (9/2/4) :

جدول رقم (9/2/4)
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1(Constant)	2263093.269	150795.806		15.008	.000
حجم الاستثمارات الأجنبية	992.490	83.816	969-	11.841	.000

a. Dependent Variable: المحلية والتجارة الخدمات قطاعي إنتاجية

كما ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني لاحتمال التجمعي للمشاهدة والاحتمال التجمعي للبواقي (الانخطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل رقم (3/2/4) شكل رقم (3/2/3)



استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بهدف اختبار فروض الدراسة وقد كشفت الدراسة رفض فرضية العدم لكل من فرضيتي الاختبار (الفرضية الاولى والثانية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود دلالة احصائية عند مستوى معنويه (0.05) مما يدل على وجود تأثير لحجم الاستثمارات الأجنبية على إنتاجية القطاع الزراعي والصناعي وقطاعي الخدمات والتجارة المحلية.

مناقشة نتائج التحليل والفروض مع الدراسات السابقة :

(1) لا يوجد علاقة ذات تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاستثمارات المصرفية الأجنبية في إنتاجية القطاع الزراعي) اذ بلغت قيمة احصاءه (F=14.129) عند مستوى معنوية (0.004) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على فروق معنوية وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة اذ بلغت قيمة تأثير حجم الاستثمارات الأجنبية على إنتاجية القطاع الزراعي (t=3.759) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل

من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) بمعنى ان قيمة اجمالي إنتاجية القطاع الزراعى تتغير بمقدار ضعيف فى وجود الاستثمارات المصرفية الأجنبية .

اتفقت الدراسة مع دراسة مختار التاج مختار فى وقد خلصت الدراسة اى وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات الأجنبية و تنمية القطاع الزراعى، كما تلاحظ وجود علاقة طردية بين التنمية فى القطاع الزراعى كمتغير تابع و الاستقرار الاقتصادي ، الإستثمارات الكلية ، القوي العاملة و راس المال كمتغيرات مستقلة، اما بقية الدراسات فقد اختلفت الدراسة الحالية عنها فى انها اعتمدت على الاستبيان وقدمت توصيات إيجاد المعالجات المناسبة لاستغلال الإمكانيات المتوفرة فى القطاعات الإنتاجية وتوفير التمويل للقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعى والصناعى منها.

(2) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاستثمارات المصرفية الأجنبية فى إنتاجية القطاع الصناعى) اذ بلغت قيمة احصاءه (F=69.393) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة بمعنى ان (مربع قيمة معامل الارتباط) (83%) تؤثر فى المتغير التابع اى ان 83% من حجم الاستثمارات الأجنبية يؤثر على إنتاجية القطاع الصناعى ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.911) بمستوى معنوية (0.000).

اتفقت الدراسة مع دراسة صفية عمر فى ان هنالك علاقة عكسية (سالبة) بين الأداء الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وارودت الدراسات السابقة عدم جودة عناصر الإنتاج المحلية وان الشركات الأجنبية تعتمد على عناصر الإنتاج المستوردة رغم التعديلات التي أجريت على قانون تشجيع الاستثمار عبر تحليل بيانات الاستبيان فالدراسة الحالية توجهت الى اثبات لقياس نسبة تأثير المتغير المستقل (حجم الاستثمارات المصرفية الأجنبية) على المتغير التابع (إنتاجية القطاع الصناعى) عبر طريقة المربعات الصغرى المتبعة فى تحديد انموذج الانحدار الخطي البسيط .

(3) لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية الأجنبية فى إنتاجية قطاعى الخدمات والتجارة المحلية.) اذ بلغت قيمة احصاءه (F=140.215) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة اذ بلغت قيمة تأثير حجم الاستثمارات المصرفية الأجنبية على إنتاجية قطاعى الخدمات والتجارة المحلية (t=11.841) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05).

وانفقت الدراسة مع دراسة الصديق محمد احمد ابكر فى ما يخص توسيع فرص الإستثمار والإستخدام فى شتى المجالات بمشاركة القطاع المحلي والأجنبي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية بغرض نقل التكنولوجيا فى مجال الإنتاج والصادرات والتسويق والإدارة والتي من شأنها توسيع قاعدة الإنتاج القومي وزيادة الصادرات.

واختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة فى اثبات نتائج تأثير المتغير المستقل (حجم الاستثمارات الأجنبية) على المتغير التابع (إنتاجية قطاعى الخدمات والتجارة المحلية) لاعتمادها على الاستبيان فى نتائج على ان هنالك تذبذب فى سياسات التمويل طويل الأجل بالدولة أدى إلى شح المؤسسات المانحة للتمويل طويل الأجل وإحجام الكثير من هذه المؤسسات الأجنبية للدخول فى هذا المجال كذلك المخاطر المصاحبة للإستثمار الاجنبى.

اما نتائج تحليل تمويل المصارف محل الدراسة للقطاعات الانتاجية :

1. سيطرة المصارف المتخصصة لتمويل القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة، التنمية الاجتماعية) بنسب تتجاوز 62% من اجمالى تمويل هذه القطاعات اما قطاع التجارة المحلية وقطاع اخرى فلم تتجاوز نسب تمويلها 28% من المصارف المتخصصة لكل قطاع خلال فترة الدراسة.

2. تميز تمويل المصارف التجارية بالتارجح بين الزيادة والنقصان لتمويل القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة، التنمية الاجتماعية) بنسب اجمالية تراوحت ما بين 9-27% من اجمالى تمويل هذه القطاعات وسيطرت على قطاعى التجارة المحلية وقطاع اخرى فتجاوزت نسب تمويلها 50% لكل قطاع خلال فترة الدراسة.

3. اتسمت نسب تمويل القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة، التنمية الاجتماعية) من المصارف الأجنبية بالتدنى الواضح بنسب اجمالية تراوحت ما بين 2.1-4.5% من اجمالى تمويل هذه القطاعات، اما قطاعى التجارة المحلية وقطاع اخرى فلم تتجاوز نسب تمويلها من المصارف الأجنبية 23% خلال تلك الفترة .

4. تراوحت نسب التمويل الكلى الممنوح من المصارف محل الدراسة حسب القطاعات الى اجمالى الودائع المصرفية خلال الفترة المشار فى المتوسط 20.8% وأن الودائع الجارية تشكل النسبة الغالبة من هيكل الودائع بالقطاع المصرفي السوداني التى تتسم بعدم الاستقرار وبالتالي فان توجيه التمويل وفقاً لذلك يكون قصير الأجل ولايخدم التنمية الاقتصادية بما فيها تمويل القطاعات الانتاجية.

5. تراوحت نسب التمويل الكلى الممنوح من المصارف محل الدراسة حسب القطاعات الى الناتج المحلى الاجمالي خلال الفترة المشار فى المتوسط 13% وهى نسبة ضعيفة خصوصا بعد ارتفاع نسب مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى مقارنة بالمصارف محل الدراسة .

6. ارتفاع حجم تعثر تمويل القطاعات الانتاجية خلال فترة الدراسة اذ بلغ فى المتوسط 9.3% وهذا يشكل خطر حقيقى ويؤدى الى نتائج وآثار سلبية لتأثيره على النشاط الإقتصادي بشكل عام احداث عدم إستقرار وتقويض لبنيان الثقة فى البنوك .

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج :

1. تحسن أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي بفضل القوانين المشجعة للاستثمار وتطبيق سياسة التحرير وتحسين البيئة الإستثمارية إلا أنه مازالت تدفقات الاستثمار المصرفي الأجنبي دون الطموحات.
2. ساهم الاستثمار الأجنبي في القطاعات الانتاجية مساهمات ملحوظة في الناتج المحلي الاجمالي مما ادى إلى تحقيق معدلات نمو كبيرة في الاقتصاد القومي خلال فترة الدراسة
3. عدم توافق استراتيجيات المصارف الأجنبية مع استراتيجيات التنمية في السودان، من حيث أولويات الاستثمار والنشاط والعمليات، حيث تتجه الاستثمارات المصرفية الأجنبية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحاً وبيعاً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب.
4. اثرت الاستثمارات المصرفية الأجنبية سلباً على ميزان المدفوعات نتيجة تحويل أرباحها إلى الخارج، الامر الذي ساعد في تدهور الحساب الجاري والرأسمالي لميزان المدفوعات، خصوصاً في حالة مغالاة المصارف الأجنبية في تكلفة واردات المشروع من السلع الرأسمالية.
5. ساهم الاستثمارات الأجنبية في سد فجوات رئيسة مثل فجوة المدخرات المحلية لتمويل البرامج الاستثمارية وفجوة النقد الأجنبي.
6. يساعد الاستثمار المصرفي الأجنبي في الحصول على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منه.
7. يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.

ثانياً: التوصيات

1. العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عن طريق تحديث نظام الاستثمار الأجنبي من خلال منح العديد من الحوافز والامتيازات التي تشجع المستثمر الأجنبي وتذليل العقبات التي تواجهه.
2. توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم تركيزه على قطاع النفط.
3. التقيد التام بالمواصفات العالمية نحو تحسين جودة المنتجات السودانية والدعاية والترويج لها في الأسواق الخارجية
4. تسهيل وصول المنتجات السودانية إلى أسواق الدول الأجنبية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية العالية وإلغاء الحواجز الأخرى غير الجمركية كنظام الحصص والقيود الإدارية الأخرى وضع ضوابط تلزم المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة الوطنية.
5. توجيه الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية في الولايات الأقل نمواً من خلال زيادة الحوافز والمزايا التشجيعية للمستثمر.
6. تقييم مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل زيادة وتنوع الصادرات وتدريب وتوظيف العمالة ونقل التقنية والبحث والتطوير
7. تحسين تكوين الاستثمار الأجنبي في إصلاح الزراعة التقليدية وتنمية الزراعة الحديثة، وجذب الاستثمار الأجنبي في تنمية المعلومات الإلكترونية والمشروعات وغيرها من صناعات العلوم والتكنولوجيا العالية والحديثة.

المراجع والمصادر

القران الكريم

1. سورة الإسراء الآية (80)

2. سورة النساء الآية (113)

الكتب:

1. ابراهيم عبدالله جريس ،ادارة الانتاجية ، بغداد ،دار الجاحظ للنشر ،1980،
2. احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، عمان الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 1997
3. أميرة حسب الله محمد،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغيرالمباشر في البيئة الاقتصادية العربية ،الدارالجامعية ،مصر ،2004-2005.
4. أمين كونه، الاقتصاد الدولي، بغداد، الجامعة المستنصرية، الطبعة الأولى ، سنة 1980م.
5. تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، حلب، مطبوعات جامعة حلب، سنة 1985م.
6. جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة: على مقلد، بيروت، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، سنة 1982م.
7. حجازي إدريس، العلة والسبب للاقتصاد السوداني، الخرطوم، د. ن، الطبعة الأولى، سنة 1989م
8. حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر ، سنة 1995م،
9. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2006م.
10. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2003م.
11. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2001م.
12. عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح في الإقتصاد السوداني ، شركة مطابع السودان للعمله المحدوده، الخرطوم،2001.
13. على السلمي ،ادارة الانتاجية ،القاهرة ،دار غريب للنشر ،1991،
14. فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، بغداد -جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر،1986
15. كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج و العمليات، عمان ،دار حامد للنشر و التوزيع ، 2000
16. كامل محمد المغربي، "التنظيم الصناعي والعملية الإنتاجية"، دار الشروق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995

17. محروس حسن، د. رمضان الشراح، الاستثمار: النظرية والتطبيق، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة 1999م.
18. محمد الوطيان، المدخل إلى أساسيات الاستثمار، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 1990م.
19. محمد بسيوني، الاستثمار الاجنبي والتمويل الدولي، الدار الجامعية، القاهرة 1996.
20. مختار سعيد بدري، خطط الرقابة والإشراف المصرفي، السودان، دار السراد للطباعة، 2004م
21. مدحت أيوب، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، أبوظبي، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، سنة 2005م
22. نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية، فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة 1993م
23. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، عمان، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2003م.

التقارير والدوريات والمجلات

1. لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للعولمة الاقتصادية، إلا أن صندوق النقد الدولي يعرفها بأنها: تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود في مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار.
2. اتحاد العمل السوداني، ورقة تسهيل أداء الأعمال في السودان، العقبات ومقترحات الحلول اتحاد اصحاب العمل السوداني، 2013 معوقات الاستثمار في السودان، 2011 وزارة الاستثمار
3. ادارة البحوث والتخطيط، مساهمة رأس المال الأجنبي في المصارف العاملة في السودان، بنك السودان المركزي، 2012م
4. ادارة التخطيط والبحوث، برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بنك السودان المركزي، 2012م
5. اكرم شقرا، ادارة الانتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، 1989
6. الإدارة العامة للإدارة المصرفية، تطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية، منشور رقم 9-2005م
7. التقارير السنوية، موقع البنك في الشبكة العنكبوتية بنك أبوظبي الوطني.
8. التقرير السنوي، وزارة الاستثمار، السودان، 2011م.
9. السياسات النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، اعوام مختلفة
10. الطيب أحمد المصطفى، الموارد البيئية والتنمية في السودان، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر، ط 1 1998م

11. الفاتح محمد عثمان مختار، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية، مجلة المقتصد، بنك التضامن الإسلامي السوداني، العدد (38)، مارس 2011م
12. الماحي خلف الله الماحي، تبسيط الإجراءات في العملية الاستثمارية، ورقة مقدمة إلى ورشة تبسيط الإجراءات، الخرطوم، هيئة الاستثمار بولاية الخرطوم، سبتمبر 2002م.
13. المنظمة العربية للتنمية الصناعية، دليل اساليب وطرق قياس الانتاجية واليات تحسينها في الدول العربية ، 2004
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن ،2004،
15. إبراهيم البدوي، التكيف الهيكلي والاستثمار العربي، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997م.
16. إلياس غنطوس، بيئة العمل المناسبة لتنمية القطاع الخاص وخلق مناخ الاستثمار، بيروت، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربي، سنة 1994م
17. أحمد عبد الفتاح وآخرون: التفتيش والرقابة بين قبل البنوك المركزية اتحاد المصارف العربية، فبراير 1987م.
18. أسامة النور محمد سعيد، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان، مجلة المصرفي العدد (48)، 2008م،
19. أنور عطية العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سنة 1987م
20. باتع خليفة ، محددات النمو والاستثمار في الاقتصاد العراقي ،جريدة الصباح العراقية ، العدد/1361 ، 2008/4/18 ، الصفحة الاقتصادية
21. بنك السودان ، التقرير السنوي الخامس والاربعون ، 2005.
22. بنك السودان المركزي، اصدار رقم(1) ، امكانية جذب المزيد من المدخرات الي داخل الجهاز المصرفي السوداني اكتوبر 2003م
23. بنك بيبيلوس موقع البنك في الشبكة العنكبوتية التقارير السنوية المنشورة
24. تقرير عن المشاكل والمعوقات التي تعترض مسار العملية الاستثمارية ورؤية للحلول، الخرطوم، الإدارة العامة للمعلومات والمشروعات بوزارة الاستثمار، د.ت. 2008م
25. حاتم جميل الحرازين ،العوامل المؤثرة في انتاجية العمل والاجور في قطاع الصناعة التحويلية ، عمان -الاردن ،المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ،المجلد الثامن عشر، العدد الاول ، 2016،
26. حاتم حميد محسن ،النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، موقع ابن خلدون للعلوم ببارك نعيمة ،تمكية الموارد البشرية واهميتها في تحسين الانتاجية وتحقيق الميز التنافسية ،الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،2009،

27. حسن بشير محمد نور، الخريطة الاستثمارية لمناطق التدخل والأبعاد الاقتصادية، ورقة قدمت إلى ورشة "تكاليف الدول الأجنبية على موارد السودان"، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 4 - 5 يوليو 2006م،
28. حسين التحم ، "رؤية في عوامل المنافسة وإستراتيجية الإستثمار " ، (مقال منشور في جريدة الصباح ، 25 أغسطس 2007م).
29. حمد نوري حامد، الاستثمار في السودان: المعوقات المختلفة وقانون الاستثمار لسنة 2003م، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة الاستثمار الأفريقي في السودان، الخرطوم، وزارة الاستثمار، ديسمبر 2004م.
30. خليل محمد سيد ، ورقة مناخ الإستثمار في السودان الحوافز والمجالات ، المؤتمر المصرفي العربي، الخرطوم ، أكتوبر 2002م
31. د عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان (1970 - 2000م)، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، سنة 2001م
32. د. جميل محمد جميل ،الاستثمار الاجنبي بين الحاجة والحذر، جريدة المدى العراقية
33. د. صابر محمد الحسن ، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية ، إصدار رقم 3 يونيو 2004.
34. دليل نظام أساليب وطرق قياس الإنتاجية وآليات تحسينها في مصانع الغزل والنسيج في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2004م.
35. سعيد النجار ، تحرير سياسات الإستثمار في البلاد العربية . ندوة الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، (الكويت :سنة 1999م) .
36. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨م،
37. ضوابط تنظيم الإستثمارات الأجنبية، بنك السودان المركزي، 2009
38. عاطف الديب ،اعاده هيكلة الاقتصاد وبرامج التنمية لدى الصناعة المصرفية لتشجيع الاستثمار ، بيروت مجلة اتحاد المصارف العربية ، 2005.
39. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الجهاز المصرفي السوداني في خلق البيئة الاستثمارية المواتية وواقعه كقطاع جاذب للاستثمار، مجلة المصرفي، الخرطوم، العدد 37، سبتمبر 2005م.
40. عماد صالح سلام ، البنوك العربية الاستثمارية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت. 2004
41. قانون الاستثمار الأجنبي للمصارف السودانية رقم(36) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة - القسم (14).

42. قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م، وزارة الإستثمار ، مطابع السودان للعملة ، الخرطوم 2006م.
43. مبارك علي عثمان، عقد التنمية الضائع والإمكانات المهدورة في السودان، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، ط1، 1993م
44. محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، دمشق، المجلد 28، العدد 3، 2006م.
45. محمد عثمان أحمد، تقييم أداء القطاع النقدي في السودان (1990 - 2001م)، الخرطوم، بنك السودان - إدارة البحوث الاقتصادية، سنة 2003م.
46. محمد ناظم حنفي، الاصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، بدون دار نشر، 1992م
47. مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، (التقرير الاستراتيجي الثاني) ، 2009
48. منشورات الادارة العامة للرقابة ، بنك السودان المركزي 2014م
49. مهدي الربيعي ، "السياسات والاستراتيجيات اللازمة لدعم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر"، (جريدة الصباح العدد 30 نوفمبر 2007م) .
50. هيكله الجهاز المصرفي السوداني في مرحلة تكوين مجموعات التحالفات وتحديد رؤوساء المجموعات ، وحدة اعادة هيكله واصلاح الجهاز المصرفي ، (دراسة غير منشورة) ، اكتوبر 2006م .
51. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2000 - 2005) ، 2006م

الرسائل الجامعية :

1. التاج مختار التاج ، فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2014
2. الحافظ هارون حامد ، دور التمويل الأجنبي في التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2007
3. الصديق محمد احمد ابكر ، دور السياسات الاقتصادية الكلية علي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2010
4. بابكر محمد، فاعلية التنمية الاقتصادية المتوازنة في استغلال إمكانيات القطاعات الإنتاجية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية لدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2013،
5. حاتم خالد الأمين الاحمر، أثر البنوك الأجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية لدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2008

6. دنيا حسن خلف الله ، محددات الحصول علي التمويل طويل الأجل بالقطاع الزراعي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010،

7. محمد حسن اسماعيل، دور الاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2009

8. مجدي فتحي محمود ، سياسات النقد الاجنبي في السودان ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد ، جامعة النيلين ، 1998م.

9. محمد عبدالقادر محمد، معوقات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ،(بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل ،غير منشور)،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا)،2000م .

10. نزار العجمي رحمه ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني في توفير موارد مالية بالنقد الاجنبي ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية لدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2007

11. يحي حسين محمد ، تقويم الأداء المالي للبنوك الأجنبية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2009

12. علاء الدين محمد عثمان: لشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاستثمار بالسودان، دراسة حالة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول المحدودة،رسالة ماجستير غير منشور،جامعة أم درمان الإسلامية 2005م

الانترنت :

1. (2007/9/5http://www.arab-api.org/develop_bridge34.pdf،
2. (2007/9/8http://www.investinlibya.com/files/confernice/13.doc،
3. wwwnbad.at
4. www.byblosbank.com +
5. http://www.mne.gov.ps/MneModules/studies/Productivity.pdf.
6. khaldoun.com
7. http://www.ebn-
8. www.almadanewspaper.com

المراجع الأجنبية :

Dennis R. Appleyard، International Economics، McGraw-hill. New York، Fifth edition، 2006.

الملاحق

REGRESSION

/MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN
 الواردات /DEPENDENT
 سعر.الصرف. /METHOD=ENTER

Regression

Notes

	Output Created	17-يول-2018 17:39:35EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	17
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN الواردات /DEPENDENT سعر.الصرف. /METHOD=ENTER
Resources	Processor Time	00:00:00.047
	Elapsed Time	00:00:00.048
	Memory Required	1380 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	سعر الصرف ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: بالواردات

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.881 ^a	.775	.760	1285.145

a. Predictors: (Constant) سعر الصرف

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	8.548E7	1	8.548E7	51.756	.000 ^a
Residual	2.477E7	15	1651596.477		
Total	1.103E8	16			

a. Predictors: (Constant) سعر الصرف

b. Dependent Variable: بالواردات

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2783.435	821.420		3.389	.004
سعر.الصرف	1475.343	205.075	.881	7.194	.000

a. Dependent Variable: الواردات

REGRESSION
 /MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN
 الصادات /DEPENDENT
 سعر.الصرف /METHOD=ENTER

Regression

Notes

Output Created	17:39:46EEST 2018-17-يول
Comments	
Input	Active Dataset DataSet0
Filter	<none>
Weight	<none>
Split File	<none>
N of Rows in Working Data	17
File	
Missing Value Handling	Definition of Missing User-defined missing values are treated as missing.
Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN الصادات /DEPENDENT سعر.الصرف /METHOD=ENTER
Resources	Processor Time 00:00:00.016
	Elapsed Time 00:00:00.062
	Memory Required 1380 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots 0 bytes

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	سعر الصرف ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الصادرات

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.907 ^a	.822	.810	1591.729

a. Predictors: (Constant) سعر الصرف

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.758E8	1	1.758E8	69.393	.000 ^a
	Residual	3.800E7	15	2533600.588		
	Total	2.138E8	16			

a. Predictors: (Constant) سعر الصرف

b. Dependent Variable: الصادرات

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	982.186	1017.378		.965	.350
	سعر الصرف	2115.870	253.998	.907	8.330	.000

a. Dependent Variable: الصادرات

Notes

	Output Created	17-يول-2018 17:50:58EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	17
	File	
	Syntax	GRAPH الواردات /SCATTERPLOT(BIVAR)= سعر.الصرف WITH /MISSING=LISTWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.312
	Elapsed Time	00:00:00.375

GRAPH
الصادرات /SCATTERPLOT(BIVAR)=
سعر.الصرف WITH
/MISSING=LISTWISE.
Graph

Notes

	Output Created	17-يول-2018 17:52:28EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	17
	File	
	Syntax	GRAPH الصادرات /SCATTERPLOT(BIVAR)= سعر.الصرف WITH /MISSING=LISTWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.343
	Elapsed Time	00:00:00.347

[DataSet0]

